الاكاديمية العربية فى الدنمارك
كلية الاقتصاد والادارة
قسم الاقتصاد

# التنمية الاقتصادية
# وحقيقة التبعية
# في منظومة الاقتصاد العالمي

رسالة مقدمة الى كلية الاقتصاد والادارة
لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

الباحث / طارق أحمدالحصري

باشراف
الدكتورة / انعام الحيالي

١٤٣٥

٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

ان ربكم الله الذي خلق السماوات والارض في ستة أيام

ثم استوى على العرش يغشي اليل النهار يطلبه حثيثا

والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره

ألا له الخلق والامرتبارك الله رب العالمين

**اقرار المشرف**

أشهد بأن اعداد الرسالة الموسومة (التنمية الاقتصادية وحقيقة التبعية في منظومة الاقتصاد العالمي) المقدمة من الطالب طارق احمد السيد الحصري قد جرى تحت اشرافي في الاكاديمية العربية في الدنمارك كلية الاقتصاد والادارة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير فى الاقتصاد

أ . م . د انعام الحيالي

المشرف على الرسالة

**اقرار النشر**

**تفويض**

اني طارق أحمد السيد فتح الباب الحصري أفوض الاكاديمية العربية قي الدنمارك بتزويد نسخ من رسالتي ,ورقيا والكترونيا للمكتبات أ والمؤسسات أو الهيئات المعنيه بالابحاث والدراسات العلمية .

الاسم / طارق أحمد السيد فتح الباب الحصري

التوقيع

# المحتويات

**المحتويات..... ٥**

**الفصل التمهيدي: التنمية الاقتصادية بين التغير الهيكلي ومشكلات التحقق..... ١**

**الفصل الاول: التنمية الاقتصادية ومطلب التخلص من مشكلة التبعية..... ٢٠**

المبحث الاول : البعد التاريخي للاستعمار وسلبياته على الدول النامية **..... ٢٢**

*اولاً: لمحة تاريخية عن الاستعمار..... ٢٢*

*ثانياً: الفكر الاقتصادي والاستعمار وترسيخ التبعية ..... ٢٣*

**المبحث الثاني : الاطار الفكري للتبعية ومجال التنمية..... ٢٧**

*اولاً: نظرية المراحل الخطية..... ٢٩*

*ثانياً: نماذج التغيير الهيكلي..... ٣٠*

*ثالثاً: نماذج الثورة على التبعية الدولية..... ٣١*

*رابعاً: الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة ..... ٣٣*

*خامساً: الرؤية العامة للمداخل الخمسة..... ٣٥*

**المبحث الثالث : مفهوم التبعية الاقتصادية..... ٣٦**

**الفصل الثاني: ابعاد وجوانب تحليلية عن قضايا التبعية..... ٣٩**

**المبحث الاول : ابعاد التبعية ..... ٤١**

*اولاً: تبعية قطاع التجارة الخارجية..... ٤١*

*ثانيا: التبعية التكنولوجية..... ٤٦*

*ثالثاً: التبعية الغذائية ..... ٤٧*

*رابعاً: التبعية التمويلية ..... ٥٠*

**المبحث الثاني : المؤسسات الدولية والمساعدات بين مقومات التنمية وصناعة التبعية.... ٥٢**

*اولاً: صندوق النقد الدولي IMF..... ٥٣*

*ثانياً : البنك الدولي : ..... ٥٨*

*ثالثا : منظمة التجارة العالمية..... ٦١*

*رابعاً: الاستثمارات الاجنبية والمساعدات الدولية..... ٦٤*

**المبحث الثالث : التبعية بين النقد والتأييد ، ومظاهر الاستمرار ..... ٧١**

*اولا : التبعية وحالة النقد والتأييد ..... ٧٢*

*ثانيا : التحول التاريخي وتغير الرؤي..... ٧٣*

*ثالثا : استمرار التبعية وفق ضوابط العلاقات الدولية..... ٧٤*

**الفصل الثالث: تقييم تطبيقات البناء الذاتي وتجنب التبعية في التنمية..... ٧٨**

**المبحث الأول : مدي أهمية المؤشرات في قياس التنمية وأسس اختيارها للحالة الدراسية ٨١**

*أولاً : التطور العلمي لمؤشرات التنمية : ..... ٨١*

*ثانيا : اختيار المؤشرات في اطار الحالة الدراسية..... ٨٤*

**المبحث الثاني :التطبيقات التنموية للدول المختارة في عينة الدراسة..... ٨٧**
*اولا: تحديد عينة الدراسة..... ٨٧*
*ثانياً : تحليل البيانات : ..... ٩٢*
*ثالثًا: مؤشرات قياس الأداء: ..... ١٠١*
**المبحث الثالث: تقييم العملية التنموية لعينة الدراسة في إطار مؤشرات التبعية: ..... ١٢٢**
*أولاً: قطاع التجارة الخارجية: ..... ١٢٢*
*ثانيًا: التكنولوجيا: ..... ١٢٧*
*ثالثا الجوانب التمويلية ..... ١٣٠*
**الخاتمة ..... ١٣٨**
**أهم النتائج :..... ١٣٨**
**أهم التوصيات :..... ١٤١**
**الملاحق..... ١٤٣**
**المراجع..... ١٥٦**

**فهرس الجداول**


| جدول رقم | العنوان | صفحه رقم |
|---|---|---|
| ١ | مقارنة بيانات الناتج المحلي الاجمالي والتعداد السكاني ونصيب الفرد من الدخل بين الدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل | ٢١ |
| ٢ | الفقر المطلق لبعض من افقر دول العالم | ٣٣ |
| ٣ | فعالية التجارة الخارجية بين الدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل | ٦٢ |
| ٤ | تحليل البيانات بجدول رقم ٣ | ٦٣ |
| ٥ | التركيز السلعي للصادرات للدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل | ٦٤ |
| ٦ | تقييم مقارن للانتاج الزراعي بين الدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل | ٦٧ |
| ٧ | معدل انتشار سوء التغذية | ٦٧ |
| ٨ | تقييم مقارن عن مستويات الدين الخارجي والاستثمار الاجنبي والادخار المحلي بين الدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل | ٦٩ |
| ٩ | اجمالي صادرات السلع ، ونسب السلع المصنعة منها في الدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل | ٨٠ |
| ١٠ | نصيب الفرد من المساعدات الانمائية لمجموعه مختارة من افقر دول العالم | ٨٥ |
| ١١ | تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بين الدول عن عام ٢٠١٢ | ٩١ |
| ١٢ | الدول المختارة بعينة الدراسة حسب تصنيفات المؤسسات الدولية | ١٠٤ |
| ١٣ | اعادة ترتيب عينة الدول المختارة بموجب تصنيف صندوق النقد الدولي. | ١٠٦ |
| ١٤ | مؤشرات الحجم والجوانب الهيكلية لعينة الدول المختارة . | ١٠٧ |
| ١٥ | تابع مؤشرات الحجم والجوانب الهيكلية . | ١٠٨ |
| ١٦ | تحليل مقارن لمؤشرات الدول الاكبر حجماً في عينة الدول المختارة . | ١٠٩ |
| ١٧ | المؤشرات التنموية عن الصحة والتغذية في عينة الدول المختارة . | ١١٧ |
| ١٨ | نتائج تحليل بيانات ومؤشرات الصحة والتغذية في عينة الدول المختارة. | ١١٨ |
| ١٩ | المؤشرات التنموية عن التعليم في عينة الدول المختارة. | ١٢٠ |
| ٢٠ | نتائج تحليل بيانات ومؤشرات التعليم . | ١٢١ |
| ٢١ | المؤشرات التنموية عن التنمية الحضرية والسكان في عينة الدول المختارة. | ١٢٣ |
| ٢٢ | نتائج تحليل وؤشرات التنمية الحضرية والسكان . | ١٢٤ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٣ | المؤشرات التنموية عن الايدي العاملة والمشاركة في التنمية في عينة الدول المختارة | ١٢٦ |
| ٢٤ | نتائج تحليل البيانات والمؤشرات عن الايدي العاملة والمشاركة في التنمية | ١٢٧ |
| ٢٥ | المؤشرات التنموية عن توزيع الدحل والثروة في عينة الدول المختارة . | ١٢٩ |
| ٢٦ | نتائج تحليل البيانات والمؤشرات عن توزيع الدخل والثروة . | ١٣٠ |
| ٢٧ | المؤشرات التنموية عن البيئة في عينة الدول المختارة . | ١٣١ |
| 28 | نتائج تحليل البيانات عن مؤشرات البيئة . | ١٣٢ |
| ٢٩ | المؤشرات التنموية عن الاداء الاقتصادي في عينة الدول المختارة . | ١٣٤ |
| ٣٠ | تابع البيانات والمؤشرات التنموية عن الاداء الاقتصادى . | ١٣٥ |
| ٣١ | نتائج تحليل البيانات والمؤشرات عن الاداء الاقتصادي . | ١٣٦ |
| ٣٢ | هيكل صادرات السلع والخدمات في عينة الدول المختارة . | ١٤٠ |
| ٣٣ | هيكل واردات السلع والخدمات في عينة الدول المختارة. | ١٤١ |
| ٣٤ | تحليل مقارن لبيانات هيكل الصادرات للسلع والخدمات . | ١٤٢ |
| ٣٥ | تحليل مقارن لبيانات هيكل الواردات للسلع والخدمات . | ١٤٢ |
| ٣٦ | الدول الاعلى اعتمادا على الواردات الغذائية في عينة الدول المختارة . | ١٤٣ |
| ٣٧ | مؤشرات التكنولوجيا في عينة الدول المختارة. | ١٤٤ |
| ٣٨ | تحليل مقارن للدول الاعلى في صادرات التكنولوجيا في عينة الدول | ١٤٥ |
| ٣٩ | المختارة. | ١٤٦ |
| ٤٠ | مؤشرات الجوانب التمويلية في عينة الدول المختارة. | ١٤٧ |
| ٤١ | تابع جدول المؤشرات التمويلية. | ١٤٩ |
| ٤٢ | انعكاسات الاعتماد على التمويل الاجنبي فى التكوين الرأسمالي في عينة الدول المختارة . | ١٥٠ |
| | مدى تأثيرات المساعدات الدولية في عينة الدول المختارة . | |

**بسم الله الرحمن الرحيم**

## المقدمه:

تعد قضية التنمية من أهم مرتكزات الفكر الاقتصادي ، ويمثل مستوى الجهد التنموي المبذول المتغير الاساسي في تحقيق التقدم ، ويرتبط ذلك بتشابك المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل قواعد العلاقات الدولية المعاصرة بين الدول المتقدمة وموقعها في هيكل الاقتصاد العالمي والدول النامية وماتمثله هذه العلاقات من انعكاسات تجعل مسار الجهود التنموية للدول النامية في غير معزل عن تأثيراتها، ولابمعزل عن تراكمات الحالة التاريخية التي كانت عليها علاقات الدول النامية بالمتقدمة. وإن كانت التوجهات العالمية تتطلع الى تحقيق الاهداف الإنمائية ، الا أن ظواهر العلاقات الدولية بين الدول النامية والمتقدمة لاتزال تحمل أبعاد ومظاهر التبعية والعلاقات الغير متكافئة ، فاختلال العلاقات قائم ومتطور وفق تغيرات الاقتصاد العالمي .

وواقع الدول النامية يحمل معوقات تحقيق الاهداف وبالرغم من إختلاف اقتصادياتها من حيث حجم الدولة ومواردها ، وخلفيتها التاريخية ، وتباين هياكلها ، ولكن يظل بينها مشترك عام حيث مظاهر انخفاض مستويات المعيشة ، وانشار الفقر وتفاوت توزيع الدخول وتدني مستويات الخدمات التعليمية والصحية وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض انتاجية العمل ، وضعف هياكلها في الاندماج مع معطيات ومتغيرات الاقتصاد العالمي ، وزيادة فجوة العلاقة بينها وبين العالم المتقدم والتي مهّدت لتشكيل حالة الهيمنة في العلاقات الدولية .

والعلاقات التاريخية بين الدول النامية والمتقدمة وخاصةً الاقتصادية منها ، جاء توصيفها بالادبيات الاقتصاديه مابين اعتبارها سببا للتخلف ، وبين التوجهات الاخرى التي اعتبرت أن ضعف هياكل تلك الدول لاتؤهلها لتحقيق التنمية . لذلك فإن حالة التبعية في إطارها النظري والتعرف على ابعادها ومظاهرها التاريخية يكشف الكثير عن واقع الحالة المعاصرة ، ويوضح التشابه في مضامين العلاقات الغير متكافئة والتي تبرزه مؤشرات التنمية والتبعية ، والآليات الفعلية لعلاقات الاقتصاد العالمي وأدواته الحالية والمتمثلة في المؤسسات الدولية التي تدير الجانب الاكبر من هذه العلاقات .

إن الأدوات التنفيذيه لدى المؤسسات المالية ، والتي تؤدى ادوارها وفق استراتيجيات واهداف تتعارض مع العديد من متطلبات وقدرات العالم النامي ، وقد توسعت هذه المؤسسات في قيودها

بشكل يعمق مفهوم السيطرة في الاداء ، ليصبح تحقيق الاهداف الانمائية مرهون بالتخلص من أعباء هذه القيود. وعلى الجانب الاخر تطورت آليات الاقتصاد العالمي في الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات المتعدية الجنسيات وسلاسل القيمة العالمية ، ولم تصح الادعاءات بدعم الدول النامية ، فالكيانات العالمية غير معنية بالجانب التنموي لهذه الدول وحلول مشكلات الفقر والجهل وانتشار الامراض والبطالة ، فأهدافها كوحدات اقتصادية بكسب الاسواق والتوسع وتحقيق العوائد ، مقدم على مصالح الدول النامية ، ويشوبها الكثير من التحفظات بما يتعلق بمواردها ونمط الملكية فيها ، وادارة التنمية حق اصيل للدول بالإدراك الحقيقي لمتطلباتها وماتملكه من قدرات ذاتية وفي اطار علاقات التكافؤ مع العالم الخارجي وتوافر القدرة التنافسية . أما على مستوى المساعدات الدولية وبإستثناء الجوانب الانسانية منها ، فغالبيتها يتناقض مع الاستراتيجيات والاهداف التنموية وتتداخل مع الدوافع والاغراض السياسية وتتحول احيانا لأدوات ضاغطة .

وقد قدمت دول كثيرة نماذج ناجحة لادارة التنمية بأسلوب يعتمد على الارادة الوطنية وأولوية متطلبات الشعوب ، والاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي ، وهذا الاسلوب الذاتي حقق اهدافها بمعدلات نمو كبيرة ، وشكل مانعاً ضد سلبيات الأزمات والتقلبات العالمية .

لم تتوجه دوافع الدراسة نحو تأييد ماجاءت به مدرسة التبعية أو مخالفته بأسس مناظرة الاراء المعاكسة لها ، فالامر يتعلق بواقع الحالة المعاصرة وسلبيات المرحلة التي لم تسمح بتعافي الدول النامية من الهيمنة الخارجية وفق استراتيجيات العولمة ، واخفاق آليالتها في توجيه الاقتصاد العالمي للعمل في صالحها ، فلم تتحقق الاهداف الانمائية الالفية في أمدها الزمني المقترح ، وبالتالي استخلاص المستفاد من التجارب الذاتية التي قدمتها بعض الدول ، وصلاحيته للتطبيق على اسس الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاتساق مع الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية .

## أهميه البحث :

تفرض التطورات الاقتصاديه والسياسيه العالميه ، تحدياتها على الدول النامية من حيث مواكبه هذه التطورات بتحقيق الاندماج المتوازن مع الاقتصاد العالمي ، أومن حيث اعتماد سياساتها الانمائيه التى تتوافق مع بيئه وظروف التطبيق ومتطلبات التنمية الحقيقية . ولايفسح لهاالمجال للدول الناميه لتسلك طريق التنميه المستهدفه ، في ظل مشكلات التخلف ، وضعف الأدوات والوسائل التنموية وتفقد الفعالية بقيد التبعية الراسخة في العلاقات الدولية . ومشكلة التبعية خلفتها الأسس النظريه الممتده منذ فكره التقسيم الدولي للعمل ، وتراكم الحقب الاستعماريه التى أرست

ظواهر التخلف للدول التابعه ، فى علاقات ممتده مع الدول المتقدمه ، وحتى بعد الحركات التحرريه لم تفلح اغلبها فى التخلص من تلك المشكلات ، وتحرير الاراده الوطنيه . واصبح التصنيف ما بين قوى لبلدان لها حق توظيف موارد العالم بامكانيات ماتملكه من ثروات علميه وتقنيه وماديه ، وبلدان فاقدة القدرة على تحقيق الحد الادنى من توظيف مواردها لصالح تقدم شعوبها وبالتالى استمرارها فى دوائر التخلف بأبعاده .

البعد الآخر أن البرامج الانمائيه التى ومحاولةإتباعها ، لم تسلم ايضا من التبعيه الفكريه بفرض الاسس النظريه ، أو النماذج المقدمة من الدول المتقدمه ، والتي لا تتوافق فى اغلب الاحوال مع بيئه التطبيق فى البلدان الناميه بخصائصها الثقافيه والاجتماعيه والسياسيه ، ولم تكن في صالح شعوبها ، والتسليم باتباع النموذج الخارجي دون الاراده الذاتيه وقدره المؤسسات الوطنيه ، لن تتحقق معه التنمية.

وماتقدمه المؤسسات الدوليه مرهون بأولويه شروطها ومقدم على متطلبات التنميه ، ولكى تتحقق اهداف التنميه لابد من تأسيس دعائمها على صحه التشخيص الصحيح لحاله الدوله وخصائصها ، وبالتالى تتخذ الخطوات التي تتناسب مع القدرات والموارد الذاتيه للدوله وفى ظل الآليه الصحيحه للعلاقات مع العالم الخارجي ، والتحديات التى يفرضها الاقتصاد العالمى مع متطلبات وأهداف التنميه .

وقد اثبتت التجارب العمليه نجاح الكثير من الدول التى اعتمدت نموذجا ذاتيا فى اجراء عمليه التنميه ، وتمكنت من إحداث تنميه شامله وحقيقيه لقطاعاتها وتبوءت موقعها داخل منظومه الاقتصاد العالمي ضمن ما يصنف داخل اطار الاقتصاديات الصاعدة ، مع اعتبار اختلاف المستويات ومعطيات الواقع الاجتماعى والسياسي والاقتصادي لكل دوله .

واجراء توصيف للحالة التي عليها الدول النامية ، والدول التي اعتمدت النموذج الذاتي واجراء المقارنة التحليلية واستخلاص النتائج يفرض تحدياً في إختيار أنسب المؤشرات لقياس المدى المتحقق في العمليه التنمويه ، والتطور الكبير فى تلك المؤشرات وتزامنها مع التوسع الحاصل فى مفهوم التنميه ، يفرض ايضاً أهميه فى اعتماد المؤشرات التى تتفق مع واقع اقتصاديات دوله وخصائصها المستقله ، وإن كان هناك مشتركات عامه للظواهر الاقتصاديه لكل الدول فإختلاف الظروف والخصائص مؤكد الحدوث لجميع الدول .

## أهداف البحث :

يهدف البحث الى

١-محاولة التوصل الى اهم المشكلات تعرقل العملية التنموية .

٢- تقييم المجهودات الانمائية وفق الاسلوب العلمي لانسب المؤشرات التنموية باعتبار الخصائص المشتركة والخصائص المميزة لطبيعة اقتصاد كل دولة .

٣- تقييم النماذج المقدمة من بعض الدول باعتمادها على مواردها وقدراتها الذاتية .

٤- الخروج بأسس عامة عن :

مدى ارتباط ظاهرة التخلف وضعف الاداء التنموي بالتبعية التي تعاني منها الدول النامية واستمرارية مظاهرها .

تجاوز العديد من مشكلات الدول النامية ، وخلق فرص التقدم بدعم القدرات الذاتية وتولي اجراءات التنمية من واقع ادراكها الحقيقي بمتطلبات التقدم وفق معطيات ظروفها .

## فرضيات البحث :

من أهم الفرضيات التى يقوم عليها البحث :

١- التبعيه وضعف الهياكل للدول الناميه ، وغياب ذاتيه قدراتها المؤسسيه تشكل أهم معوقات التنميه .

٢- قصور المسارات النظريه وتطبيقات الدول المتقدمه واجراءات المؤسسات الدوليه ، فى التوافق مع بيئه التطبيق فى الدول الناميه .

٣- التطور فى مؤشرات التنميه لا يمنع صعوبه التقييم العام للخصائص الحضاريه والثقافيه المختلفه للدول الناميه .

٤- هناك إمكانيه للاستفاده من نجاح التجارب الذاتيه لبعض الدول والتى تؤكد اهميه تجاوز التبعيه في إرساء اسس التنميه الحقيقية وتوجهاتها في هذا الاطار.

٥- إخفاق العمليه التنمويه فى الدول الناميه والتداعيات السلبية لفشل التنمية تهدد بفقدان التوازن للاقتصاد العالمى وجديد من الازمات.

## منهج البحث :

تدخل الدراسة في اطار الدراسات الوصفية المقارنة والتقييمية باستخدام الجمع بين :

١- المنهج الاستقرائي : من خلال استقراء حالات التجارب الذاتيه الناجحه لعدد من الدول وفق اختيار لبعض من المؤشرات التنمويه والتى تتقارب مع طبيعه اقتصاد كل دوله واسلوب تطبيقها لوسائل التنميه .

٢- المنهج الاستنباطى فى استخلاص الاسس المشتركه لبعض المقدمات الكليه التى ترتكز عليها عمليه التنميه فى عموميتها .

٣- القياس الكمي لظاهرة التنمية والتبعية ،مفق اختيار وتحليل البيانات والمؤشرات بموجب متطلبات الحالة الدراسية للدول المختارة .

## خطةالدراسه :

تنقسم الدراسه الى فصل تمهيدي وثلاثة فصول كالتالي :

الفصل التمهيدي : يأتي تحت عنوان " التنميه الاقتصادية بين التغير الهيكلي ومشكلات التحقق " تقديم دراسات عن مفهوم النمو والتنميه ، والقيم والاهداف ، وواقع الدول الناميه وهياكلها الاقتصاديه ، والعوامل التي تحول دون تحقيق الاهداف .

الفصل الأول : تحت عنوان " التنمية الاقتصادية ومطلب التخلص من مشكلة التبعية " وينقسم الى ثلاثة مباحث : الأول عن البعد التاريخي للاستعمار وسلبياته على الدول النامية ، والمبحث الثاني عن الطار الفكري للتبعية ومجال التنمية ، والمبحث الثالث عن مفهوم التبعية الاقتصادية .

الفصل الثاني : تحت عنوان " ابعاد وجوانب تحليلية عن قضايا التبعية " وينقسم الى ثلاثة مباحث : المبحث الأول عن أبعاد التبعية ، والمبحث الثاني يتناول ادوار المؤسسات الدولية والمساعدات في تعميق التبعية ، ويتعرض المبحث الثالث لفكرة التبعية والانتقادات والتأييد ومظاهر استمراريتها .

الفصل الثالث : تحت عنوان " تقييم تطبيقات الاعتماد الذاتي وتجنب التبعية لأجل التنمية " وينقسم الى ثلاثة مباحث : المبحث الأول ويناقش مدى أهمية المؤشرات في قياس الأداء التنموي ، واسس الاختيار للحالة الدراسية ، المبحث الثاني ويوضح التطبيقات التنموية للدول المختارة في عينة الدراسة ، المبحث الثالث فيه تقييم للعملية التنموية في اطار مؤشرات التبعية .

# الفصل التمهيدي

## التنمية الاقتصادية
## بين التغيير الهيكلي ومشكلات التحقق

ارتبطت دراسات التنمية الاقتصادية تاريخياً بظاهرة حركات الاستقلال والتحرر الوطني للعديد من الدول النامية مع منتصف القرن العشرين ، ولا يمكن اغفال ما سبق ذلك من دراسات ، فقد تعرض آدم سميث لعملية التنمية في كتابة "ثروة الأمم" ١٧٧٦ ، وعن مبدأ حرية التجارة والعمل على الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي . هذا وتعد دراسة التنمية الاقتصادية من الدراسات الحديثة نسبياً ، فهي تشكل فرعاً من فروع علم الاقتصاد ، وقد أحدثت الممارسات العلمية والتحولات التاريخية في تدرجها انعكاساً في بلورة مفهوم التنمية .

ومجال دراسة التنمية بعمق دلالاته وتشابك مكوناته أخذ الكثير من البحث والتحليل من قبل الباحثين وكُتَّاب علم الاقتصاد علي المستويات الأكاديمية والتطبيقية وذلك من حيث مفهوم وقيم التنمية وأهدافها ، أو من حيث الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول المصنفة بالنامية بما يحويه من مشكلات واختلالات هيكلية وتحديات تحول دون تحقيق الأهداف، وتحت عنوان "التنمية الاقتصادية بين التغيير الهيكلي ومشكلات التحقق" تضمن هذا الفصل التمهيدي محاولة لإلقاء الضوء بشكل عام عن بعض الجوانب الأساسية . وهي :

**١- مفهوم التنمية والنمو.**

**٢- قيم التنمية وأهدافها .**

**٣- واقع الدول النامية ومعوقات تحقيق الأهداف .**

**1 - مفهوم التنمية والنمو**

في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي جري اختزال مفهوم التنمية في حالة النمو الاقتصادي السريع ، وذلك في ظل المعدل المعتبر من قبل الخبراء بواقع ٦% بمعدل مرغوب في تحقيقه ، وبالرغم من اقتراب العديد من الدول النامية من تحقيق ذلك المعدل وتحقيقها لنمو اقتصادي سريع ، إلا أنها لم تستطع الخروج من دائرة مشكلات الفقر والتخلف وتبعاته ، والتفاعل مع منظومة الاقتصاد العالمي بل ظلت قابعة في تبعيتها لمنظومة السوق الرأسمالي الحر، واتباع هذا المعدل كمعيار يعكس تناقض واضح ،فبينما كثير من الدول تحقق معدلات نمو مرتفعة ، فإنها ظلت تعاني من تدني متوسط الدخل الفردي ، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، وزيادة عدد المحرومين من الحد الأدني للحاجات الإنسانية مما دفع بالاهتمام والنظر إلي جوانب أخري بجانب النمو الاقتصادي ، مثل فجوة توزيع الدخل وإزالة الفقر والبطالة .

ولم يعد مفهوم التنمية داخل اطاره الضيق بفكرة تحقيق معدل نمو اقتصادي ، لكنه انطلق بإضافة افق البحث عن أسباب عدم عدالة التوزيع ، والحد من الفقر ، وتوسيع فرص العمل والسعي لتحقيق أهداف اشباع الحاجات الأساسية . هذا الأفق لا يمكن تناوله إلا في الإطار الهيكلي الذي يحدث بداخله عملية التنمية ويرتبط بمنظومة الاقتصاد الدولي ، الذي يفرض واقعه علي الدول النامية ويمنع عنها فرصة الاختيار في كثير من الأحوال .

هذا وقد اسهمت التراكمات المعرفية عن فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي في إبراز أهمية جديدة تخرج بالمفهوم الاقتصادي من دائرة اقتصارها علي مدي توافر الأموال المطلوبة للاستثمار إلي مسالك وجوانب أخري تتعلق بأهمية التعرف علي معوقات التنمية ، والتي تتعلق بطبيعة الهياكل الداخلية من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وطبيعة العلاقات الدولية بين الدول النامية والمتقدمة ، وما يحمله العمق التاريخي من تبعية ، والعلاقات الغير متكافئة ، ثم علاقات القوي الناشئة من تفاعل الهياكل المحلية والدولية التي تحدد توزيع معين للسلطة وارتباط القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بقوي اجتماعية معينة ، تتجنب أحياناً المشاركة الشعبية وتتعارض مع الهوية الثقافية .[١]

وقد اصبح هناك إمكانية لتحديد مفهوم النمو كعنصر اقتصادي في عملية التنمية ، يشير إلي الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وهو لا يرتبط بالضرورة بالتغيرات الهيكلية الاقتصادية أو الاجتماعية ، والنمو في مفهومه العكسي يتمثل في الركود أو الكساد الاقتصادي .أما التنمية الاقتصادية فهي ظاهرة مركبة تشمل النمو كأحد عناصرها وترتبط بالتغيرات العميقة في الهياكل

---

( ١) د. دينا راضي آخرون ، التنمية الاقتصادية ، جامعة عين شمس ، ٢٠١١

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة في العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي ويكون من شأنها تحقيق زيادات في الدخل الفردي الحقيقي لفترة ممتدة من الزمن ، إلي جانب النواحي الغير اقتصادية ، فالمفهوم العكسي للتنمية يتحدد بالتخلف .٢

لذلك تم اعتبار التنمية في مفهومها الحديث بأنها عملية متعددة الأبعاد Multidimensional process فهي تشمل إحداث تغيرات هيكلية في الحياة الاجتماعية وهيكل الاقتصاد القومي ، وإعادة التنسيق لكافة النظم الاقتصادية والاجتماعية ولم يعد الأمر مقتصر علي التنمية الاقتصادية بل امتد ليشمل التنمية الاجتماعية والثقافية والبشرية وقد أكد البنك الدولي في تقريره الصادر عام ١٩٩١ "أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة في دول العالم الفقيرة ، والجودة هنا لا تعني فقط تحقيق دخل أعلي بل تشتمل مستوي تعليم أفضل ، وتحسين المستوي الصحي والبيئي وابادة الفقر وزيادة الفرص المتاحة للبشر في ظل قيمة الحرية لدي الأفراد ".٣

**٢- قيم التنمية وأهدافها**

هناك شبه اتفاق في العديد من الأدبيات الاقتصادية عن وجود ثلاث قيم أساسية تمثل محور عملية التنمية ، ويرتبط بها ثلاثة أهداف واجبة التحقيق كحد أدني من الأهداف المختلفة والمنشود التوصل إليها .

**القيم المحورية في عملية التنمية :**

إجراء العملية التنموية يفرض تساؤل عن ثبات قواعد التوجه نحو تحقيق الأهداف أم ضرورة إعادة التقييم بشكل متتابع خاصة مع التغيرات الدولية المتتالية وطبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي لدول العالم الثالث ، وما كان يتم استهدافه تحقيقه في الماضي ليس بالضرورة تحقيقه حالياً ، فالاختلاف قائم ، ولكن يبقي هناك ثلاثة عناصر جوهرية علي الأقل تمثل أهداف مشتركة من قبل الأفراد والمجتمعات وتتطور مع التغيرات التاريخية وهي :

**١- القدرة علي توفير الاحتياجات الأساسية :**

الاحتياجات الأساسية لدي كافة البشر لا يمكن العيش والتواجد بدونها والمتمثلة في الحاجة الأساسية للغذاء والمسكن والصحة والعيش الآمن ، وفي حالة غياب أحد هذه المقومات يقع المجتمع في حالة التخلف الحضاري المطلق ، فالتنمية الاقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة ، فهي تشترط تقدم اقتصادي موثوق في استمرارية تحقيقه علي مستوي الفرد والمجتمع ، ويجمع بين ارتفاع مستوي الدخل وإزالة الفقر المطلق وتوفير فرص العمل وعدالة التوزيع وكل هذا

---

( ٢) د. إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، ٢٠٠٠

( ٣) Michael P.Tadaro,Economic Development,London,NewYorl,2000

يشكل الشرط الضروري للتنمية وليس بالشرط الكافي لأجل تحقيقها .وقد تتضمن تقرير التنمية البشرية الخاص بالأمم المتحدة الصادر عام ١٩٩٤ في الفصل الافتتاحي الآتي :

" لقد خلق الجنس البشري بإمكانيات محتملة معينة .وإن الغرض من التنمية هو خلق بيئة يستطيع فيها جميع الناس توسيع قدراتهم وإمكانياتهم والقدرة علي توفير فرص أكبر للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل "فحصر الأمر في تراكم الثروة وتجميعها في تلبية احتياجات البشر ليس ضرورياً ، فالاحتياجات تمتد إلي ما بعد الرفاهية الاقتصادية.[٤]

**٢- التقدير واحترام الذات :**

الاحساس بالأهلية واحترام الذات وامتلاك الثقة يعد مكوناً أساسياً للحياة الإنسانية الموهوبة من الخالق سبحانه وتعالي ، والتي يشعر فيها بوجوده الإنساني وبأنه ليس أداة في يد الآخرين لتحقيق مصالحهم ، وتسعي كل الشعوب والمجتمعات علي اختلاف ثقافاتها إلي كسب الاحترام والإحساس بالأهلية ، وقد أصبحت الرفاهية الاقتصادية مقياساً عام وشاغل للأهلية بسبب أهمية القيم المادية في الدول المتقدمة ، وتتزايد الأهلية وعزة النفس في الدول المحققة للتنمية بما تمتلكه من وضع اقتصادي جيد وتقنية متقدمة ، لذلك تسعي الدول النامية إلي تحقيق التنمية من أجل اكتساب عزة النفس والخروج مما تعانيه من تأخر حضاري .

**٣- الحرية وحق الاختبار :**

تمثل الحرية البشرية قيمة وهدف للتنمية ، فهي تشمل التخلص من الرق الاجتماعي والبؤس والمعتقدات الخاطئة والتحرر من نظرة الشعوب الاخرى ، والحرية تتطلب مجالاً واسع للاختيار لدي المجتمعات والحد من المعوقات الخارجية من أجل تحقيق هدف اجتماعي وهو التنمية .وفي هذا الصدد ربط "آرثر لويس" بين النمو الاقتصادي والحرية حيث ميزة النمو لا تقتصر علي زيادة الشعور بالسعادة بقدر انها تزيد من فرص الاختبار الإنساني ، فالثروة تعطي درجة أكبر من التحكم في الطبيعة والبيئة المادية ، وإمكانية العيش في حياة أفضل .

**أهداف التنمية :**

تتعدد أهداف التنمية لدي كل المجتمعات وقد تتمكن من التوصل إلي بعضها أو كلها ، ولكن أمر تحقيقها يستوجب أهداف سياسية وهي :

١-توافر القدر الكافي من مقومات الحياة من السلع الأساسية مثل الغذاء والكساء والمسكن والصحة والأمن .

---

(٤) Michael P.Tadaro,Economic Development,London ,New York,2000

٢- رفع مستوي المعيشة الذي يتضمن خلق وتوفير فرص العمل ، والمستوي التعليمي الأفضل ، وإعطاء الأهمية للقيم الثقافية والإنسانية والتي تؤدي إلي تحسين الرفاهية المادية ، إلي جانب توليد القدر الأكبر من احترام الذات للفرد

٣- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية بالتخلص من القيود التى تفرضها التبعية للغير ومن الجهل والبؤس

**الاهداف الإنمائية للألفية [٥]:**

خلص البرنامج الانمائي للامم المتحدة في عام ١٩٩٠ بوضع ثمانية اهداف تمثل استراتيجية عامة ، يستهدف تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ :

**١ – القضاء على الفقر والجوع**

بان يعمل برنامج الامم المتحدة على اجراء التحسينات الحقيقية في حياة الناس بفتح خيارا ت وفرص اوسع ، وتشجيع التنميه البشرية الشاملة والمستدامة ، والعمل على الحد من الفقر بجميع ابعادة وتحقيق الفائدة لجميع البلدان من التجارة والنمو ، وباعتبار ان النمو الاقتصادي لا يستطيع حل مشكلة الفقر ومشكلات توزيع الدخل وخلق فرص العمل الا اذا كان شاملا ( بمقولة ان ادارة العولمة بشكل صحيح يجعل النمو شامل للجميع ) .

**٢-تحقيق التعليم الابتدائي**

يسعى البرنامج الى تعميم التعليم الابتدائي قبل عام ٢٠١٥ . من خلال تقديم الدعم اللازم ، وخاصة في المناطق الريفية التى تعاني من الظروف الاقتصادية الصعبة وهي بمثابة مانع حقيقي للاستمرار في عملية التعليم ، أو حتى الالتحاق من حيث نظرة الاسر الفقيرة المتعلقة بفكرة الاستفادة من عمل الاطفال في سن التعليم .

**٣- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المراة**

يركز البرنامج على المساواة بين الجنسين والتمكين للمراة ليس فقط كحقوق للانسان ، بل كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة ، وتنسيق الجهود العالمية والوطنية في هذا المجال ، وإلحاق ذلك بالحد من الفقر ومنع الازمات، والحكم الديموقراطي وضمان صوت حقيقي للمرأة في جميع مؤسسات الحكم ، والمساواة مع الرجل في القرار ومستقبل الاسرة .

---

) تقرير الاهداف الإنمائية للألفية ، الأمم المتحدة ، ٢٠١٣.
5

**٤- تخفيض معدلات وفيات الاطفال**

تعزيز التعاون من اجل مكافحة الامراض المعدية والمسببه للوفاة ، ورفع مستوى الخدمات الصحية ، وتقليل اعداد الاطفال المعرضون لسوء التغذية .

**٥- تحسين صحة الامهات**

وتشمل تخفيض نسبة وفيات الامهات وإمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الانجابية ، والاهتمام بالجوانب التعليمية للمرأة لاهمية ذلك في السلوك الانجابي ، وتحسين مستوى صحة اطفالها .

**٦- مكافحة فيروس نقل المناعة والملاريا وغيرها من الامراض**

يدعم البرنامج الدول من اجل ادماج الاهتمام بالفيروس ومكافحته ضمن تخطيطها الوطني ، للخطورة الناجمة عنة ، وكما يعمل البرنامج تقديم تمويل من خلال الصندوق العالمى لمكافحة الايدز والسل والملاريا .

**٧- كفالة الاستدامه للبيئة**

حيث يتأثر الفقراء بتدهور البيئة ونقص وصول خدمات الطاقة النظيفة ، ويساعد البرنامج على تعزيز القدرات للتصدى للتحديات البيئية على المستوى الوطني والعالمي ، وكما يساعد القدرات الوطنية لادارة البيئة بطريقة مستدامة بتعزيز جهود الحد من الفقر ومساعدة الشركاء بدعم قدراتهم لادماج الاعتبارات البيئية في خطط التنمية والاستراتيجيات ، واقامة الشراكات الفعالة وتأمين الموارد لدعم سبل التنمية المستدامة .

**٨- الشراكة العالمية من اجل التنمية**

يدعم البرنامج تنمية القدرات للحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ، والمؤسسات الوطنية والاقليمية ، واصحاب المصالح الاخرى ، بتقديم المشورة في مجال السياسات واجراء البحوث والتحليلات وتقديم الدعم التقني على ارض الواقع . والمساعدة في تعزيز النظم الانتخابية ، وتحسين الوصول الى العدالة ، وبناء دولة فعالة وقادرة على المساءلة والشفافية ، ومن جانب آخر العمل على منع نشوب الصراعات المسلحة ، ومعالجة اسباب الغنف ،وتخفيف مخاطر آثار الكوارث الطبيعية ، بتقديم الاحتياجات الفورية ومساعدة الحكومات لمواجهة الكوارث .

**واقع الدول النامية ومعوقات تحقيق الأهداف**

إن الإلمام بمعطيات المشكلة يساعد في التوصل إلي رؤي مكتملة لصياغة وتوصيف القيم وتحديد الأهداف ، وقد يتضح ذلك من الاتفاق علي صيغ متقاربة في أهداف وقيم عملية التنمية ولكن تكمن المشكلة الحقيقية في إمكانات ووسائل تحقيق الأهداف . ومن المستحيل عملياً أن يتم الاتفاق علي

نموذج معين يمكن اتباعه لجميع الدول في تأصيل القيم وتحقيق الأهداف ، لذلك فإن عملية التنمية شابها الكثير من أوجه القصور ، فيما بين ادراك المفهوم والإلمام بالعملية التنموية من ناحية ، وبين اتباع نماذج الدول المتقدمة من ناحية أخري .

وقد عجزت غالبية الدول المتقدمة عن تقديم مساهمات فكرية كافية في قضايا التنمية مقارنة بما كان لديها .٦ وقد اعتمدت هذه الدول "النامية" في محاولاتها علي اعتماد نماذج الدول المتقدمة ، أو اتباع ما تمليه إرادة هذه الدول علي الرغم من اختلاف الظرف الموضوعي وزمن التطبيق مما أدي إلي تقديم منتج تنموي باهت لا يرقي إلي مستوي الأهداف المنشودة .

وبالتالي فإن استمرار المعاناة من مظاهر التخلف والعجزعن تحقيق الأهداف ترجح التساؤلات عن الأسباب التاريخية والموضوعية المتأصلة في بنية تكوين الهيكل السياسي والاجتماعي والثقافي ، وكذلك الارتباط بتبعات الحقب الاستعمارية وعدم التخلص التام من التبعية وأنماط الاستعمار القديم والجديد ، وإهمال تفاعل الشعوب مع العملية التنموية .

مما يلزم معه التعرف علي ما تشير إليه التصنيفات المتعددة لتوصيف الدول النامية ، والتعرف علي اوجه الاختلاف الهيكلي . في اقتصادياتها، وأوجه التشابه في المشاكل والخصائص.

**أولاً: بعض التصنيفات للدول النامية**

أشارت الأمم المتحدة في تصنيفها للدول النامية إلى التفرقة بين ثلاث مجموعات داخل العالم الثالث: الأولى تضم أفقر الدول وهي الدول الأقل نمواً، والثانية دول غير مصدرة للنفط، أما الثالثة تضم الدول البترولية الغنية أعضاء أوبك OPEC والتي يتزايد دخلها القومي بشكل متتالي منذ سبعينات القرن الماضي٧

وقد وضع البنك الدولي WB تقسيماً لأربع مجموعات استناداً إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي:

البلدان المنخفضة الدخل: من ١٠٣٥ دولار أو أقل.

البلدان المتوسطة الدخل: من ١٠٣٦ دولار إلى ٤٠٨٥ دولار

الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل: من ٤٠٨٦ دولار إلى ١٢٦١٥ دولار

البلدان مرتفعة الدخل: ١٢٦١٦ دولار أو أكثر.

---

( ٦) شهدت الدول المتقدمة العديد من المساهمات الفكرية مثل آرثر لويس ، وهيرشمان وميردال وبما تم تقديمه من دراسات متقدمة في التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها في دول العالم الثالث .

( ٧)- د. ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، تعريب ومراجعة د. محمود حسن، د. محمود حامد ، دار المريخ الرياض، ٢٠٠٩، ص ٦٩.

ويتم الإشارة أحياناً إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بالبلدان النامية٨ والبيانات وفق آخر تحديث في بداية يوليو ٢٠١٣ .

وهناك توصيفاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بناء اً على مؤشر التنمية البشرية ٩ HDI ، في تقسيمه لاعتبار ما يتعدى نسبة ٨٠% دول عالية التنمية البشرية. والنسبة أقل من ٨٠% وأكبر من ٥٠% دول متوسطة التنمية البشرية، وما دون نسبة ٥٠% دول منخفضة التنمية البشرية.

ووفقاً لتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تقسم دول العالم الثالث إلى (LICs) دول منخفضة الدخل، LLDCs دول أقل تقدماً ومنخفضة الدخل، MICs دول متوسطة الدخل، NICs دول حديثة التصنيع.

ويقدم صندوق النقد الدوليIMF تصنيفه عن الدول بدراسته الاستقصائية ٢٠١٣، وذلك عن التصنيف القطري إلى مجموعتين أساسيتين وهما: الاقتصاديات المتقدمة، واقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية وذلك بإجمالي ١٨٨ اقتصاد، وهذا بخلاف البلدان خارج عضوية الصندوق مثل انغيللا وكوبا وكوريا الديموقراطية الشعبية، وبسبب قصور البيانات مثل الصومال، ويبلغ عدد الاقتصاديات المتقدمة ٣٥، ومنها مجموعة السبعة والتي تمثل أكبر سبع اقتصاديات في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي وهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا.

كما تضم مجموعة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية ١٥٣ اقتصاد، وتحتوي على تقسيمات اقليمية وهي أوروبا الوسطى والشرقية (الصاعدة) وكومنولوث الدول المستقلة، وآسيا النامية، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وافغانستان وباكستان، ثم أفريقيا وجنوب الصحراء. وكما تحتوي على مجموعات تحليلية من حيث صافي المركز الخارجي دائن ومدين صافي ودول مثقلة بالديون، ويتم التمييز بين الدول على أساس معايير تحليلية ومالية١٠

---

(٨)- WWW.Worldbank.org, Data

(٩)- HD1 مؤشر التنمية البشرية يشتمل على بعض المتغيرات الإقتصادية مثل نصيب الفرد من الدخل القومي إضافة إلى المتغيرات الغير الإقتصادية مثل معدل التعليم والعمر المتوقع....

(١٠)- صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية، أبريل ٢٠١٣، ص ١٣٨/١٣٧

(ملاحظة الإشارة إلى مصطلح بلد أو اقتصاد لا يشير بالضرورة إلى الكيان الإقليمي بشكل الدولة.

يميز المعيار التحليلي بين الدول حسب مصدر إيرادات الصادرات (وقود وغير وقود)، وحسب مصدر التمويل الخارجي إلى المركز المدين الصافي والدائن الصافي.

وتركز المعايير المالية على اقتصادات المركز الدائن الصافي والمدين الصافي والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك)، ويتم التمييز بين اقتصاديات المركز المدين الصافي بمعيارين ماليين إضافيين حسب المصدر الرسمي للتمويل الخارجي وحسب تجربة خدمة الدين (الجدولة).

ويأتي تقسيم الدول في توزيعات الأونكتاد إلى ثلاثة: الدول المتقدمة والدول النامية والدول المستقلة (الكومنولوث) وذلك داخل المناطق الجغرافية للدول والأقاليم أفريقيا، الكاريبي وأمريكا اللاتينية، وآسيا والاوقيانوسيا.

**ثانياً: الاختلافات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية**

ما تقدم من التصنيفات المختلفة للدول يوضح وجود اختلافات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية والتي يمكن التعرض لها من خلال مجموعة من النقاط الهامة والتي تتعلق بحجم الدولة وخلفيتها التاريخية والاستعمارية، والموارد المتوافرة لديها والتكوين الاجتماعي، وطبيعة الهيكل الاقتصادي ومدى استقلاليتها، وكذلك الهيكل المؤسسي والسياسي.

**١. حجم الدولة:**

تعتبر الكثافة السكانية والحجم المادي للدولة من المحددات الهامة لمدى التباين بين ، فليست جميع الدول كبيرة أو صغيرة الحجم فالتفاوت سمة واضحة بينهما ، فقد يتوافر للدول كبيرة الحجم ميزة وفرة الموارد والأسواق ولكنها في نفس الوقت تعاني من المشكلات الإدارية والترابط المجتمعي والتوازنات الإقليمية، والواقع يوضح عدم وجود علاقة بين حجم الدولة ونصيب الفرد ومدى عدالة التوزيع.[١١]

**٢. الخلفية التاريخية والاستعمارية:**

ارتبطت غالبية الدول النامية بخلفية تاريخية طويلة مع الاستعمار الغربي، وكان لذلك الأمر انعكاساته على الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث افقدها الاستعمار جزءاً كبيراً من القدرة الذاتية على الخروج من دائرة التخلف والاستخدام الأمثل للموارد، وأصبحت مسلوبة الإرادة في التخلص من الأفكار والأسس التي تشكلت بها هياكل الدولة في المدى الطويل والذي جعلها عرضه للاستمرار في الاستغلال السياسي والاستعمار في شكله الجديد

**٣.الموارد المتوافرة والتكوين الاجتماعي:**

يعتمد تحقيق التنمية على مدى وفرة الموارد بشكل عام، وهناك تباين واضح بين الدول النامية من حيث الموارد المتوافرة مثل خصوبة الأرض والموارد المعدنية في الدول البترولية التي تساعد في شكل كبير في تحقيق أهداف التنمية، وكما يشكل الموقع الجغرافي دوراً في عملية التنمية فالدول المنغلقة تواجه عراقيل وصعوبات تتجاوزها الدول ذات المنافذ المختلفة، وترفع من مستوى

(١١)- د. ميشيل تودارو، مرجع سابق ص ٧٣.

أدائها مثل دول الجزر الآسيوية، و تشكل درجات الحرارة تأثيرها، فالدول ذات الحرارة المعتدلة تعمل بشكل أفضل ، وكما تستطيع الدول التي تتوافر لها القدرات البشرية من حيث الكثافة ومستوي المهارات والبيئة الثقافية علي احداث التغير الهيكلي في فترات محدودة مقارنة بالدول المفتقرة لهذه القدرات .

أما عن التكوين الاجتماعي فالمجتمعات المتجانسة ثقافياً توفر بنية جيدة لإنجاز العملية التنموية ، والصراعات الاجتماعية بأنواعها تقوض من جهود التنمية ، وقد استطاعت دول مثل هونج كونج وتايوان وسنغافورة تحقيق معدلات مرتفعة بخلاف الدول التي تعاني من الصراعات مثل افغانستان وبورندي والسودان وهايتي ، ومن جانب آخر استطاعت بعض الدول ممن يتوفر لها بعض الدول القدرة علي التحكم وتوجيه هذه الصراعات وتجاوزها مثل ماليزيا وموروشيوس .

**٤- الهيكل الاقتصادي :**

تتشكل الهياكل الاقتصادية للدول النامية ما بين وجود القطاع العام والخاص وبشكل عام تمتلك دول امريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا قطاعات خاصة بشكل أكبر مقارنة بما تمتلكه الدول النامية في افريقيا والشرق الأوسط ، وبالرغم من بعض المشكلات في الاعتماد علي القطاع الخاص إلا أنه يساعد علي تحقيق معدلات تنموية أفضل حيث تفتقد الدول التي تعتمد علي القطاع العام للقدرات الفنية والتقنية بالإضافة إلي الصعوبات التمويلية . ومن جانب السياسات الاقتصادية فالتدخل الحكومي لدول القطاع الخاص يكون بشكل غير مباشر. في فرض الضرائب والقيود الجمركية وأسعار الصرف بخلاف الدول التي تعطي أهمية نسبية أكبر للقطاع العام فيكون الاستثمار الحكومي مباشراً في المشروعات الاستثمار وبرامج الدعم ، وهذا الاختلاف النسبي بين القطاع العام والخاص ينعكس علي مجهودات التنمية بشكل عام ، ومن ناحية أخري يشكل الهيكل الصناعي والخدمي اختلافات كثيرة بين فأغلب الدول النامية دول زراعية باستثناء دول امريكا اللاتينية فلها مستويات أعلي من الدخل القومي وقطاعات صناعية أكثر تقدماً ، ومع بداية السبعينيات والثمانيات ظهرت النمور الآسيوية مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وحققت معدلات متقدمة في الصناعة ، وكما تمتلك الهند قطاع صناعي عريض جعلها من دول الاقتصاديات الصاعدة .

وتختلف استراتيجيات التنمية من دولة لأخري بالاعتماد علي طبيعة وهيكل القطاع الأولي الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات المتمثل في التجارة والتمويل والنقل ودرجة الاعتماد المتبادل بينهما ، بالإضافة إلي أن نجاح مجهودات التنمية يتوقف علي مستوي الاعتماد الخارجي سواء في التجارة الخارجية أو الجوانب الفنية والتقنية وأنماط الاستهلاك والمعيشة ، ويمتد هذا الاعتماد إلي مجالات أخري مثل النظم التعليمية والثقافية والفكرية .

**٥- الهيكل السياسي** :

ومن جوانب الاختلاف في وضع الهيكل السياسي، حيث مجموعات القوي وأصحاب المصالح والنفوذ والمستفيدون من كبار الملاك ورجال الصناعة والمال والاتحادات التجارية وغيرها ، وينعكس ذلك علي نوعية الاستراتيجيات التي تتناسب مع ما تفرضه توزيعات تلك القوي ومستوي تأثيرها علي القرارات ، وقدراتها علي إحداث التغيرات الاجتماعية والسياسية .

**ثالثاً : خصائص الدول النامية :**[١٢]

بالرغم من وجود الاختلافات الهيكلية للدول النامية في امريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ، وصعوبة تعميم مجموعة من الخصائص تشترك فيها جميعاً ، إلا أن هناك خصائص مشتركة وشبه متفق عليها في عدة عناصر تنطبق بدرجات نسبية (متفاوتة) علي هذه الدول ويمكن حصرها في انخفاض مستوي المعيشة ، وانخفاض مستوي الإنتاجية ، وارتفاع المعدلات السكانية ، وارتفاع معدلات البطالة ، والاعتماد المتزايد علي الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية ، وظاهرة محدودية المعلومات في الأسواق ، الهيمنة والتبعية للدول المتقدمة .

**١-انخفاض مستوي المعيشة** :[١٣]

المستويات المنخفضة من المعيشة لها جوانب كمية ونوعية في صورة انخفاض الدخول (الفقر) ، والافتقار للسكن المناسب ، وتردي الخدمات الصحية والتعليمية ، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع ، وضعف احتمالات العمل ، وحالات الشعور باليأس مع الإحباط .

وهناك مؤشرات مختصرة [١٤]تستخدم في العادة المقارنة بين الدول النامية والمتقدمة ، وإلقاء النظر علي بعض الأبعاد المعيشية للحالتين ومن هذه المؤشرات :

**أ- نصيب الفرد من الدخل القومي**

يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر مختصر لتحسين المستوي الاقتصادي للسكان ، ويستخدم الناتج القومي الإجمالي كمقياس لكافة مستويات الأنشطة الاقتصادية ، ويحسب من خلال القيمة المضافة المتولدة من المواطنين المحليين ، والمواطنين المقيمين بالخارج بدون استبعاد للأملاك من مخزون رأس المال المحلي ، أما الناتج المحلي الإجمالي GDP فهو مقياس لإجمالي القيم النهائية للسلع المنتجة بواسطة الاقتصاد بواسطة المقيمين والغير مقيمين ، والناتج القومي الإجمالي GNP يشمل GDP مضافاً إليه الفرق بين دخول المقيمين المستلمة من الخارج مقابل مساهمات عناصر الإنتاج والمدفوعات المتحصل عليها من مساهمات الغير مقيمين من شركات أجنبية أو متعددة الجنسيات ويعتمد الجدول رقم(١) علي بيانات موقع البنك الدولي عن عام ٢٠١٢.[١٥]

---

([١٢]) د.عبد الوهاب الأمين ، التنمية الاقتصادية ، المشكلات والسياسات المقترحة ، جامعة عمان الأهلية ، ٢٠٠٠م صـ٢٦،٢٧

([١٣]) ميشيل تودارو ، مرجع سابق صـ ٨٤

([١٤]) هذه المؤشرات تعتمد علي إحصاءات تمثل بيانات تجميعية تقدمها المؤسسات الدولية والهيئات المعنية بعمليات التنمية .وهناك مؤشرات تقدم

([١٥]) ميشيل تودارو ، مرجع سابق صـ ٨٦

جدول رقم (١) مقارنة بيانات الناتج المحلي الإجمالي والتعداد السكاني ، ونصيب الفرد من الدخل للدول مرتفعة الدخل والمتوسطة والمنخفضة [١٦]

| الدول | الناتج المحلي الإجمالي (تريليون $ ) | التعداد السكاني (مليار نسمة ) | نصيب الفردمن إجمالي الدخل (بالآلف $ ) | سكان المناطق الحضرية (%) |
|---|---|---|---|---|
| *جميع دول العالم | ٧١,٦٧ | ٧,٠٥ | ١٠,٠٢ | %٥٣ |
| ١- الدول المرتفعة الدخل | ٤٨,٩٨ | ١,٣٠ | ٣٧,٥٩ | %٨٠ |
| ٢- الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل | ٢٢,٧٤ | ٥,٧٤ | ٣,٨٠ | %٤٦ |
| أ- الدول متوسطة الدخل | ٢٢,٢٢ | ٤,٩٠ | ٤,٣٧ | %٥٠ |
| ب- الدول منخفضة الدخل | ٠,٥٠ | ٠,٨٥ | ٠,٥٩ | %٢٨ |

المصدر : البنك الدولي ، اطلس البنك الدولي ، ٢٠١٣.

والبيانات الواردة بالجدول توضح أن مقدار ما تحققه جميع دول العام هو ٧١,٦٧ مليار دولار ، ما يقارب نسبة ٧٠% منها يتولد فى الدول المرتفعة الدخل والباقي في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل حيث نسبة ١٨% من التعداد السكاني العالمي ينتج ٧٠% من الناتج العالمي وما يشكل الجانب الاكبر من التعداد السكاني نسبة ٨٢% يقوم با نتاج ٣٠% من الناتج المحلى العالمي ، ويمتد اثر ذلك على نصيب الفرد من اجمالي الدخل بواقع ٤,٣٧ دولار امريكي في الدول المتوسطة الدخل بما يعادل ١١,٥% من المتحقق لدى الدول مرتفعة الدخل

**ب- توزيع الدخل القومي**

تظل الفجوة قائمة بين مقدار نصيب الفرد من الدخل بين الدول النامية والدول المتقدمة ، وبين الدول النامية بعضها البعض ، ويمتد التفاوت الى داخل الدولة النامية الواحدة ، في تأكيد لظاهرة الاختلال في توزيع الدخل والتي تمثل حالة مشتركة للدول النامية وحين عقد المقارنة بين مستوى ما يتحصل عليه اغنى فئة بالدولة مع افقر فئة يتضح ان تعاظم الفجوة وهذه الظاهرة في عمومها تنتشر في الدول النامية باستثناء ما لدى بعضها من درجات معتدلة في توزيع الدخل ، والامر يختلف فإن فجوة الاغنياء والفقراء في الدول المتقدمة تكون اقل بدرجة كبيرة عما هو سائد بالدول النامية . ومن ناحية اخرى لا يوجد ارتباط بين مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل (١٧) وهذه الظاهرة تخطى انعكاساتها في عملية التنمية ، ولا يمكن قياسها فقط على اساس مستويات الدخل الفردي ن بل يجب الاخذ في الاعتبار عدالة توزيع الدخل ونمط التوزيع باعتبار اهمية العنصر البشرى في التنمية وما يستلزم ذلك من توزيع عوائد التنمية بالشكل العادل.

---

[16]) بيانات الجدول لغرض المقارنة واستنتاج التفاوت بين الدول ، ومستمدة من بيانات البنك الدولي وفق اخر تحديث.

(

(١٧) د. عبدالوهاب الامين ، التنمية الاقتصادية والمشكلات والسياسات ، جامعة عمان ، ٢٠٠٠ ص ٣١.

**ج- الفقر المطلق**

يتوقف تحديد مدى حدة الفقر لأى دولة على عنصرين وهما: مستوى الدخل القومي ، ودرجة عدم المساواة في توزيع الدخل ، ١٨ [i]ومع اتساع عدم المساواة في الدخل تزيد حدة الفقر ، وكذلك انخفاض مستوى الدخل يعكس درجة عالية من الفقر ، وفى ظل الاهتمام بهذه المشكلة كانت هناك محاولات للتوصل الى مقياس مشترك لخط الفقر على مستوى الدول النامية وتم التوصل إلى ما يطلق عليه الفقر المطلق وهو مايقصد به مستوى الحد الادنى من الدخل اللازم لا شباع الحاجات الضرورية المادية ، والتي تتمثل في الغذاء والسكن والملبس من اجل ضمان توفير مستوى الكفاءة هنا تنشأ مشكلة تحديد مثل هذا المستوى والذى يختلف من دولة لأخرى بسبب الاختلاف الاقتصادي والاجتماعي. وقد حاول الاقتصاديين انشاء ما يسمى خط الفقر الدولي وتحدد بأساس ٣٧٠ دولار سنوياً للفرد (اعتماداً على احصاءات عام ١٩٨٥ وجرى محاولة تقدير مكافئ للقوة الشرائية PPE لهذا المبلغ على ضوء قيم العملات المحلية للدول النامية. ويقدر خط الفقر الدولي بواقع ١,٢٥ دولار يومياً بموجب تقرير التنمية البشرية لبرنامج التنمية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٢.

جدول رقم (٢) الفقر المطلق لبعض من افقر دول العالم (٢٠١٢) [١٩]

| المناطق | نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر | |
|---|---|---|
| | خط الفقر الدولى | خط الفقر الوطنى |
| افريقيا | | |
| ليبيريا | ٨٣,٨ | ٦٣,٨ |
| مدغشقر | ٨١,٨ | ٦٨,٧ |
| نيجريا | ٦٨ | ٥٤,٧ |
| بورندى | ٨٣ | ٦٦,٩ |
| السنغال | ٣٣,٥ | ٥٠,٨ |
| اوغندا | ٥١,٥ | ٣١ |
| اسيا | | |
| طاجيكستان | ٦,٦ | ٤٦,٧ |
| قيرغيزستان | ٦,٢ | ٣٣,٧ |
| بنجلاديش | ٤٣ | ٣١ |
| اليمن | ١٧,٥ | ٣٧,٨ |
| امريكا اللاتينية | | |
| هندراوس | ١٧,٩ | ٦٠ |
| نيكاراجوا | ١١,٩ | ٤٦,٢ |

المصدر : برنامج التنمية للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ، ٢٠١٣.

---

( [١٨]) د. ناديه جبر عبدالله ، الفقر وطرق قياسه ، جامعة المنيا ، ٢٠٠٤ ص ١٧٨

[19])اعدادالجدول للتعرف على وضع افقر دول فى العالم وتوزيعاتها وفق تقرير التنمية البشريه .

)

**هـ- الصحة**

تستمر ظاهرة تدنى الدخول يرافقها المعاناة من المشكلات الاخرى ، مثل سوء التغذية والمرض ، ونقص الرعاية الصحية وتأثير ذلك في متوسط العمر المتوقع للمواطنين ، ومعدلات وفيات الاطفال الرضع ، وفى منتصف السبعينات للقرن الماضي كان هناك اكثر من مليار نسمة [٢٠] يعيشون بمستويات صحية منخفضة ، ويتركزون في المناطق الاشد فقراً ، واستمر هذا التدهور في افريقيا وجنوب الصحراء بانتشار المجاعات في التسعينات ، وفى كل من آسيا وافريقيا اكثر من ٦٠% من السكان لا يحصلون على الاحتياجات الغذائية والسعرات الحرارية اللازمة للأداء الصحي الجيد ، والذى يوضح عدم التوازن بين متطلبات العالم والمتوافر من امدادات الغذاء ، وفى ظل التزايد السكاني يتأكد مدى خطورة سوء التغذية وتدنى الحالة الصحية في ، وأن قياس مدى تقديم الخدمات الصحية ومدى توافر المياه النقية للشرب ، وتوافر الصرف الصحي والاطفال المعرضين لسوء التغذية ، لها اهمية كبيرة في ادراك مدى الخطورة التي تتعرض لها الدول النامية. بالا ضافة الى ظهور المشكلات المتمثلة في الامراض التي تهدد حياة الملايين من البشر فى الدول النامية مثل امراض الايدز والإيبولا .

**ز- التعليم**

تشترك غالبية الدول النامية في ارتفاع نسبة الامية على الرغم من محاولاتها في توفير الخدمات التعليمية ، وخاصة في مراحل التعليم الابتدائي ، ومحاولات محو الامية بين الكبار ، وما يتم تحقيقه من انجازات كمية لا ينفي التخلص من الامية لديها ، ولاتزال نسب الامية مرتفعة وتنتشر بين شرائح كبار السن ، وغالبيتهم من الاناث والمشكلة الاهم ان التغير مازال غير ملموس وخاصة في نوعية التعليم وجودته والتي لا تتناسب مع متطلبات المرحلة التنموية ، وابتعاد هذه المناهج عن الجوانب التطبيقية والمهنية ، بالا ضافة الى اقتباس ونقل اساليب لا تتفق وطبيعة الحالة التي عليها هذه الدول مما يشكل اهدار كبير من الموارد المالية بالا نفاق على التعليم دون الحصول على نتائج في تحقيق التنمية.

وعلى ما تقدم وفى اطار خاصية انخفاض مستوى المعيشة التي تواجه الدول النامية وتختص بها عن الدول المتقدمة ، فإن الامر يتلخص في نقاط اهمها : المستويات المنخفضة نسبيا من الدخل وتباطؤ معدلات نمو الدخل وبالتالي نصيب الفرد ، وسوء توزيع الدخل ، وزيادة المعدلات السكانية ، والتدهور الصحي وسوء التغذية ، وانخفاض معدلات التنمية ، وهذه العناصر تشكل اضلاع مثلث الفقر والجهل والمرض والذى يجهض الجهود المبذولة في الدول النامية والتخلص منها يمثل شرط ضروري للتنمية.

---

( [٢٠] ) نصف سكان العالم النامي اثناء السبعينات باستثناء الصين.

**٢-انخفاض مستويات الانتاجية**

الى جانب انخفاض مستوى المعيشة ، تتصف الدول النامية بانخفاض انتاجية عنصر العمل مقارنة بالدول المتقدمة ، حيث يوضح مفهوم دالة الانتاج ربط مخرجات الناتج باستخدام توليفات من عناصر الانتاج عن مستوى تكنولوجي سائد فى المجتمع ، ومن حيث المفهوم الفني للدالة فإنه يخصص بالقدرات الفنية والمادية للعناصر (المدخلات) للحصول على المخرجات من خلال التركيز على النواحي الانتاجية والهندسية ، وليس من نواحي الاقتصاد الخاصة بالتكلفة والعائد ، وهذا المفهوم الهندسي يهتم بالعمالة وعددها وانتاجيتها وتتميز الدول النامية بانخفاض هذاالمستوى مقارنة بالدول المتقدمة ، وما يفسر هذا الامر مبدأ تناقص الانتاجية الحدية٢١ ، وهذه المستويات المنخفضة الإ نتاجيه العمل يمكن تفسيرها من خلال غياب او نقص درجة الانسجام والتكامل بين عناصر المدخلات.

ورفع الانتاجية يستلزم تعبئة المدخرات المحلية وزيادة الاستثمارات العامة في مجالات الخدمات الصحية والتعليمية ، وخاصة في التعليم المهني لرفع المهارات الفنية والادارية ، والامر ايضا يستلزم معالجة الظواهر السلبية مثل الكسل واللامبالاة من خلال ترسيخ شعور الانتماء وتحسين ظروف العمل ، وخلق الشعور بالمسئولية بما يضمن الالتزام بضوابط العمل وزيادة وتحسين الانتاجية ، واسوة بما حدث في هذا المجال في بعض الدول المصنعة حديثاً كوريا الجنوبية وسنغافورة ، وتجربة اليابان في مجال العلاقات الصناعية القائمة على اسس اقتصادية واعتبارات اجتماعية بما يضمن استخدام اقصى طاقة.

**٣-المعدلات المرتفعة للنمو السكاني**

ترتفع معدلات النمو السكاني في الدول النامية عما هو بالدول المتقدمة فالجزء الاعظم من السكان يعيش في الدول الاقل نمواً ، كما ترتفع فيها معدلات المواليد ، ومعدلات الوفيات بالرغم من انخفاضها بسبب التحسن النسبي والظروف الصحية إلا أنها تعد مرتفعة اذا ما تمت المقارنة مع الدول المتقدمة ، وبالتالي تتركزالمعاناة في ارتفاع المعدلات السكانية الى جانب مشكلات الإعالة الاجتماعية حيث تتحمل قوى العمل النشطة عبء الاشخاص الغير منتجين في المجتمع والتي تمثل نسباً مرتفعة ، ومعها تبقى الظروف والمحددات السكانية احد اهم المعوقات الرئيسية للنمو والتنمية الاقتصادية.

---

(٢١) مع زيادة عدد وحدات العنصر الانتاجي المتغير (العمل) وبقاء العناصر الاخرى ثابتة فإن كمية الناتج المحلى تبدأ بعد فترة من التناقص ، بما يعنى زيادة الناتج الكلى بمعدلات متناقصة.

**٤-ارتفاع معدلات البطالة**

وفى ظل المشكلة السكانية والاختلالات الهيكلية للاقتصاد فان مشكلة ارتفاع معدلات البطالة تواجه الدول النامية في شكلين : الاول هو حدوث نقص في التوظيف للأفراد في المناطق الريفية والحضرية ، وهم الافراد الذين يعملون بأقل من طاقتهم الانتاجية الكاملة خلاف فترة العمل اليومي واعتياد العمل طوال الوقت بإنتاجية منخفضة ويطلق على هذه الظاهرة البطالة المقنعة.

اما الشكل الثاني لمشكلة سوء استخدام الموارد البشرية فيتمثل في البطالة الهيكلية وهو عجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل ، ومازالت التقديرات تنبئ عن المعاناة من تزايد معدلات مرتفعة للبطالة ، بسبب مشاكل عديدة تتعلق بالسياسات التعليمية وتدنى الاهتمام بالجوانب التدريبية والتطبيقية وعدم توفير الحوافز للتعليم المهني واكتساب المهارات بالإضافة الى مشكلة الهجرة الى المناطق الحضرية . مما يتطلب السياسات الانمائية التي تهدف الى خلق فرص العمل وتوجيه سياسات الانفاق على التعليم المهني والفني وبرامج التدريب والاستثمار في مجالات البحث ، والدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة وتوفير الحوافز الاقتصادية لاستخدام التقنيات التي تعتمد على العمل الكثيف

**٥-الاعتماد الكبير على الانتاج الزراعي والصادرات الاولية**

توجه السكان غالباً في انتاج الانشطة الزراعية والاولية في الدول النامية يستند الى حقيقة ان مستوى الدخل المنخفض التي تفرض اولوية الانسان الى الغذاء ثم الملبس والمأوى ، وتنخفض الانتاجية الزراعية بسبب زيادة اعداد الافراد المرتبطين بالأراضي المتاحة وضعف الفن التكنولوجي ومحدودية راس المال المادي والبشرى ، فتظل الزراعة في شكلها التقليدي ، ويقتصر دورها على فكرة الاكتفاء الذاتي ،ويزداد تعقيد المشكلة بالاعتماد على صادرات السلع الاولية كمصدر اساسي للحصول على تدفقات العملات الاجنبية والتي تستنزف على المديونية الخارجية واعبائها ، ونمو صادرات السلع الاولية يعتمد على متطلبات الدول المتقدمة من هذه المنتجات.

**٦-محدودية المعلومات عن السوق**

توجهت العديد من الدول النامية نحو تأسيس اقتصاد السوق وفق ما يقتضيه وضع التعامل مع الاقتصاد العالمي ، ووفق متطلبات وشروط برامج المؤسسات الدولية للحصول على المساعدات والقروض ، ولكن واقع التطبيق اوضح بعض التدخلات من القطاعات الحكومية في الانشطة الاقتصادية وعدم ترك حرية الاسواق وتحقيق المنافسة الكاملة ، مع عدم توافر الاطر المؤسسية والقانونية والثقافية والتي توفر بنية اساسية لاقتصاديات السوق والتي تشمل تنظيم التعاقدات وحقوق الملكية واستقرار اسعار الصرف ، وتوافر البنى الاساسية الاخرى من طرق ومباني

ومطارات وخدمات الاتصال وكفاءة الانظمة المصرفية ، وتوافر معلومات السوق والنسبة للمنتجين والمشتركين مما شكل وضع اسواق المنافسة الغير كاملة (الاحتكار والمنافسة الاحتكارية واحتكار القلة) بالإضافة الى كلفة ومحدودية المعلومات نتج عنها سوء تخصيص الموارد ، ويصبح امر التحول نحو تأسيس السوق افتراض يصعب تحقيقه لدى غالبية الدول النامية.

**٧-الهيمنة والتبعية للعلاقات الدولية**

ان اسوأ ما يواجه الدول النامية يكمن في علاقة عدم التكافؤ فيما بين الدول المتقدمة بقدراتها وسيطرتها والدول النامية بما تعانيه من مشكلات يصعب تجاوزها لتحقيق التنمية ، فالدول المتقدمة تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية وتمتلك التكنولوجيا العالمية وادواتها ، وتتحكم في المساعدات الاجنبية وحركة رؤوس الاموال العالمية ،وجملة هذه الامور تكرس السيادة والتبعية للدول المتقدمة على حساب النامية فالمشكلة ليس لان الاولى مالكة بقدر تبعية الثانية فعملية نقل التقنيات الحديثة الى الدول النامية يجب ان تتوافق مع ظروفها وإلا فقدت جدواها واصبح العائد فقط للدول المتقدمة ، بالإضافة الى مشكلة محاكاة النمط الاستعماري للأنظمة الدراسية والهياكل التعليمية ، واستيراد الهياكل التنظيمية والادارية على الاسلوب الغربي الذى لا يتناسب مع الاساليب السائدة لديها ،ومشكلة تعميم الانماط الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة على الدول النامية في النواحي المعيشية بدافع التقليد ، وهو مما يزيد من عمق الفجوة بينهم ، ويؤدى الى سيطرة الفساد ونهب اقتصاد الدول النامية وعرقلة جهود التنمية لصالح الدول المتقدمة ، ويتضح هذا الامر في جذبها للعمالة المدربة والخبرات العالمية للأفراد الذين تم تأهيلهم والانفاق على اعدادهم بدولهم الاصل إلا ان خبراتهم تحرم منها وتصب في مصلحة اقتصاد الدول المتقدمة بما يطلق عليه استنزاف العقول دوليا "هجرة الادمغة" وفى ظل هذه التعقيدات في العلاقة الغير متكافئة وزيادة النفوذ والسيطرة واتساع نطاق التدخل تفقد الدول النامية قدرتها على وضع هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسية بما يتفق مع ظروفها ، وتفقد قدرة توجيه وادارة شئونها ذاتياً.

والوضع يزداد تعقيداً في ظل ضعف القوى التفاوضية بين الدول المتقدمة والنامية وخاصة في ظل تحكم الدول المتقدمة في نقل تقنياتها وتقديم مساعداتها بشرط توجيه سياسات المؤسسات الانمائية العالمية لخدمة مصالحها السياسية واستخدام الضغوط الاقتصادية والسياسية والتقنية ، بل يمتد الامر احياناً لاستخدام القوة العسكرية ، واساليب المقاطعة ، وعلى سبيل المثال فقد سنت الولايات المتحدة الامريكية قانون المقاطعة سنة ١٩٩٦ ضد الشركات الاجنبية التي تتعامل مع

كوبا والذى يعد في حد ذاته تدخل في السيادة الوطنية للدول ذات العلاقة الاقتصادية مع كوبا. وكان الامر ممتداً الى مطالبة الدول[٢٢] بإجراء تحولات هيكلية من خلال سياسات مالية ونقدية وتجارية ، والخصخصة وفرض سياسات الاستثمار والاطر القانونية والمؤسسية لإعادة بناء الاسواق ، وذلك بهدف ادخال الدول المطبقة لهذه السياسات الى النظام الاقتصادي الرأسمالي ، فيما سمى آنذاك سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة فيما اطلق عليه عبارة "تراضى واشنطن" [٢٣]والذي يدخل في سياق التناقض ان ما يتم فرضه على الدول النامية من سياسات لفرض الاندماج فى الاقتصاد العالمي لا تطبقه الدول المتقدمة ذات التوجهات الليبرالية في اقتصادياتها مثل ملكية الاجانب ، ومنح التيسيرات لدى المستثمرين الاجانب ، واهمية القطاع الحكومي في توجيه سياساتها في حين تضع شروطها على الدول النامية بإجراء التحول وفق نماذج لا تتفق وهياكلها بل تزيد من عمق المشكلات وتفقدها القدرة على صياغة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يتفق مع اوضاعها الداخلية وتوفير متطلباتها ذاتياً.

وهناك العديد من اقتصاديات دول الاسواق الصاعدة استطاعت ادارة هياكلها بشكل ذاتي وبطريقة مستقلة تتناسب وظروفها الداخلية وتمكنت من تحقيق تقدم ملموس والعمل بدرجة اكثر كفاءة.

وبذلك فإن انجاز عملية التنمية بتضافر الجهود للقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدى الدول النامية للتخلص من المشكلات والظواهر المشتركة لغالبية هذه الدول والامر لا يتطلب فقط اعادة صياغة ووضع استراتيجيات المناسبة داخليا ولكنه يستدعى تفاعلاً من الاقتصاد الدولي وتغيراً في فهم المتطلبات الحقيقية للدول النامية.

---

(٢٢)د. ابراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، ٢٠٠٠ ، ص٣٨

٢٣) تراضي واشنطن ، The Washington Consonsus ، تشير الى توافق اطراف التوجه الليبرالي للسياسات الاقتصاديه

# الفصل الاول

## التنمية الاقتصادية ومطلب التخلص
## من مشكلة التبعية

**تمهيد**

إن نشأه التبعية والتعامل معها كظاهره تحول دون الوصول للتنمية الحقيقية في الدول النامية ، ليست مجرد مدرسه فكريه تبلورت لتفسير حاله تخلف الشعوب في فترات تاريخيه بذاتها ، انما هي نتاج لرصيد تاريخي يكشف عن ايدولوجية راسخه في كيفيه تحسين الوضع الاقتصادي للبعض دون النظر لتطلعات الطرف الآخر ، ويندرج ذلك فى اطار التجارة الدولية وتغلفه افكار ومبادئ النظريات الاقتصادية المتعاقبة منذ الميركانتيلية الي ما يستجد لدى الفكر الرأسمالي الحديث ، فلا تزال الرؤى المنعقدة للدول المتقدمة تجاه الدول النامية في تطويع هياكلها لتعمل وفق ما تفرضه آليه الاقتصاد العالمي الحديث ، بغض النظر عما يناسب الواقع الهيكلي وتفاوت قدرات التغيير لدى هذه الدول . وذلك كله في اطار تغليب قواعد وقيود الإتباع على ضرورات التطلعات والقدرات الذاتية في اعاده البناء .

ومن هذا جاء عنوان الفصل الأول تحت " التنمية الاقتصادية ومطلب التخلص من مشكله التبعية " في ثلاثة مباحث رئيسيه :

**المبحث الأول :** البعد التاريخي للاستعمار وسلبياته على الدول النامية :

و تناول نظره تاريخيه مختصره عن الاستعمار ، وعلاقات الفكر الاقتصادي بالاستعمار وترسيخ التبعية .

**المبحث الثاني** : الاطار الفكري للتبعية ومجال التنمية:

وتناول هذا المبحث المناخ الفكري لنشأه مدرسه التبعية ، والاوجه الاساسية للفكر التنموي والمتمثل في : نظريه المراحل الخطية ، نماذج التغير الهيكلي ، ونماذج الثورة على التبعية الدولية بما تشمله من نموذج التبعية للاستعمار الجديد والمفهوم الخاطئ للتنمية وفرضيه الثنائية التنموية ، ثم الثورة النيو كلاسيكية المعاكسة ، يتبعها الرؤية العامة لهذه المداخل .

**المبحث الثالث :** مفهوم التبعية الاقتصادية :

ويتضمن الآراء المختلفة التي تناولت مفهوم التبعية .

## المبحث الاول : البعد التاريخي للاستعمار وسلبياته على الدول النامية

### اولاً: لمحة تاريخية عن الاستعمار

ترجع بداية الاستعمار الغربي مع بداية عصور النهضة في أوربا على اثر الاصلاح الديني والسياسي في القرن الخامس والسادس عشر الميلادي ، فكانت الرحلات الاستكشافية تتخطى البحار للوصول الى الاهداف الدينية والسياسية والاقتصادية ، وفى عام ١٤٩٩ جرى اكتشاف طريق راس الرجاء الصالح ، وتوصل البرتغاليون الى الشواطئ الهندية وتمكنوا من تأسيس مستعمرات ومراكز تجارية وإحكام السيطرة على شواطئ شرق افريقيا وغربها وشواطئ الخليج وفارس والهند . واقامت بريطانيا مؤسسة استعمارية تحت اسم شركة الهند الشرقية عام ١٦٠٠ ، وأنشأت فرنسا شركة الهند الشرقية الفرنسية ودب بينهما صراع التنافس والذى انتهى لصالح بريطانيا وخرجت فرنسا من الهند والصين ١٧٧٥ ، وكما تمكنت بريطانيا من انشاء مستعمراتها في امريكا ودخلت ايضا في صراعها مع فرنسا في شمال امريكا الى ان حصلت تلك المستعمرات على استقلالها ، وتوجهت فرنسا الى مصر والشام بحملة نابليون والتي انتهت بالهزيمة وفى عام ١٨٢٧ كانت وجهة الملك "شارل" لإنشاء مستعمرات في شمال افريقيا بداية بالجزائر وبعدها تونس والسنغال ومدغشقر ثم المغرب وسوريا ، وبموجب ما تم التوصل اليه في مؤتمر برلين توزعت مواقع النفوذ للدور الاستعمارية ، وقامت ايطاليا باحتلال الصومال وليبيا ، واحتلت بريطانيا مصر ونيجيريا وبلاد السنغال والسودان والعراق والاردن ، وسيطر الروس الارثوذكس على بلاد الاورال ومن ثم ضم بخارى وطشقند والتركستان.

وبعد حقب الحركات التحررية ودعوات الاستقلال ، دخلت الكثير من الدول النامية في فلك الحرب الباردة والصراع على مناطق النفوذ بنفس مضمون وظواهر السيطرة مع اختلاف الشكل ، ثم انتقل الوضع حيث الهيمنة والسيطرة الاحادية ، وبزوغ بؤر من القوى الجديدة ، والامر في مجمله يدخل في تأكيد اتصال الحاضر بجميع الظواهر التاريخية ويتأسس عليها .

**ثانياً: الفكر الاقتصادي والاستعمار وترسيخ التبعية**

استباحت الدول الاستعمارية حق الطمع في الثروات واتخذت في ذلك اساليب عديدة امتدت لتغيير ثقافات الشعور ودحر هويتها وحضارتها ، وبين اختلاف اسباب واهداف الاستعمار لم يرد بالتاريخ اي مبرر لمعاناة شعوب الدول النامية من ظلم وقهر ، واستغلال للمقدرات ، وتجاوزات الابادة والمجازر ، وقد تخلصت اغلب الدول النامية من الاستعمار مع منتصف القرن الماضي بظهور الحركات القومية وقيام الثورات وانتفاض الشعوب ، وعلى اثر ضعف القوى الاستعمارية المنهكة من الحروب . إلا أنه لاتزال هناك روابط قائمة للدول الاستعمارية فى الدول التابعة وتسمح هذه الروابط بالظاهرة الاستعمارية في شكلها الجديد.

ولاشك ان غالبية القوى الاستعمارية كان لها تأثير في تشكيل الهياكل المؤسسية والاقتصادية والسياسية لاغلب مستعمراتها واصبح الاعتماد على الآخرين من الخارج اهم سمات ومظاهر التخلف [٢٤] وجذور الروابط التبعية والاستعمارية تمتد الى الافكار الميركانتيلية والتي ركزت في مبادئها الاساسية بأن زيادة القدرات الاقتصادية تعتمد على زيادة السكان ، وثراء الدولة يعتمد على ما تمتلكه من المعادن النفيسة ، لذلك كان تركيز الدولة نحو تقوية الجيش والاستحواذ على المستعمرات الغنية بالثروات في الخارج مثلما حدث من اسبانيا والبرتغال ، والتي زادت من تدفقات الذهب واستخدمته في شراء المنتجات من الدول المجاورة ، انجلترا وفرنسا مما خلق ثورة في الاسعار ، ومن جانب آخر وضعت الدول قيود على حركة خروج الذهب ، وسيطرت افكار اصحاب مذهب السبائك Bulliomists في الفترة الاولى من عصر الرأسمالية التجارية[٢٥] بالسماح للذهب بالدخول فقط واتخذت الدول اسلوب تنظيم احتكار الدولة بما يمنع الاجانب من التجارة من سلع معينة او مناطق معينة ، فقامت البرتغال بمنع اي دولة تتاجر فى مستعمراتها في الشرق ، واستخدمت اسبانيا اسطولها فى حماية تجارتها الخارجية ، واصدرت بريطانيا قوانين القمح وقوانين الملاحة واقامة روابط جمركية وتبادلية مع مستعمراتها ، وتكاملت الاجراءات على مبدأ محاربة السلع والخدمات الاجنبية وضمان الاحتفاظ وتنمية مصادر الذهب ، وتشجيع الصادرات بفتح اسواق جديدة في البلدان المكتشفة حديثا والغنية بالمعادن النفيسة ، وظهرت لديهم فكرة خفض تكاليف الانتاج بسياسة خفض الاجور للسلع المصنوعة.

---

( [٢٤]) ميشيل تودارو ، مرجع سابق ، ص ٧٦

[25]) د. عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، دار الجامعات المصريه ،الاسكندريه ،١٩٨٧ ، ص ١٤٦

)

وقد احتوت هذه السياسات الميركانتيلية تناقضات فيما بين تكوين فوائض بالميزانية التجارية من تراكم المعدن النفيس وما يقابله من حتمية ارتفاع الاسعار ، وهذا ما تعرض له ديفيد هيوم ١٧٩٩ ، وهذه السياسات تؤكد الجذور التاريخية لفكرة الاستحواذ وتحقيق المكتسبات على حساب مناطق المستعمرات.

وقد نجح فيما بعد مجموعة الفيزيوقراط [٢٦] "الطبيعيون" في اسقاط فكرة تعلق الثروة بالتجارة والمعادن النفيسة ، وبالتالي ما يحكم النشاط الاقتصادي هو قوانين الطبيعة ، وترك هذا النشاط حراً يمكن الطبيعة من توجيه الحركة تلقائيا نحو التوازن الطبيعي . وقد انتقل الفكر الاقتصادي من اختصاصه بالحكم على مسار النظام الاقتصادي الى التوجه الموضوعي في التحليل والاعتماد على الادوات التحليلية واكتسب الاقتصاد الصفة العلمية وذلك مع ظهور فكر المدرسة الكلاسيكية من خلال الفيلسوف الاقتصادي آدم سميث في كتابه ثروة الامم ١٧٧٦ ، والذي تناول فيه فكرة تقسيم العمل ، والمنافع التي تتحقق من الزيادة في التخصص وربط ذلك بدرجة اتساع السوق ، ومن ناحية اخرى تتبادل تقسيم قوة العمل واعتمد على ذلك في تحليله للتركيم الرأسمالي والنمو الاقتصادي [٢٧]وقدم آدم سميث الفصل بين القيمة الاستعمالية ، والقيمة التبادلية ، وما يعرف بلغز القيمة والذى لم يكتمل تفسيره حتى جرى تحليل الطلب والعرض على يد مارشال ، وكما توصل افتراض سميث الى هيكل اقتصادي قائم على حرية الافراد ومبدأ المنافسة الحرة وحرية التجارة وعدم تدخل الحكومة ، وان زيادة الثروة تتحقق باتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص الذى يرفع الانتاجية ، وحتى يتم تقسيم العمل لابد من قيام الافراد بالادخار لتراكم راس المال ، وزيادة القدرات الانتاجية للمجتمع ، وبالتالي تزيد الانتاجية والمبادلات عن مستوى الدخول وبذلك كان اعتقاده أن النمو يتحقق بشكل تراكمي وبالاعتماد على القوة الذاتية للهيكل الاقتصادي.

وعلى نهج اهتمام آدم سميث بتقسيم العمل ودرجة اتساع السوق واهمية التجارة الخارجية وبناء نظرية "القيمة المطلقة" كان اهتمام "دايفيد ريكاردو" ١٧٧٢-١٨٢٣ في تفسيره بأن قيام التجارة الخارجية تقوم على اسس النفقات النسبية بما يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي ، وبه يتحقق استخدام الموارد بكفاءة ويتحقق النمو بمعدل اكثر ارتفاعاً ، وقد وضع شرطاً لهذه التنمية وهو سيادة الحرية الاقتصادية بمعناها الكامل ، واضاف بيان الاضرار الناتجة عن تقييد التجارة وذلك في اطار نظرية "النفقات النسبية" [٢٨]

---

( ٢٦) المرجع السابق ، ص ١٦٧
( ٢٧) المرجع السابق ، ص ١٨٠.
( ٢٨) المرجع السابق ، ص ١٩٨.

هذا وقد حملت النظرية الكلاسيكية سلبيات تحد من اتباع النظرية كأساس لواقع التجارة الدولية ، وظهر على اثر هذه السلبيات النظرية السويدية في التجارة الدولية "هيكشر – اولين "وذلك لتجنب خلل النظرية الكلاسيكية حول اسباب التجارة الدولية[٢٩] . وبإضافة افتراضات تطابق التقنية بين الدولتين وخضوع انتاج السلعتين في الدولتين لثبات العوائد ، وان اختلاف الملكية لعناصر الانتاج يوضح شكل منحنى امكانية الانتاج للدولتين ، بالإضافة الى افتراض تطابق الاذواق في الدولتين (تطابق منحنيات السواء للمجتمع في الدولتين وبالتالي مواجهة نفس "معدل السعر الاسمى"[٣٠] .

وبذلك ترتكز اسس النظرية ان الدولة التي يكون لها ميزة نسبية ومن ثم القدرة على تصدير السلعة الكثيفة في عنصر من عناصر الانتاج المملوك لها بوفره . ولكن المحاولات التطبيقية لاستخدام النظرية تجلى عنها صعوبة التفسير فيما اطلق عليه لغز "ليونتيف" حين افترض باستخدام جداول المدخلات والمخرجات ان الولايات المتحدة تستطيع خفض وارداتها عن طريق التعريفة الجمركية واستخدام عنصر العمل وراس المال ، اظهرت النتائج ان صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل مقارنة برأس المال ، ورغم ظهور مجالات لتبرير هذه النتائج إلا ان هذا الامر دفع الى تطوير عديد من نظريات التجارة الجديدة ، وادخال محددات اخرى للتجارة كالدخل والاذواق ، واعتبارات الفجوات التقنية [٣١]، وتكاليف النقل وعوامل التسويق . إلى ان توصل "بورتر" لتطوير نماذج التجارة الدولية لتفسير اسباب نجاح الصناعات في دولة معينة وتمتع هذه الصناعات بما يعرف بالميزة التنافسية في هذه الدولة . ومع التغيرات العالمية التي مر بها العالم والتوجه نحو العولمة والاهتمام الدولي بالتطور التكنولوجي تطور مفهوم الميزة التنافسية الى مصطلح "القدرة التنافسية" والذى يعنى بقدرة الدولة وليست المنشأة في تلبية احتياجات الاسواق العالمية من السلع والخدمات بما ينسجم مع اذواق الاسواق العالمية.

وعلى الرغم مما قدمته نظرية الميزة التنافسية من تفسيرات وتوجيهات التجارة الخارجية فقد نالت نصيبها من الانتقاد من حيث الاساليب الرياضية والاحصائية لقياس الميزة التنافسية ، باعتبار الميزان التجاري كمؤشر لتنافسية الدول فربما يشير العجز الى قوة الدولة وليس ضعفها ، وكذلك الكثافة الرأسمالية قد لا تتوقف فقد على الوضع البيئي وتكاليف عناصر الانتاج بل تستند لعوامل اخرى مثل هجرة رؤوس الاموال ونمو ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات هذا وتظل الميزة التنافسية موضوعاً هاماً في التطورات التقنية الحديثة والمعلومات وتدفقات رؤوس الاموال وتحرر التجارة.

---

(٢٩) د. اسكندر مصطفى النجار ، مقدمه للعلاقات الاقتصادية الدولية، الكويت١٩٧٣، ص٣٢،

(٣٠ ) د. يمن الحماقي ، د. وائل فوزي ، الاقتصاد الدولي ، جامعه عين شمس ٢٠١٣، ص٤٧

( ٣١) المرجع السابق ، ص ٥١

لذلك فالفكر الاقتصادي سواء في تنظيره بما يجب ان يكون عليه او توصيفه للواقع من بداياته ومن فترة الرأسمالية التجارية اسس في مضمونه فكراً قائما على دافع المصالح على غياب التكافؤ، والمدارس الاقتصادية المختلفة اسست التوجه نحو تحسين الوضع الاقتصادي من خلال روابط التجارة الخارجية ومكتسباتها ، وقد يتفق ذلك مع مبدأ الرشادة الاقتصادية وبأحقية تقديم مصلحة الدولة ورفع كفاءة اقتصادها من عوائد الصادرات ، لكن الامر لم يكن على شاكلته الطبيعية في اغفال حق الطرف الآخر من التعامل في امكانية تحقيق رغباته واهدافه ، والعلاقة كانت في اغلب الاحوال تقوم على المغالبة وعدم التكافؤ ، بما افقد اغلب الدول النامية فرص تحقيق معدلات التنمية المرغوبة بأسباب عدم القدرة على بناء هياكلها الاقتصادية وفعالية الاستفادة من مواردها الى جانب مأ ذق الخروج من التزامات وقيود التبعية التي فرضتها طبيعة العلاقات الغير متكافئة والمستمرة ، ومع تغير الفكر الاقتصادي تاريخيا وحالة الاقتصاد العالمي وانتقاله من حالة لأخرى تتغير حالة الدول النامية الى وضع اكثر تعقيداً من سابقه.

وكما أن الادعاءات بمساهمات الدول المتقدمة في تنمية الدول النامية تمثل خروجاً عن الواقع ، فالتاريخ يؤكد أن سعى الدول النامية لخلق تنمية حقيقية ما هو إلا تخلص من آثار التخلف والتي خلفتها الحقب الاستعمارية ، وسعيها الى احياء ثقافاتها اليوم تدلل على سلبية التبعية الفكرية للثقافات الغربية ، فالاستعمار لم ينشر الديمقراطية بل كان القائم هو كبح جماح الاعتراض ، ودحض درجات المشاركة والتأهيل الديموقراطي ، وقد ترك الدول في حالة من التقسيم البنيوي والعرقي ، وهدم الروابط والعلاقات ، وخلق سلبيات حرمت الدول من فرصة اعادة البناء والتنمية ، فالاستعمار هو الصانع الرئيسي لمشكلة تخلف وضعف الدول النامية ، وهو المحدد لمناطقها والضامن لاستمرار قيود التبعية ومعوقات التنمية.

**المبحث الثاني : الاطار الفكري للتبعية ومجال التنمية**

ان دراسة وتحليل الافكار التي قدمتها نظرية التبعية الدولية ومفاهيمها الاقتصادية ن ومقتضى التقييم الموضوعي للنظرية يستوجب تجنب البحث قدر الامكان فيما يتعلق بفرضية التعمد بقصد ابقاء الدول النامية في حالة من التبعية ولكن الاهتمام يرتكز على تناول الافكار التي تتعلق بالأهمية الهيكلية وآلية الاقتصاد العالمي ، والحالة الموضوعية للمعاناة ، وقرارات الدول المتقدمة وتأثيرها على الملايين في دول العالم النامي ، ومن ثم مدى التبعية والحساسية لهذه القرارات ، وعدم اغفال ما تصدره المؤسسات الدولية من قرارات وتبعاها. وهذه الامور ترجح قبول الكثير من افتراضات نظرية التبعية . ويرجع الكثيرون ظهور مدرسة التبعية الى بدايات الستينيات وذلك كرد فعل لفشل النظريات الاجتماعية والاقتصادية التي حاولت تفسير تخلف الشعوب في العالم الثالث.

أما السبب لنشأة هذه الدراسات في دول امريكا اللاتينية ، في اعتبارها من اوائل الدول التي عانت من تجربة نمط النمو الاقتصادي القائم على الاندماج الكامل في السوق العالمي والمؤسس على خدمة احتياجات الدول الصناعية والاستعمارية ، ومما ساعد على تزايد ادراك خطورة استمرار هذا النمط ما حدث من ازمة ثلاثينات القرن الماضي للدول الرأسمالية وآثارها الاقتصادية.

وقد اسهمت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية EGLA والتابعة [٣٢] للأمم المتحدة في تعميق المفهوم من خلال انتقاداتها لنظرية التجارة الدولية التقليدية وأوجه القصور في تفسير اسس التبادل الدولي بين الدول النامية والمنتجة للموارد الاولية والدول الصناعية مما افقدها الاساس النظرية لصياغة سياسات التنمية في الدول النامية ، وقد اقترحت اللجنة تحويل نمط التنمية الموجه الى الخارج الى النمط الموجه الى الداخل ، ولكن لم يلقى هذا التوجه نجاحه المتوقع وخاصة فيما يتعلق بتحديد دوافع اعتماد دول امريكا اللاتينية على الخارج هذا الامر مهد لظهور ما يعرف بمدرسة التبعية كرد فعل للنظريات والسياسات الاقتصادية التي تأسست على افتراض امكانية تحقيق التنمية في ظل الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي.

وقد اهتم كتاب المدرسة التبعية بتقديم تفسير لظاهرة التخلف في العالم الثالث بناءً ا على التغيرات التاريخية لهذه الدول النامية في ظل السيطرة الاوربية خلال خمس قرون متتالية تنوعت فيها اشكال ومظاهر السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وبالرغم من تركيز نظر هؤلاء الكتاب على العوامل الاقتصادية لكنها لم تكن تجريدية ولم يتم عزلها عن السياق الاجتماعي الحضاري ، وكانت مشمولة بالأبعاد السياسية الاجتماعية بجانب الابعاد الاقتصادية . ومع انتشار افكار

---

( ٣٢) د. عواطف عبدالرحمن ، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، ١٩٨٧ ، ص ١٠

المدرسة التبعية لم تعد هي المدرسة الفكرية الوحيدة التي حاولت تقديم تفسير ظاهرة التخلف من وجهة نظر ابناء العالم الثالث ، ويلاحظ أن هناك تنوع وتباين للانتماءات الفكرية لكتاب مدرسة التبعية.[٣٣]

وبشكل عام فقد احتوت الادبيات الاقتصادية على بعض نظريات رئيسية في التنمية ، وهى نظريات متنافسة فيما بينها ، واشتملت على قيم علمية مفيدة لعملية التنمية في شكلها العام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص. وعلى اعقاب الحرب العالمية الثانية كان هناك **اربعة اوجه اساسية للفكر التنموي يتمثل في:-** [٣٤] [٣٥]

نموذج المراحل الخطية.

نظريات وانماط التغيير الهيكلي.

الثورة على التبعية الدولية.

نماذج الثورة المضادة للنموذج الكلاسيكي وحرية الاسواق ، وباعتبار مدخل خامس ويتمثل فى نظرية النمو الداخلي "الحديثة في النمو"

وكان التنظير في مجال التنمية من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٠ في الرؤية عن التنمية بانها سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي المتتابعة اي انها اصبحت مرادف للنمو الاقتصادي الكلى السريع. وفى عام ١٩٧٠ تغير مدخل المراحل الخطية بشكل واسع من خلال مدرستين :

أ -الاولى تركز على نظريات ونماذج التغيير الهيكلي باستخدام النظرية الاقتصادية الحديثة واساليب التحليل الاحصائي ، لوصف العملية الداخلة للتغير الهيكلي الواجب اتباعه لأحداث النجاح في عملية النمو السريعة.

ب - الثانية وهى مدرسة الثورة على التبعية الدولية والتي تمثل المزيد من التوجه السياسي ، وتمثلت الرؤية في تشكيل التخلف لضغط القوى المحلية والدولية والهياكل الاقتصادية ، ونتيجة تزايد الثنائية الاقتصادية والاجتماعية داخل دول العالم وفيما بينها.

ولم يتحقق النمو بطبيعته حسب المتوقع له باستخدام نماذج المراحل الخطية والتغيير الهيكلي ، وسادت هذه المداخل الاربعة طوال فترة الثمانيات ، وكان الدور للثورة المضادة للنيوكلاسيكية في الفكر الاقتصادي "الليبرالية الحديثة" والتي اكدت على الدور المفيد لحرية الاسواق ، الاقتصاد

---

([33]) المرجع السابق ، ص١٥ .

([34]) د. ميشيل تودارو ، مرجع سابق ، ص١٢٣ .

([35]) د. عبد الوهاب الامين ، التنمية الاقتصادية ، جامعه عمان الاهلية ، دار حافظ للنشر ، ٢٠٠٠، ص ٤٥.

المفتوح ، والقضاء على المشروعات العامة غير الفعالة ، وان فشل التطوير ليس نتيجة وجود القوى الداخلية والخارجية انما ناتج عن تدخل الحكومة الزائد والذى يؤيده اصحاب نظرية التبعية.
وفى اواخر الثمانيات وبداية التسعينات بدأ قليل من الاقتصادين النيوكلاسيك والمؤسسات الاقتصادية تطوير النظرية الجديدة في النمو والتي تحاول التعديل والتوسع في نظرية النمو التقليدية في الوقوف على اسباب زيادة النمو في بعض الدول وتباطؤها في دول اخرى ، واسباب دور الحكومة الهام في عملية التنمية في ظل حرية الاسواق.
وعلى ضوء ذلك تتضح ابعاد هذه المراحل البديلة في التالي :

**اولاً: نظرية المراحل الخطية**

في ظل غياب ادوات ومفاهيم التحليل عن عملية النمو الاقتصادي ، كانت هناك رغبة من دول العالم الفقيرة في التغيير فقد كان هناك اعتماد على الخبرات الحديثة المكتسبة من خطة "مارشال " والتي تمكنت من خلالها دول أوربا من اعادة تحديث اقتصادياتها بمساعدة الولايات المتحدة ، وقد جاءت نظرية " رستو" بالاشارة إلى ان الانتقال من التخلف الى التنمية بسلسلة من المراحل او الخطوات وهى مراحل المجتمع التقليدي ، وتوفير الشروط اللازمة لعملية الانطلاق نحو النمو المستدام ، والانطلاق ، والاندفاع نحو النضج ، ثم الاستهلاك الجماهيري المرتفع.
والمراحل هنا ليست وصفية او طريقة لتعميم بعض الملاحظات الواقعية ولكنها تكوين لنظرية عن النمو الاقتصادي في التاريخ الحديث ، فقد ثبت ان الدول المتقدمة مرت بمرحلة الانطلاق نحو النمو المستدام ، ومازالت الدول المتخلفة في مراحل المجتمع التقليدي او مرحله توافر شروطا لانطلاق للنمو الاقتصادي. ولكن ضروريات التنمية في اي مرحلة انطلاق تستلزم تعبئة للمدخرات المحلية والاجنبية لا مكانية الاستثمار واحداث النمو الاقتصادي.
وما يمكن توصيفه في نموذج "هارود – دومار" للنمو والذى يقرر في معادلته عن النمو الاقتصادي ان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي يكون محدداً بالارتباط بين معدل الادخار القومي ومعامل راس المال / الناتج . اي كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج القومي الاجمالي يزداد نمو هذا الناتج[٣٦] ، وقد انتقدت نماذج مراحل النمو في كون توافر مزيد من الادخار والاستثمار هو بالشرط الضروري لتعجيل النمو وليس بالشرط الكافي ، بالإضافة الى عدم تشابه الظروف من حيث الهياكل المؤسسية وتكامل الاسواق بين دول خطة مارشال والدول النامية ، والافتراض الضمني عند تشابه الظروف غير دقيق.

---

[36]) المرجع السابق ، ص٤٩ .

**ثانياً: نماذج التغيير الهيكلي.**

اتجهت هذه النماذج الى التركيز على الآلية التي تحول الاقتصاديات المتخلفة في هياكلها الاقتصادية من التركيز على القطاعات الاولية الى المزيد من التحضر والتنوع الصناعي والخدمات ، وهى توظف الادوات السعرية وتخصيص الموارد ، والاقتصاد القياسي الحديث لوصف كيفية حدوث العملية التحويلية وفى هذا الاطار قدم "آرثرلويس" [٣٧]النموذج النظري لفائض العملة.[٣٨]

ويفترض في هذا النموذج تكوين الاقتصاد من قطاعين : الاول زراعي تقليدي يعيش على حد الكفاف بإنتاجية حدية صفرية لعنصر العمل ، مما يجعل امكانية لسحب هذا الفائض تدريجياً الى القطاع الثاني الحضري ، وسرعة هذا التحول تتحدد بمعدل النمو الصناعي . ولكن افتراض تناسب الزيادة في تحول العمالة من القطاع التقليدي الى الصناعي مع معدل تراكم راس المال ، وافتراض وجود فائض مستمر للعمالة في القطاع الريفي ووجود توظف كامل في القطاع الحضري الصناعي محل انتقاد من معظم الدراسات المعاصرة ، والتي اكدت غير ذلك ، هذا بالا ضافة الى فرضية ثبات مستوى الاجور الحقيقية في القطاع الصناعي . ولكن على خلاف نموذج المراحل الخطية فإن نموذج التغيير الهيكلي بان الدول النامية جزء من نظام دولي متكامل ويمكن تشجيع تنميتها او وضع العراقيل التي تحد منها. [٣٩]

وفى سياق التغيير الهيكلي تعرض ايضا "هوليس تشينرى " عن انماط التنمية [٤٠]في عدد من دول العالم الثالث للفترة التالية للحرب وذلك من خلال دراسات تجريبية ، والتي افادت بالتعرف على ملامح وصفات عملية التنمية والمفيد في ذلك ان خطوات ونموذج التنمية من الممكن ان تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية والدولية ، بما يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها ، وقد اثبت مدخل التغيير الهيكلي امكانية التأثير بالسياسات التنموية التي تتبعها حكومات الدول النامية ، وبالتجارة الخارجية والسياسات الحاصلة بالمعونات الاجنبية للدول المتقدمة ، وبالتالي فان خليط من السياسات الاقتصادية الصحيحة ستكون نافعة للنمو الذاتي المتواصل وذلك في تحليل اكثر تفاؤلاً عما كان لدى مدرسة التبعية الدولية بالميل الى التشاؤم القليل من التحمس . وهو ما يأتي بشيء من التفصيل في تناول مدرسة التورة على التبعية .

---

) حصل على جائزه نوبل في منتصف الخمسينيات واصبح نموذجه نظريه عامه في التنمية القائمة على فائض العمالة .
[37])

[38] ) د. عبير فرحات ، د. أميره سلطان ، التنمية الاقتصادية ، جامعه عين شمس ، ٢٠١١ ، ص٦٩ .

)

([39]) المرجع السابق ، ص٧١

( [40])المرجع السابق ، ص٧٢

**ثالثاً: نماذج الثورة على التبعية الدولية:**

نالت نماذج التبعية الدولية تأييد كبير اثناء فترة السبعينات عند المفكرين بالعالم الثالث ، وقد توصلت النماذج إلى ان التخلف يرجع الى ضغوط القوى الداخلية والدولية والمؤسسية والهياكل الاقتصادية ، وان دول العالم الثالث مقيدة بالمعونات المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية او الدولية وان روابطها مع الدول المتقدمة تكون في اطار التبعية والسيطرة ، وقد اشتملت على ثلاث تيارات فكرية وهى:-

١- نموذج التبعية للاستعمار الجديد.

٢- نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية (المثال الكاذب)

٣- فرضية الثنائية التنموية.

**١- نموذج التبعية للاستعمار الجديد**

من كتابات بول باريان ، وسويزى ، وسمير امين ، وآخرين ، والتي تعد افكارهم امتداد للفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية ، حيث يعامل وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف الى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي وهيمنته على الاقتصاد العالمي والعلاقات الغير متكافئة بين البلدان المتقدمة والنامية [٤١]، وتتشكل هذه العلاقة بين المركز ، وهى البلدان المتقدمة ، والاطراف أو المحيط الخارجي وهى البلدان النامية ، وما يؤكد من عمق التبعية فيها ويزيد من فرص استمرارها هو وجود طبقات اجتماعية وقوى سياسية تتمتع بمستوى عالي من الداخل ونفوذ سياسي ، وتتطابق مصالح هذه الطبقات بشكل مباشر او غير مباشر مع جماعات المصالح الدولية بما تشمله من جمعيات وشركات متعددة الجنسيات ، ومنظمات المساعدات الدولية مثل البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي . وبالتالي من مصالح هذه الطبقات عرقلة جهود الاصلاح وتؤدى الى خلق المزيد من مشاكل الفقر والتخلف ، وبذلك فإن اصحاب نظرية العهد الاستعماري الجديد "الماركسيون الجدد" ترتكز رؤيتهم بأن سياسات الدول الصناعية الرأسمالية وامتدادها من خلال النخب المحلية وجماعات المصالح هي السبب في مشاكل الفقر في العالم النامي ، وبالتالي فإن التخلف يعد ظاهرة خارجية ومسئولية الدول المتقدمة حيث تجبر الدول النامية على وضع التبعية ، وتمتد الرؤية ايضا الى ان الكفاح الثوري أو على الاقل اعادة بناء للنظام الرأسمالي العالم يعد امر مطلوب لتحرير دول العالم الثالث او التخلص من التبعية والتحكم الاقتصادي في مقدرات العالم النامي.

---

41) د . ميشيل تودارو ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

**٢- نموذج المثال الكاذب**

هو المدخل الثاني للتنمية واقل حدة من نموذج التبعية الدولية في تحليل ظاهرة التخلف ، فالنموذج يحدد مسببات التخلف في الدول النامية الثالث بالعوامل المحلية اضافة الى ان ما يعطى لها من نصائح مغلوطة وغير ملائمة نتيجة تحيز خبراء الدول المتقدمة والقائمين على الوكالات والمنظمات الدولية ، فهم يعرضون مفاهيم وهياكل اقتصادية ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية والتي غالبا ما تؤدى الى سياسات غير سليمة ، بما يؤدى لفشل هذه المفاهيم في وضع نموذج يصلح لإحداث التنمية الحقيقية.

**٣- فرضية التنمية الثنائية**

جاءت فكرة ثنائية المجتمعات صراحة في نظريات التبعية الدولية ، وتتضح هذه الثنائية في الدول النامية حيث تتركز الثروة لدى فئة قليلة ، ومفهوم الثنائية داخل اطار التنمية الاقتصادية يشير الى تزايد الفرق بين الشعوب الغنية والفقيرة على اختلاف المستويات ، ويشتمل المفهوم على اربعة عناصر وهى:-

أ- اجتماع ظروف مختلفة في مكان ووقت واحد مثل ظروف الانتاج الحديثة والتعليمية وتعايش القلة الاغنياء متقدمة في المستوى التعليمي والثقافي مع الكثرة الفقيرة الامية ، وتعايش الدول الصناعية والقوية مع المجتمعات الفقيرة.

ب- اتساع واستمرار هذا التعايش بشكل مستمر لان مسبباته هيكلية وليست ظواهر عارضة.

جـ- استمرارية الفوارق وزيادتها بالاتجاه نحو احداث الفجوة .

د- التأثير الضعيف للأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف بانتعاش القطاع المتقدم بل يصل احياناً للحالة العكسية حيث يتأثر القطاع المتخلف سلباً بانتعاش القطاع المتقدم.

وعليه فإن المؤيدين لنماذج التبعية الدولية يرفضون التأكيد المطلق على النظريات الاقتصادية التقليدية فى تعجيل نمو الناتج المحلى الاجمالي كمفهوم للتنمية ، وقد اكدت نظريات التبعية على توازن القوى الدولية وضرورة الاصلاح الاقتصادي والسياسي والمؤسسي على المستوى المحلى والدولي ، وعلى الرغم من بعض الدعوات المتطرفة الى اساليب مصادرة الملكية الخاصة باعتبار ملكية القطاع العام تمد الفرص الوظيفية واقرب الى تحقيق العادلة ، إلا أن الاتفاق العام بأن فعالية التعامل مع المشاكل المختلفة تكمن في التحرك نحو النمو الاقتصادي من خلال الاصلاح المحلى والدولي وإحكام التوفيق بين نشاط القطاعين العام والخاص.اما عن نقاط ضعف نظريات التبعية فإنها ارتكزت على تفسير اسباب استمرار كثير من الدول في دائرة التخلف دون تقديم توضيح مكتمل عن كيفية تحقيق التنمية . كما اثبتت التجربة العملية للعديد من الدول النامية سلبية نتائج تأميم الصناعة ولم يستطيع القطاع الحكومي بأداء دوره منفرداً في عملية التنمية دون منح دور متوازن مع نظام السوق الخاص.

**رابعاً: الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة**

مع بدايات الثمانيات ومع صعود النظم المحافظة للحكم في امريكا وكندا وبريطانيا والمانيا ، وما تبع ذلك من ظهور الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في النظريات والسياسات الاقتصادية ، فقد استندت هذه الثورة في الدول المتقدمة على سياسات الاقتصاد الكلى التي تركز على جانب العرض ونظريات التوقعات الرشدية ، وتحويل شركات القطاع العام الى الخاص (الخصخصة) اما في الدول النامية فقد اتخذت شكل تحرير الاسواق ، والتخلص من القطاع العام وقد سيطر انصار التوجه النيوكلاسيكي على اقوى مؤسستين وهما صندوق النقد الدولي ، والبنك الدول ومع تراجع نفوذ بعض المؤسسات مثل منظمة العمل الدولية ، وبرنامج الامم المتحدة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتمثلت الرؤيا بان السماح بانتعاش الاسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة، وتقليص الدور الحكومي ، وان اسباب التخلف لا ترجع إلى التصرفات الوحشية للدول المتقدمة بل يرجع الى التدخل المفرط من جانب الدولة وانتشار الفساد وغياب الحوافز الاقتصادية ، ونجاح كوريا وسنغافورة كمثال للأسواق الحرة ، وفشل افريقيا وامريكا اللاتينية بسبب التدخل الحكومي.

وقد اغفلت جانباً على قدر كبير من الاهمية بأن السيطرة والتغلغل الاستعماري في هياكل دول افريقيا وامريكا اللاتينية كان اشد مما عليه في الدول الاخرى.

ويمكن تقسيم المذهب النيوكلاسيكي في التنمية الى ثلاثة تقسيمات : منهج السوق الحر مستنداً في تحليله باتصاف الاسواق فقط بالكفاءة ، ومنهج الاختيار العام "الاقتصاد السياسي الجديد" بان الحكومة ذات الحجم الضئيل جداً هي افضل حكومة ، ومنهج السوق الغير تمييزي بإمكانية لعب الحكومة دوراً في تسيير الاسواق من خلال التدخل الغير انتقائي مثل استثمارات البنية المادية والاجتماعية وتسهيلات الرعاية الصحية والمؤسسات التعليمية وبذلك يختلف المنهج عن منهجي السوق الحر والاختيار العام في قبول فكرة فشل الاسواق في الدول النامية.

وتستند الحجج النيوكلاسيكية للسوق الحر بان انفتاح الاسواق الوطنية سوف يؤدى الى توفير مقادير من الاستثمار المحلى والاجنبي ، وزيادة معدل التراكم الرأسمالي وذلك في امتداده لنماذج "هارود – دومار وسولو"[٤٢] بالتركيز على اهمية الادخار. وبالتالي فإن نمو الناتج حسب وجهة

(٣٩) وسع سولو في نموذج هارود – دومار بإدخال متغير ثالث لدالة الانتاج وهو المستوى التقني ، واستخدم فكره تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال وبذلك يصبح التقدم التقني و المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في الاجل الطويل

النيوكلاسيك يرجع الى واحد او اكثر من العوامل التالية: زيادة كمية او نوعية عنصر العمل ، زيادة راس المال من خلال الادخار والاستثمار ، وحدوث التطور التقني. والاقتصادات المغلقة تحقق نمو بطئ لأنها ذات معدلات ادخال منخفضة ، اما الاقتصادات المفتوحة تحقق مستويات دخل مرتفعة بسبب تدفق راس المال.

ومما تقدم فإن نظرية ثورة التبعية التي ظهرت في السبعينات من القرن الماضي استندت على جانب ايدولوجي اقتصادي فيرى انصارها ان حالة التخلف الاقتصادي مدفوعة من الخارج في حين تستند الرؤية النيوكلاسيكية النظر الى مشكلة التخلف بانها ظاهرة مدفوعة بعوامل داخلية مثل التدخل الحكومي المفرط في النشاط ولا سياسات الاقتصادية. وغالبية انصار ثورة التبعية من الدول الاقل تقدماً ، أما غالبية انصار النيوكلاسيكية ينتمون الى العالم الغربي . والمشكلة لدى الدول الاقل تقدماً يكمن في الافتقار الى الهياكل والتنظيمات مقارنة بالدول المتقدمة وبالتالي فإن الافتراضات عن سلوك المتغيرات الاقتصادية تكون غير سليمة عند التطبيق ، فمن النادر تحقق سيادة المستهلك في ظل محدودية لمعلومات السوق ، وآلية اليد الخفية لا تحسّن مستوى الرفاهية بشكل عام وانما تؤدى الى تحسين اوضاع القلة الغنية ، وهذا الواقع لهياكل الدول النامية يصعّب الوصول الى السياسات الاقتصادية المناسبة سواء على نظام السوق او التدخل الحكومي .

وفى ظل الاداء الضعيف لنظريات النيو كلاسيك بشأن مصادر النمو طويل الاجل ، واستحالة تحليل محددات التقدم التقني باستقلاله عن المتغيرات الاقتصادية ، وفشلها في اعطاء التفسير عن الاختلافات الكبيرة بين الدول المستخدمة لتقنيات متشابهة ، وعدم اعطاء التفسير عن تفاوت الاداء الاقتصادي وعلى العكس قدمت نظرية النمو الحديثة الاطار النظري لتحليل النمو الداخلي للناتج المحلى الاجمالي وتحدده من النظام الذى يحكم عملية الانتاج وليس بقوى خارج النظام ، وكما تخلصت من فرضية تناقص العوائد الجديدة لرأس المال المستثمر ، والبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحكم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الاجل ، فهي تقترح بان يكون الدور الفعال للسياسات النامية في تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في مكونات راس المال البشرى ، وتشجيع الاستثمار الاجنبي الخاص في الصناعات كثيفة المعرفة كالاتصالات والبرمجيات ، وتقدم تحول عن اتجاه النمو المرتبط بمذهب حرية الاسواق وسلبية الحكومة.

وما يعاب على نظرية النمو الحديثة انها مازالت تعتمد على فروض النيو كلاسيكية وعدم تناسبها مع الدول النامية ، واهمال الاثر على النمو في الاجلين القصير والمتوسط والتركيز على الاجل الطويل ، ولم تلقى تأييداً كبيراً في الدراسات التجريبية.

**خامساً: الرؤية العامة للمداخل الخمسة**

ان التناقص والجدل القائم بين المداخل الخمسة يفرض التحديات في دراسة التنمية ، ويقترح" ميشيل تودارو"[٤٣] وجود اشياء هامة يمكن اكتشافها من كل المداخل الخمسة : فنموذج المراحل الخطية وضح الدور الحاسم للادخار والاستثمار في نجاح النمو المستدام طويل الاجل ، ونموذج القطاعين " لآرثر لويس " في التغير الهيكلي يؤكد على أهمية تحليل الروابط بين الزراعة التقليدية والصناعة الحديثة ، والبحث التجريبي لتشينري تزود بمعلومات عما يتحمله الاقتصاديات اثناء التغير الهيكلي ، وفكر التبعية الدولية ينبه الى الاهمية الهيكلية وكيف يعمل الاقتصاد العالمي وطرق تأثير القرار فحقيقه التبعية وحساسيتها للقرارات الاقتصادية الرئيسية للعواصم الكبرى والمؤسسات الدولية تدفع بالاعتراف عن صحة الكثير من الفرضيات التي طرحتها ، وبنفس المنطق على الحجج المتعلقة بثنائية الهياكل ودور الصفوة الحاكمة في الدول النامية.

اما التعامل الجيد مع النظرية النيو كلاسيكية يحتاج الى اعادة نظر ليتناسب مع الخصائص الاجتماعية والمؤسسية الهيكلية لدول العالم الثالث ، والتصعيد لأهمية الاسواق والانفتاح ، وفى نفس الوقت تقليل دور القطاع العام يمهد لسلسلة من التحديات.

لذلك فإن نجاح العملية التنموية يتطلب التوازن الجيد ما بين الاتجاهات المختلفة ، واتباع الامثل يمكن فيما يتناسب مع الظروف والواقع الهيكلي ومدى قابليتها للتغير بما يقدم حلولاً عمليه لتحقيق عدالة التوزيع وتجاوز مشاكل الفقر والبطالة والنمو السكاني وتحقيق الذات والتحرر من القيود وازالة المعوقات .

---

43) د. ميشيل تودارو ، مرجع سابق ، ص١٥٨ .
)

**المبحث الثالث : مفهوم التبعية الاقتصادية**

تعددت الآراء حول مفهوم التبعية الاقتصادية من قبل الباحثين وكتاب مدرسة التبعية ، دون اجماع لتعريف موحد للظاهرة ، وهو ما يعد مقبولاً بالنظر الى طبيعة الظاهرة واشكالها ، ولكن هناك توافق عن شمولية الظاهرة وتعدد جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [٤٤] وقد ظهر مفهوم التبعية بدراسات لبعض الباحثين في امريكا اللاتينية. كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية والتي ترتبط بعلاقات مع الدول المتقدمة ، واتجه المفهوم نحو العلاقة التبادلية بأسس قائمة على الاستغلال وعدم التكافؤ بشكل يؤثر على اقتصاد دولة ما (اقتصاد تابع) بالتغيرات الخارجية وقوى السيطرة بما يوفر اكبر نفع من موارده لصالح الاقتصاد المسيطر ، ويشمل ذلك الاستثمارات والمعونات فيما يشكل ظاهرة الاستعمار الجديد [٤٥]

ويرى فريق من الاقتصاديين أن التبعية الاقتصادية ما هي الا نتيجة لتبعية سياسية سابقة ، في الوقت الذى لاتزال فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من المسيطرين وهى الدول المتقدمة ، ومجموعة من التابعين وهى الدول النامية. وكذلك تم تصوير التبعية الإقتصادية في اطار سعى الدول الرأسمالية الى تطوير آليات جديدة من التبعية لتجعل الاستقلال السياسي فارغ المضمون ، بشكل يمكن من ممارسة نوع آخر من الاستعمار وهو الاستعمار الاقتصادي أو التبعية الاقتصادية بما يضمن بقاء الدول النامية (الاطراف) تؤدى وظائفها الاقتصادية بما يلبى احتياجات دول (المركز) وهى الدول المتقدمة في إطار التقسيم الدولي للعمل وعلاقات التكامل التبعي [٤٦]

وقد اعتبرت التبعية موروث تاريخي ألحق الدول النامية بالدول التي تشكل قلب النظام الرأسمالي وذلك من منطق عدم التكافؤ بتقييد الارادة الوطنية للدول التابعة ، وسلب قدرتها على رسم السياسات التي تلائمها ، مقابل هيمنة الدول المتقدمة في تحديد مسار تلك السياسات بشكل يجعل موارد الدول النامية مسخرة لخدمة اقتصادياتها في اطار استراتيجية عالمية للمحافظة على النظام الرأسمالي العالمي وتوسيع نفوذه مع الاحتفاظ للاقتصاديات التابعة بدور محدود في التقسيم الدولي للعمل. [٤٧]

---

( ٤٤) د. عواطف عبدالرحمن ، مرجع سابق ، ص ٢٣

( ٤٥) د. عمر بن فيحان المرزوقي ، بحث في التنمية الاقتصادية في العالم العربي وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٥، ص٨

( ٤٦) د. نادر فرجاني، هدر الامكانيات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٧٩

( ٤٧) د. ابراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ١٣ (بدون تاريخ نشر)

وقد دار اهتمام كتاب مدرسة التبعية الدولية حول قضية اساسية تتمثل في عدم امكانية دراسة مجتمعات الدول النامية بمعزل عن تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاتها ، والنظر الى العالم باعتبار العلاقة بين المجموعتين ، علاقة سيطرة من جانب الدول المستعمرة الرأسمالية وعلاقة خضوع وتبعية من جانب الدول النامية .

كما توصلت الدراسات في ان اختلاف الرؤى لا يمنع من امكانية التمييز بين اتجاهين للكشف عن بعض جوانب الظاهرة :- [٤٨]

الاتجاه الاول : ينظر الى كونها علاقة اقتصادية احدهما مسيطر والاخر تابع ومن اهم التعريفات في هذا الاتجاه للبرازيلي "دوس سانتوس" فيرى ان التبعية علاقة بين اقتصادين يتوسع احدهما (الطرف المسيطر) ويواصل نموه الذاتي على حين لا يمكن للطرف الآخر (التابع) من تحقيق ذلك كانعكاس لهذا التوسع . ويوضح هذا التعريف انقسام الاقتصاد العالمي الى مجموعتين : مجموعة تتمتع بمركز مسيطر واخرى مركز تابع.

الاتجاه الثاني : يرى التبعية مجموعة من البناءات أو التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم اهداف السيطرة الرأسمالية ، ويأتي على راس انصار هذا الاتجاه البرازيلي "فرناندو كاردوشو ويرى ان ظاهرة التبعية لا يمكن ارجاعها الى علاقات الاستغلال والقهر الخارجية بل تنبع من التوافق بين مصالح الطبقات المسيطرة المحلية والدولية ، ويتحداها من الناحية الاخرى المجتمعات والطبقات الواقعة تحت السيطرة ، وبذلك فإن نظرته لظاهرة التبعية انها علاقة تاريخية متغيرة في مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية ، وهناك رفض لوضع تعريف قاطع لظاهره التبعية لكن الاهمية تكون في اكتشاف الصلة بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدى الى حالة التبعية.

اما على مستوى كتابات المفكرين العرب فقد اسس "د. سمير امين" في تحليله للتبعية اضافات تفصيلية عن علاقة التبعية بالتبادل الغير متكافئ بين الدول الصناعية الرأسمالية ودول العالم الثالث وذلك لتفسير انماط معينة من التبادل الاقتصادي الدولي ، وبأن هناك مجموعتين من قوانين النمو الرأسمالي احدهما خاص بالمركز والثاني بالهوامش ، فقد اتجه النمو الرأسمالي في المركز بالقضاء على التشكيلات الاجتماعية السابقة في حالات العبودية والاقطاع عن طريق نمو الاحتكارات وتوسع الرأسمالية بدائرة نفوذ الاستعمار الجديد بما يوضح ان بنية السرق العالمي هيّ التي تفرض التطور الغير متكافئ باستحواذ المركز على صناعات اكثر تقدماً وبالتالي حالة تلبية حاجات السوق العالمي يجبر بلدان الهامش على انتاج المواد الاولية وتوفير مخزون العمل

---

( ٤٨) د. عواطف عبدالرحمن ، مرجع سابق.

الرخيص واستحالة التصنيع الهيكلي كدول رأسمالية مستقلة ، وكما يرى انه بعد نجاح حركات التحرر الوطني فإن تكوين البلدان النامية وتاريخها الاستعماري سيضعفها ويجعلها خاضعة لدول المركز إلا اذا اصبحت اشتراكية.

وهناك ايضا مساهمات عديدة من الكتاب العرب ومنهم" د. حسن الضيفة" والذى اهتم بدراسة اثر التبعية في تعميق التجزئة داخل الوطن العربي ، و" د . ابراهيم سعد الدين" الذى قدم عرضاً نقدياً بالاتجاهات المختلفة داخل مدرسة التبعية واوضح كيفية استخدام مفهوم التبعية في دراسة الواقع العربي ، ومن اهم الدراسات التطبيقية في اطار مدرسة التبعية تقديم "د. جلال امين" دراسته عن التطورات الرأسمالية العالمية على التنمية المستقلة في العالم العربي ، فلم يطرح تعريفاً محدداً للتبعية وانما جوهر هذا التعريف في تحديده لمنهج الدراسة ، فيرى ان الانطلاق في تفسير التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي في دول العالم الثالث والخاضعة للنفوذ الاجنبي يكون من دراسة التطورات التي تحدث في الدول المسيطرة . ويؤكد ان التبعية ترجع الى سيطرة قوى خارجية رأسمالية بشهادة الحالات التاريخية المتكررة في التاريخ العربي ومتابعة التطورات الاقتصادية ، كما ركز على الاثار الثقافية المترتبة على التبعية الاقتصادية للعرب وضرورة اضافة الهدف الحضاري الى الهدف الاقتصادي باعتباره شرط لتحقيق الاستقلال .

وبذلك فأن جميع الآراء التي طرحت حول مفهوم التبعية تؤكد في مضمونها بأنها ظاهرة لا تقبل الالغاء او تجاوزها في الدراسات الاقتصادية ، وتأخذ وضع الامتداد التاريخي وثيق الصلة بالحالة الاستعمارية في شكلها التقليدي والجديد ، ومازالت تنشئ روابط تتطور مع التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية وذلك في اطار علاقة بين طرفين اساسها عدم التكافؤ ، طرف يمثل الدول المتقدمة بما لديها من قوى النفوذ والسيطرة والتي تمكنها من اخضاع الطرف الآخر (الدول النامية) لشروطها في حالة اشبه بعقود الإذعان ، ويحكم هذه العلاقة طبيعة المسعى الاقتصادي الذى يضمن آلية الرأسمالية العالمية بمصالح الدول المتقدمة بمقابل تقليص دور الدول النامية ، وتظل التبعية متغير اساسي في محددات حالة التخلف وايضاً في امكانية تحقيق العملية التنموية والامر يبدو واضحاً حين النظر الى ابعاد التبعية المختلفة ومظاهرها.

# الفصل الثاني

## ابعاد وجوانب تحليليه

## عن قضايا التبعية

**تمهيد :**

حين تفتقد الدول النامية الكثير من قدراتها الذاتية على تكامل هياكلها ، وفاعلية ادائها الذاتي ، فيرجح ذلك انها قابعه تحت وطأة ظروف التبعية ، وفى سياق ذلك فإن التبعية تأخذ ابعاداً ومظاهر مختلفة ، وتحكمها دوافع من المتغيرات المتنوعة والمتشابكة.

وقد شهدت الكثير من المجتمعات ومازالت تمر بالكثير من هذه المظاهر والتغيرات في قطاعاتها المختلفة ، والتي تجعل العديد من جوانب تحقيق اهداف التنمية رهن التخلص من هذه المظاهر والابعاد واستعاده القدرات الذاتية لدفع طاقات المجتمعات نحو الانطلاق للتقدم ، مما يلزم تحليل جوانب المشكلة بأغلب ابعادها ،والتحري عن شروط اقامة التكامل الذاتي بين هياكل القطاع الاقتصادي وفى هذا الاطار جاء الفصل الثاني تحت عنوان "ابعاد وجوانب تحليلية عن قضايا التبعية" وذلك في ثلاثة مباحث :

**المبحث الاول** : ابعاد التبعية:

ويتم فيه تناول تبعية قطاع التجارة الخارجية ، والتبعية التكنولوجية ، التبعية الغذائية ، والتبعية التمويلية.

**المبحث الثانى :** المؤسسات التمويلية والمساعدات بين مقومات التنمية وصناعة التبعية:

وجرى فيه تناول المؤسسات الدولية وهى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ، ما بين منجزاتها وسلبياتها الاداء وانعكاساته على الدول النامية . ثم تناول عن ظاهرة التدفقات المالية الدولية في الاستثمار المباشر وشركات متعددة الجنسيات ، واستثمارات الحوافظ المالية ، والمساعدات الانمائية .

**المبحث الثالث :** التبعيه بين النقد والتأييد ، وتوجهات الاستمرار :

حيث تم تناول مدرسه التبعيه الفكريه ومدى تناسب وجهات النقد والتأييد وافتراض بقائها فى اطار ما يحدث من تغيرات تاريخيه .

**المبحث الاول : ابعاد التبعية**

تأخذ مظاهر التبعية ودوافعها وانعكاساتها ابعاداً متعددة وتحمل العديد من التوجهات ، ويحكم ذلك الامر طبيعة المتغيرات الدولية والمحلية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ويمكن مناقشة ذلك في اربعة ابعاد اساسية وبعض المؤشرات القياسية ويتمثل ذلك في تبعية قطاع التجارة الخارجية ، التكنولوجية ، الغذائية ، والتمويلية.

**اولاً: تبعية قطاع التجارة الخارجية**

حين تناول عملية التنمية يصعب اجراء المناقشة والتحليل دون وجود رؤية تحليلية واضحة عن وضع قطاع التجارة الخارجية ، للدور المحوري في تحقيق اهداف التنمية . والرجوع الى ما يحمله التاريخ عن توجهات القرن السادس عشر وسياسات التجاريين لزيادة الرصيد الذهبي واتباع زيادة الصادرات على حساب قيود الواردات ، يجعل الرؤية تختلف بالنظر الى ما كان عليه القرنين الثامن والتاسع عشر وحدوث النمو الاقتصادي قوى حركة التجارة الدولية [٤٩] .

واهمية التجارة الدولية في مجال التنمية حقيقة لا تقبل الجدل ، وتحسين وضع هذا القطاع شرط اساسي لإحداث التنمية واستمرارها ، أياً ان كانت الاستراتيجية المتبعة : استراتيجية تشجيع الصادرات واتباع الآراء الإنفتاحيه ، استراتيجية احلال الواردات والتوجه الداخلي بالإنتاج المحلى البديل ، او تبنى كلا المدخلين . جميعها توجهات تخضع في اتباعها لما هو افضل لاقتصاد الدولة على حسب طبيعة هياكلها ودرجة استجابتها ولا تمنع بالضرورة اهمية قطاع التجارة في جميع الاحوال.

وساحة الاقتصاد العالمي المعاصر تفرض على جميع الدول النامية ضرورة وضع استراتيجيات كاملة عن التعامل مع معطيات الاوضاع العالمية بالقدر الذى يخدم مصالحها ومن خلال ما يتوافق مع ظروفها. وبالتالي فان الجانب الحيوي الذى يستوجب النظر والتحليل هو نوعية العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وتمام التبادل في اطار التكافؤ ام انها علاقة غير متكافئة وما ينعكس في ذلك بتأثير قطاع التجارة على التنمية وما ورد عن الامم المتحدة عام ١٩٩٢ في تقرير التنمية البشرية بأن الخسائر التي تحملتها الدول النامية نتيجة نقص التصدير ومشاكل الاسواق والقيود التي تفرضها دول العالم الاول كانت اكثر من ١٥٠% من حجم المساعدات التي حصلت عليها هذه الدول عام ١٩٩٠ . [٥٠]

---

( ٤٩) يقول جون ستيوارت ميل ، ١٨٤٦ "ان الحرية للتجارة الخارجية تعمل احياناً على دفع عجلة الثورة الصناعية فى الدولة التى لاتمتلك الموارد الكافية والمدخلات المحلية للتصنيع".

( ٥٠) ميشيل تودارو ، مرجع سابق ، ص ٤٩٠

وبذلك فإن تعظيم الاستفادة للدول المتقدمة ، مقابل ذلك على سوق العمل وراس المال في الدول النامية بخسائر اجمالية ٥٠٠ مليار دولار بالإضافة الى اضرار القدرات التمويلية والتعرض لسلبيات متطلبات خدمات الديون ، وحتى في الصادرات التي تعتمد عليها الدول النامية من المنتجات الاولية فإن الدول المتقدمة تضر بها من خلال الدعم المستمر والمتزايد للمنتجين المحليين بما يفقد قدرة الدول النامية على التنافس ، وفقد الميزة النسبية التي تتمتع بها.

والامر هنا يستوجب النظر من عدة جوانب : حيث تأثير التجارة الدولية على معدل وهيكل النمو وشروط تحقيق التجارة لطموحات التنمية عند الدول النامية ، تأثير التجارة على اعادة توزيع الدخل والثروة داخل الدولة الواحدة والدول الاخرى وتحقيق المساواة على المستوى المحلى والدولي ، الشروط والظروف التي تمكن التجارة الدولية من مساعدة الدول النامية في تحقيق اهدافها ، ثم قرار تحديد الحجم للتجارة تتخذه الدول النامية بشكل منفرد ام يخضع للتأثيرات الدولية وقرار الدول المتقدمة.

وان عرضاً تحليلياً عن وضع التجارة الدولية في الدول النامية يعطى رؤية عن مدى تحقق الميزات النظرية للتجارة الحرة ، ومدى تحققها على مستوى الواقع التطبيقي ، بالإضافة الى ما يمكن اتباعه من مؤشرات قياسية ، مثل مؤشر الانكشاف الاقتصادي للدلالة على مساهمة التجارة الخارجية [٥١)٥٢] سواء الصادرات او الواردات فى تكوين الناتج المحلى الاجمالي ، ومدى اعتماد النشاط الاقتصادي على ظروف السوق السائدة.

---

( ٥١) د. ابراهيم العيسوي ، مرجع سابق

٥٢) د. عبير فرحات ، د. اميره سلطان ، مرجع سابق ، ص ١٥

جدول رقم (٣) عن فعالية التجارة الخارجية في الدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل

| بيان | تجارة الصادرات بالمليون دولار امريكي | | تجارة الواردات بالمليون دولار امريكي | | الناتج المحلى الاجمالى بالمليون دولار امريكي |
|---|---|---|---|---|---|
| | عام ٢٠٠٥ | عام ٢٠١٢ | ٢٠٠٥ | ٢٠١٢ | ٢٠١٢ |
| ١-العالم | ١٢٧٨٢,٧٣ | ٢٢٣٥٣,٧٦ | ١٢٥٨٨,٥٥ | ٢١٧٣٧,٩٤ | ٧١٩١٨,٤ |
| ٢-الدول منخفضة الدخل | ٥٦,٣٢ | ١٣١,٣٧ | ٧٨,١٩ | ٢٠٨,٦٠ | ٥٠١,٠ |
| ٣-الدول متوسطة الدخل | ٢٨١٤,٣٣ | ٦٤٢١,٦١ | ٢٦٣٣,٥ | ٦٣٠٤,٣٦ | ٢٢٣٥٣,٩ |
| أ - الشريحة الدنيا | ٥٩٠,١٢ | ١٣٢٧,٢٢ | ٦٣٥,٥٢ | ١٥١٥,١٤ | ٤٨١٠,٢ |
| ب -الشريحة العليا | ٢٢٢٢,٨٢ | ٥٠٣٦,٩٧ | ١٩٩٧,٠١ | ٦٥١٨,١١ | ١٧٥٤٥,٠ |
| ٤-الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل | ٢٨٦٩,٢١ | ٦٥٥٥,٥١ | ٢٧١١,٠٥ | ٦٥١٨,١١ | ٢٢٨٦٩,٩ |
| ٥-الدول مرتفعة الدخل | ٩٩١٢,٤ | ١٥٨٤٢٣٩ | ٩٨٧٥,١٤ | ١٥٢٨٥,٠٥ | ٤٩١١٢,٥ |

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ، ٢٠١٣

من بيانات جدول رقم (٣) تشكل صادرات الدول المرتفعة الدخل الى مجموع الصادرات لدول العالم ٧٠,٩% مقابل ٥,٩٧% لدول الشريحة الدنيا متوسطة الدخل ، ٠,٥٦% للدول منخفضة الدخل ، بينما تشكل الواردات للدول المتقدمة الدخل الى مجموع الواردات العالمية ٧٠,٣% ، مقابل ٦,٩٧% للشريحة الدنيا متوسطة الدخل ، ٠,٩٦% للمنخفضة الدخل مما يعكس مدى التباين فيما تتأثر به الدول المتقدمة من حركة التجارة العالمية مقابل الدول النامية ، والاختلال في التناول يفسر على حساب الدول النامية.

وبلغ حساب شروط التبادل التجاري في الدول منخفضة الدخل ٦٣% ، والشريحة الدنيا متوسطة الدخل ٨٦% ، اما الدول المتقدمة ١٠٤% بما يعنى تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية ولصالح الدول المتقدمة . والجدول رقم (٤) يعطى بيانات تحليلية اكثر تفصيلاً :

جدول رقم (٤) تحليل البيانات بجدول رقم (٣)[٥٣]

| بيان | المتغير في حجم الصادرات % | التغير في حجم الواردات % | مساهمة الصادرات في الناتج % عام ٢٠١٢ | مساهمة[٥٤]الواردات في الناتج % عام ٢٠١٢ | الانكشاف الاقتصاد[٥٥] [٥٦] [٥٧] |
|---|---|---|---|---|---|
| ١-العالم | ٧٤,٨ | ٧٢,٦ | ٣١,١ | ٣٠,٢ | ٥١,٨ |
| ٢-الدول منخفضة الدخل | ١٣٣,٣ | ١٦٦,٨ | ٢٦,٢ | ٤١,٦ | ٥٦,٧ |
| ٣-الدول متوسطة الدخل | ١٢٨,٢ | ١٣٦,٤ | ٢٨,٧ | ٢٨,٢ | ٥٠,٣ |
| أ- الشريحة الدنيا | ١٢٤,٩ | ١٣٨,٤ | ٢٧,٦ | ٣١,٥ | ٥٠,٩ |
| ب-الشريحة العليا | ١٢٦,٦ | ١٣٥,١ | ٢٨,٧ | ٢٦,٩ | ٥٠,٦ |
| ٤-الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل | ١٢٨,٤ | ١٠٧,٢ | ٢٨,٧ | ٢٨,٥ | ٥٠,٤ |
| ٥- الدول مرتفعة الدخل | ٥٩,٨ | ٥٤,٨ | ٣٢,٣ | ٣١,١ | ٥١,٨ |

ان نسب مساهمة الصادرات والواردات الى الناتج المحلى الاجمالي عام ٢٠١٢ ، وكذلك نسب التغير في حجم الصادرات والواردات من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٢ ، تعكس تأكيداً على نتائج مؤشر تدهور التبادل التجاري ، وعوائد التصدير في غير صالح الدول النامية ، وما تحققه هذه الدول من تخصص سوف يؤثر سلباً على

احتياجاتها التنموية . في مقابل وضع ميزة الى حد كبير في الدول المتقدمة ، ويعكس ايضا حالة من عدم التكافؤ في علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والنامية ويعطى دلالة على تبعية الدول النامية اضافة الى ان اتجاه التجارة يميل الى التزايد لصالح الدول المتقدمة ، وبشكل خاص في الشريحة العليا متوسطة الدخل ، ويعطى اشارة الى زيادة حركة التجارة العالمية لدى الدول حديثة

---

([53])الجدول رقم ٣ بيانات حول فعالية التجارة مستمدة من بيانات البنك الدولي ، جدول رقم ٤ يتناول تحليل تلك البيانات .

([54]) مساهمه الواردات%من الناتج = الميل المتوسط للاستيراد، وزياده النسبة تدلل على مدى اعتماد الدول على العالم الخارجي،

([55]) الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية (الخيلجية) ، التجارة الخارجية لدى مجلس التعاون الخليجي ، ١٩٨٢، ص ٩.

([56]) د. عمر بن فيحان المرزوقي ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي ، مكتبه الرشد،٢٠٠٥.

([57]) مؤشر الانكشاف الاقتصادي (التبعية الاقتصادية) يستخدم للدلالة على مساهمه التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحليالاجمالي

، وارتفاعه يعني اعتماد الدولة بشكل كبير على العالم الخارجي ويحسب على اساس(الصادرات+الواردات)/الناتج المحلي الاجمالي

العهد بالصناعة والاقتصادات الصاعدة ، ويعطى مؤشر الانكشاف الاقتصادي النسبة الاكبر للدول المنخفضة الدخل بما يدلل على الاعتماد الكبير على العالم الخارجي ، وكما يعكس مؤشر الميل المتوسط للاستيراد "نسبة مساهمة الواردات الى الناتج المحلى الاجمالي" بعداً آخر لمظاهر التبعية بالوقوف على مدى اعتماد الدول النامية على دول العالم الخارجي في احتياجاتها من السلع وتبعية ناتجها القومي للإنتاج العالمي ، وارتفاع المؤشر يدلل على عجزها في تغطية الطلب المحلى من الحاجات الاساسية والناتج من ضعف القاعدة الانتاجية وعجزها عن توفير الاحتياجات وبالتالي اللجوء الى الاستيراد وخاصة اذا كان الاستيراد للسلع الرأسمالية.

وفى تقييم آخر لحالة التبعية والوقوف على تخلف الهياكل الانتاجية للدول النامية وعدم قدرة الدول على استغلال مواردها وثرواتها يستخدم مؤشر التركيز السلعي في الصادرات [٥٨] بالجدول التالي : جدول رقم (٥)التركيز السلعي للصادرات

| بيان | الغذاء % | | اولية زراعية % | | وقود % | | معادن ومواد خام % | | صناعات % | | اجمالي الصادرات السلعية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٠ | ٢٠١٢ | ٢٠٠٠ | ١٢ | ٢٠٠٠ | ١٢ | ٢٠٠٠ | ١٢ | ٢٠٠٠ | ١٢ | ٢٠٠٠ | ٢٠١٢ |
| ١-العالم | ٧ | ٨ | ٢ | ٢ | ١٢ | ١٢ | ٣ | ٥ | ٧٣ | ٦٩ | ٦٤٩٩,٥٢ | ١٨٤٤٧,٥ |
| ٢-الدول منخفضة الدخل | ٢٧ | - | ١٢ | ١ | ١ | - | ٧ | - | ٤٩ | - | ٢٣,٨٧ | ١٠٢,٥٣ |
| ٣-الدول متوسطه ش عليا | ١٠ | ١٠ | ٢ | ١ | ١٧ | ١٣ | ٣ | ٤ | ٦٧ | ٧١ | ١٢٤٤,٥٦ | ٥٦٣١,٨٨ |
| ش دنيا | ١٣ | ١٧ | ٢ | ٣ | ٢٥ | ١٨ | ٤ | ٥ | ٥٣ | ٥٧ | ٢٦٨,٢٣ | ١٠٦٦,١١ |
| | ٩ | ٩ | ٢ | ١ | ١٥ | ١٢ | ٣ | ٤ | ٧٠ | ٧٣ | ٩٧٦,٣١ | ٤٦٥٦,٧٨ |
| ٤-الدول منخفضة و متوسطة الد خل | ١٠ | ١٠ | ٢ | ٢ | ١٧ | ١٣ | ٣ | ٤ | ٦٧ | ٧١ | ١٢٦٨,٤ | ٥٧٤٣,٣٨ |
| ٥- الدول مرتفعة الدخل | ٦ | ٨ | ٢ | ٢ | ١١ | ١٢ | ٣ | ٥ | ٧٤ | ٦٨ | ٥٢٣٣,٢٨ | ١٢٧٠١,٨٩ |

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ، ٢٠١٣

( ٥٨) نسبة صادرات سلعة او اكثر الى جملة الصادرات

وما تقدم من بيانات تفصيليه يوضح وجود مظاهر التبعية التجارية من خلال مشكلة اعتماد الدول النامية على انتاج السلع الاولية كمصدر لتوليد الدخل وغالبا بتشكل صادراتها من سلع محدودة او الاقتصار على سلعة واحدة ، ترتبط بالأسعار العالمية والتي تتميز بعدم الاستقرار وبالتالي تتشكل الضغوط المستمرة على ايرادات الدولة وقيود على الخطط التنموية ، وما يحدث بالفعل في طلب المنتجات الاولية يوضح اتجاه الاهمية النسبية لتجارة المواد الاولية الى التناقص ، حيث تقوم الدول المتقدمة بالتوجه التدريجي نحو الحد من استيراد المواد الاولية بتوظيف التكنولوجيا واستخدام البدائل الصناعية وتشجيع ناتجها المحلى من تلك السلع ، اضافة الى قيام الدول الصناعية بعمليات التخزين للمواد الاستراتيجية "حالة تكوين الاحتياطي الاستراتيجي للنفط " بما في ذلك استنزاف للموارد الغير متجددة لدى الدول النامية ، والتي تتعرض من ناحية اخرى لمخاطر الحالات الطارئة الطبيعية من اعاصير وفيضانات والآفات الضارة ، وعوامل اخرى كإضرابات العمال.

وداخل اطار مظاهر التبعية التجارية تعكس المؤشرات الاخرى مثل التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية "صادرات وواردات" ،مدى اتباع النمط التقليدي التاريخي في تركز التجارة مع الدول المتقدمة بالرغم مما لديها من فرص متاحة لمنافذ التصدير والاستيراد في اسواق اقليمية ، وتحقيق عوائد تصديرية

**ثانيا: التبعية التكنولوجية**

لايزال الاعتقاد سائداً بان تحقيق التنمية في الدول النامية يحتاج الى التكنولوجيا بأنواعها من آلات ومعدات واجهزة مستحدثة ، بالإضافة الى براءات الاختراع والتراخيص والمعدات الفنية ، غير ان اجماع الكثيرين بان التكنولوجيا ليس عدد وآلات مستوردة من الخارج انما هي ثمرات التكنولوجيا ، وان الطريق المختصر للتنمية يرتكز على اللحاق بركب الدول المتقدمة في بناء القدرات العلمية والتكنولوجية باعتبارها اهم المقومات لإنشاء صناعات محلية [٥٩].

والجزء الكبير من هيكل واردات الدول النامية تغلب عليه السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات ، والتقنيات الحديثة بما يعكس ضعف هيكل القاعدة الصناعية ويبرز احد مظاهر التبعية ، فشراء الآلات والمعدات دفع بالمزيد في الاستمرار والسير في طريق التبعية التكنولوجية والصناعية ،

---

( ٥٩) د . يوسف ابراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك التنمية الاقتصادية فى الاسلام ، الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ، ١٩٨١ ، ص ٥٥٦.

ويؤدى الى استنزاف الموارد الناتج من تخصيص مبالغ استيراد الآلات والمعدات والتكلفة المرتبطة بها مثل نقل المعرفة والخبراء والتراخيص لذلك يظل استمرار هذا الوضع وتطوره يصب في صالح الدول المتقدمة والمصدرة للتكنولوجيا ، والدول النامية تمدها بالمواد الاولية وتمثل لها سوقاً رائجاً لتصريف فائض الانتاج الصناعي ، حتى ولو تمكنت بعضها من بناء تكنولوجيا فان حتمية القضاء عليها قائماً في ظل منافسة التكنولوجيا المستوردة والقيود التفاوضية ، وتتوجه بالتخلي عن صناعاتها والاكتفاء باستيراد السلع النصف مصنعة او التجميع مثلما حدث في مصر في بناء قاعدة صناعية مع بداية الستينات والوصول الى نقاط مهمة على المستوى التقني لكن سرعان ما انهارت اغلبها مع بداية سياسات الانفتاح الاقتصادي في سبعينات وثمانينات القرن الماضي ، ويبقى اللحاق بالركب من الامور الصعبة.

وتطل التبعية بوجهها السيئ على الدول النامية من خلال المشروعات المشتركة مع الشركات الاجنبية بما تقدمه من معرفة وخبرات فنية وادارية وبالرغم من بعض آثارها الايجابية الا انها تفرض العديد من السلبيات يتمثل في مغالاة الشريك الاجنبي في تقدير العمالة والمواد والسلع المقدمة من جانبه ، بالإضافة الى فرض شروطه المجحفة مقابل ادخال التقنيات ، وانخفاض المستوى التدريبي لأفراد الدول النامية بما يخفض من الكفاءة الانتاجية ، ويبقى ضعف المركز التفاوضي للدول النامية نتيجة نقص المعلومات المتاحة للدول المتقدمة ، وغياب انظمة المعلومات التكنولوجية بما لا يمكنها من تحديد الثمن او النوعية التي تلائمها ، لذلك فإن ما تحدده الشركات الكبرى هو المعروض دون النظر الى ارادة المشترى فالأمر اولا واخيرا في مصلحة الدول المتقدمة والشريك الاجنبي فيتاح فرصة اختراق الاسواق والحصول على اكبر حصة ممكنة منه ، وتوفرالدول النامية المواقع والموارد الخام مثل صناعات النفط والبتروكيماويات والسدود والمطارات [٦٠].

**ثالثاً: التبعية الغذائية**

يبدو التناقض واضحاً بالنظر الى ما تعانيه الدول النامية من مشكلة الامن الغذائي وبين ما تمتلكه غالبتيها من المقومات الطبيعية للزراعة والاهمية الممنوحة لقطاع الزراعة في تلك الدول ، لكن الامر يتضح اكثر في ملاحظة مشكلة عجز القطاع الزراعي عن تلبية الطلب المحلى وخاصة من السلع الاستراتيجية مثل القمح ، وتصبح ابرز المشكلات في امنها الغذائي والتحول الى مستورد الغذاء واعتمادها في ذلك على الدول المتقدمة ، وتستمر عملية اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة

---

( ٦٠) د. احمد الخطابي ، التمويل الاجنبي وموقف الاسلام منه ، جامعة ام القرى ، ص ٤٩٠

ذات الكفاءة العالية والتقنيات المستحدثة. في قطاع الزراعة والانتاجية المرتفعة بعمالة اقل . وبين الدول النامية بانخفاض كفاءتها الزراعية وبإنتاجيتها المنخفضة والعمالة الزائدة وهو ما يوضح تدنى القيمة المضافة للعامل في قطاع الزراعة لدى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

جدول رقم (٦) تقييم مقارن للانتاج الزراعي

| الدولة | السكان بالمليون ٢٠١٢ | القيمة المضافة للانتاج الزراعي | | انتاجية الزراعة القيمة المضافة للعامل |
|---|---|---|---|---|
| | | % من الناتج | مليار $ | |
| ١-العالم | ٧٠٤٨,٤ | ٣ | ٢١٧٣,٢١ | ١٠٢٠ |
| ٢-الدول منخفضة الدخل | ٤٨٤,٥ | ٢٨ | ١٤١,٢٣ | ٣٦٩ |
| ٣- دول متوسطة الدخل | ٤٨٩٧,٨ | ١٠ | ٢٢٢٤,٩٩ | ١٠٢٧ |
| أ - الشريحة الدنيا متوسطة الدخل | ٢٥٠٧ | ١٧ | ٨٢١,٥٨ | ٩٣٨ |
| ب -الشريحة العليا متوسطة الدخل | ٢٣٩٠,٨ | ٨ | ١٣٩٤,١٤ | ١٠٩٨ |
| ٤-الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل | ٥٧٤٤,٣ | ١١ | ٢٥٠٤,٦ | ٩٣٦ |
| ٥-الدول مرتفعة الدخل | ١٣٠٢,١ | ٢ | ٩٩٤,٣٥ | ٢١٩٢٧ |

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية – البنك الدولي ٢٠١٣

والوارد بالجدول يدلل على ضعف القطاع الزراعي لدى الدول النامية ، فنسبة القيمة المضافة عن هذا القطاع ترتفع في الدول منخفضة الدخل ، والشريحة الدنيا متوسطة الدخل بما يعنى انه القطاع الرئيسي المساهم في الناتج المحلى ، مقابل تنوع الانتاج بالقطاعات الاخرى في الدول المتقدمة بمساهمة قطاع الصناعة والخدمات في تحقق الناتج . وتتضح الرؤية اكثر عند حساب نصيب الفرد من الانتاج الزراعي بالدولار في الدول المنخفضة الدخل ١٦٦ ، والشريحة الدنيا متوسطة الدخل ٣٢٧ ، في حين الدول المتقدمة بمقدار ٧٦٤ .

اما معدل انتشار سوء التغذية يعطى بعداً آخر عن مدى ضعف القدرة الذاتية للدول النامية في تلبية احتياجاتها الغذائية بدرجة انكشاف كبيرة.

جدول رقم (٧) معدل انتشار سوء التغذية

| بيان | معدل انتشار سوء التغذية | | % من السكان | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٦ | ٢٠١١ | ١٩٩٠ | ١٩٩٢ |
| ١-العالم | ١٣ | | ٢٣ | |
| ٢-الدول منخفضة الدخل | ٢٨ | | ٤١ | |
| 3-الدول متوسطة الدخل للشريحة الدنيا | ١٦ | | ٢٤ | |
| 4 -الدول مرتفعة الدخل | ٥ | | ٥ | |

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ٢٠١٣

**رابعاً: التبعية التمويلية**

اهم التحديات التي تواجه الدول النامية هي ندرة رؤوس الاموال وعدم القدرة على تلبية متطلبات التنمية ، مما يعظم من احتياجاتها الى التمويل الاجنبي لسد فجوة العجز المالي ، والناتج عن اختلال ارصدة الحسابات الجارية وحسابات راس المال وما ينشأ عن عجز في موازين المدفوعات ، والنقص الحاد في العملات يجعل المشكلة مركبة التعقيد سواء بالنظر الى مسببات العجز ، أو سد الفجوة.

فالعجز الدائم في موازين المدفوعات يرجع الى ضعف الصادرات الناتج عن الاختلال الهيكلي ، والاقتصار على الانتاج في السلع الاولية والزراعية ، واستحواذ الدول المتقدمة على ما يقارب ٧٠% من صادرات العالم ، واتخاذها واستمرارها لدعم منتجها بما يؤدى الى ضعف القدرة التنافسية للدول النامية في الاسواق العالمية ، وفى نفس الوقت تتزايد رغباتها الى تأمين احتياجاتها من السلع الرأسمالية وتأمين الواردات من السلع الغذائية والواردات الضرورية ، وبالتالي تدهور معدل التبادل التجاري وتصبح مضطرة الى تأمين احتياجاتها التمويلية من المصادر الخارجية في اطار سلبية ذلك على عملية التنمية، فالأمر يلزم بضغط نفقاتها على البنية الاساسية والتعليم والصحة ومكافحة الفقر ، وتحمل خدمات الدين من جانب آخر. وان اللجوء الى مصادر التمويل الخارجية سواء من المؤسسات الدولية ، أو من مصادر الاستثمار الاجنبي المباشر والمساعدات ، له ابعاده وتداعياته في مدى تحمل الدول النامية لأعباء خدمة الدين وسلبية ذلك على متطلبات التنمية ، او جدوى هذه التدفقات في دفع عملية التنمية ، فالاستثمارات الاجنبية تحكمها دوافع تحقيق العوائد سواء من شركات متعددة الجنسيات او حوافظ الاستثمارات المالية والازمات المتتالية في نهاية التسعينات تعكس مدى المخاطر المرتبطة بها ، ومن جانب آخر فإن قيود المؤسسات الدولية المتمثلة في المشروطيه من صندوق النقد الدولي ومتطلبات الاصلاح الهيكلي للبنك الدولي ، والالتزامات بتحرير التجارة كلها تعظم من تزايد حجم مشكلة السيولة الدولية للدول النامية ، والاختلال في هيكل توزيع الموارد النقدية الدولية ، واستئمار الدول الصناعية بالاحتياطيات ، وتظل الدول النامية تعانى وطأة التبعية التمويلية وفقدان القدرة على التبعية والتخلص من المشكلات والذى يفرض ضرورة تحسين وضع الاعتماد على المدخرات المحلية الى جانب تنظيم العلاقة مع التدفقات المالية الخارجية لصالحها.

جدول رقم (٨) تقييم مقارن عن مستويات الدين الخارجي والاستثمار الاجنبي والادخار المحلي

| الدول | اجمالي الدين الخارجي ٢٠١٢ مليون | % | اجمالي خدمة الدين % من الصادرات | الاستثمار الاجنبي المباشر ٢٠١٢ بالمليون | اجمالي الادخار ٢٠١٢ % من الناتج المحلي |
|---|---|---|---|---|---|
| العالم | - | - | - | ١٥٠,٦٦ | ٢٢ |
| الدول منخفضة الدخل | ١٣٤,٣٥ | ٢٧,٦ | ٤,٨ | ٢٤,٢٩ | ٢٤ |
| الدول شريحة دنيا من متوسط الدخل | ١٢٧٣,٢٩ | ٢٧,١ | ٩,٧ | ١٠٣,١١ | ٢٩ |
| جنوب اسيا | ٥٠١,٤٩ | ٢١,٩ | ٧,٣ | ٢٧,٤١ | ٣٢ |
| افريقيا جنوب الصحراء | ٣٣١,٢٣ | ٢٧,٢ | ٤,٥ | ٣٧,٤١ | ٢٠ |
| الدول مرتفعة الدخل | - | - | - | ٨٩٢,٦٧ | ٢٠ |

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ، ٢٠١٣

تعطى البيانات بالجدول انعكاساً عن نمط متشابه لمستوى الدين الخارجي للدول النامية ، ومدى ما تحمله من خدمة الدين ، واختلالاً في قدراتها التمويلية ناتج عن ضعف المدخرات المحلية . وانخفاض نسبة التدفقات المالية الاجنبية اذا قورنت بالدول مرتفعة الدخل التي تستأثر بما يقارب ٦٠% من جملة هذه التدفقات. وبقاء هذه الشروط دون تحسن يبقى على حالة الاختلال في الهيكل التمويلي للدول النامية واستمرار حالة التبعية لمتغيرات التمويل الخارجي.

**المبحث الثاني : المؤسسات الدولية والمساعدات بين مقومات التنمية وصناعة التبعية.**

تخضع المجالات النقدية والمالية والتجارية لمؤسسات ثلاثة : صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، والمنظمة العالمية للتجارة .

كانت قاعدة الذهب قبل ١٩١٤ تركت بعداً تاريخياً حيث آلية توازن المدفوعات الدولية ناتج بين دخول وخروج الذهب ، وكانت لندن بمثابة البنك المركزي للعالم ، لكن مرونة مستوى الاسعار بدأت بالانخفاض واتبعت الدول اساليب زيادة الرسوم الجمركية ، وتقليص الواردات لعدم تسرب الذهب ومنع خروجه مما ادى الى انهيار قاعدة الذهب وعدم استقرار النظام النقدي الدولي وتقلص مستوى التجارة الخارجية ، لذلك سعت الدول لاقتراح نظام جديد للخروج من الازمة ، وبما يضمن تنظيم العلاقات النقدية العالمية واستقرار سوق رأس المال الدولية ، واقتصاديات أوربا الغربية المنهكة من الحروب واعادة حيوية التجارة الخارجية والاستقرار [٦١]

حتى كان اجتماع "بربتون وودز" بولاية "نيوهامبشير" في يوليو ١٩٤٤ ، والذى تبلور خلاله انشاء المؤسستين : صندوق النقد الدولي لتولى الشئون النقدية وموازين المدفوعات الدولية من خلال التمويل قصير الاجل ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بدوره المكمل في التمويل واعادة البناء والتنمية للدول الاعضاء وتقديم الفروض طويلة الاجل ، والى جانب المؤسسين كانت هناك محاولة لتأسيس منظمة دولية لفلك قيود التجارة بين الدول والتي ادت الى ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، ومرت بمراحل عديدة الى ان تبلورت في المنظمة العالمية للتجارة لوضع قواعد تنمية التجارة الدولية والاشراف على التنفيذ. [٦٢]

---

( ٦١) حيث تغير مستوى الاسعار الداخلية على حسب تغيرات الميزان الحسابي للدولة ، فيظهر الفائض بدخول الذهب وترتفع الاسعار ، وعند ظهور العجز يخرج الذهب وتنخفض الاسعار.

( ٦٢) اسكندر مصطفى النجار ، مرجع سابق ،

**اولاً: صندوق النقد الدولي IMF**

في عام ١٩٤٤جرى توقيع اتفاقية انشاء الصندوق اقتراحات المشروع الامريكي "هوايت" لتكوين صندوق دولي لتثبت اسعار الصرف بإيداع حصص من الذهب والعملات المحلية ، والمشروع الانجليزي " كينز" بإنشاء اتحاد مقاصة دولية بعمله دولية نقدية بقيمة محددة من الذهب وتكون مقبولة من الاعضاء كأساس للصرف ، ونظراً لقوة نفوذ الاقتصاد الامريكي على اعقاب الحرب الثانية ومعاناة الاقتصاد الانجليزي ، فكانت الاتفاقية باتباع المشروع الامريكي.

**١- هدف صندوق النقد الدولي**

تضمنت الاتفاقية وضع قواعد واجبة الاتباع من الدول الاعضاء في سياسات الصرف والمدفوعات الخارجية ، وبما يوفر رصيد من الذهب والعملات الاخرى ويساعد الاعضاء في مواجهة اختلال التوازن المؤقت في ميزان المدفوعات وذلك لتحقيق عدة اهداف عامة:

أ- تشجيع التعاون الدولي النقدي من خلال مؤسسة مالية دائمة.

ب- تسهيل عمليات التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية بالذي يحقق مستويات عمالة ودخل عالية وتنمية الموارد وفق سياساتها الاقتصادية.

ج- العمل على تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

د- المساعدة على اقامة نظام مدفوعات متعدد الاطراف يتعلق بالمعاملات الجارية والتخلص من القيود المفروضة على عمليات الصرف والتي تعوق نمو التجارة.

هـ- دعم الثقة لدى الدول الاعضاء من موارد الصندوق وبضمانات كافية ولتصحيح حدة الاختلالات في موازين المدفوعات وتقصير امدها دون الدخول في سياسات تضر بمستويات التشغيل.

**٢- آلية عمل الصندوق**

اشتملت آلية عمل الصندوق على سعر الصرف الثابت ، وتحرير المدفوعات الجارية، والعملة النادرة

أ-سعر الصرف الثابت

مؤتمر"بريتون وودز" وضع نظام لمعدلات صرف ثابتة ، بأن تقوم كل دولة بتثبيت قيمة عملتها بالنسبة للدولار الامريكي واستمرار قبوله للتحويل مباشرة الى ذهب بسعر ٣٥ دولار للأوقية ، ولا يحق للدولة ان تغير قيمتها إلا بعد مفاوضات مع الصندوق ، ويوافق الصندوق على قيام الدولة بخفض عملتها في حالة وجود خلل اساسي في ميزان المدفوعات بسبب عدم امكانية ضغط النفقات ويجعل الدولة عاجزة عن التصدير وليس تخفيض العملة كوسيلةمن وسائل التنافس التجاري.

ب- تحرير المدفوعات الجارية من القيود

ويقصد بها الغاء الرقابة على الصرف ، وقد منحت اتفاقية الصندوق مهلة مدتها خمس سنوات كفترة انتقالية من عام ١٩٤٧ وحتى ١٩٥٣ ، واجاز الصندوق فرض قيود على الصرف بعد انتهاء الفترة الانتقالية بشرط الدخول في مفاوضات حول المدة ويوضح مشروع "هوايت" نقطتان : تثبيت اسعار الصرف لعملات الدول الاعضاء مع امكانية تعديله سنوياً في حدود١ % ، [٦٣] وتواضع امدادات الصندوق من السيولة الدولية ، هذا الامر يعكس تبنى الصندوق لنظام المرونة الموجهة.

جـ- العملة النادرة

وهى عملة البلد ذات الفائض المستمر في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض وارداتها عن صادراتها ، وانخفاض الاستثمارات للدولة في العالم الخارجي ، واذا ما ندرت عمله فيتدخل الصندوق ويجرى مشاوراته مع الدولة لإصلاح الوضع والضغط على دولة العملة النادرة لتغيير سياساتها الاقتصادية.

هذا بموجب اتفاقية "بريتون وودز" يصبح الصندوق مراقب لسياسة المعدل سعر الصرف ، والتعامل المالي للأعضاء ، والسعي لاستقرار اسواق المال الدولية ، ولكن في منتصف الستينات من القرن الماضي ادت العديد من العوامل الاقتصادية الى تخلى الاعضاء عن معدلات الصرف الثابتة ، والانخفاض المستمر في مخزون الذهب ، والعجز المزمن في ميزان المدفوعات بتأثير المبالغة في قيمة الدولار مما ادى الى التخلي عن تحويل الدولار الى ذهب في اغسطس عام ١٩٧١ [٦٤]

---

( [٦٣]) منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، منظمات اقتصادية دولية وشركات متعددة الجنسيات ، ٢٠٠٧

( [٦٤]) ان تصحيح الاختلال يتوقف على المدة فى الامد القصير ، ويقدم الصندوق تسهيلات في مواجهة العجز وتعتمد الدولة في هذه الفترة على إحتياطياتها من السيولة الدولية ، وفى الامد الطويل تدخل الدولة في تفاوض مع الصندوق وبموجبه يتم تخفيض العملة.

وقد كان التحويل الي انظمه التعويم لأسعار الصرف في الدول الصناعية بمثابه إلغاء المسئولية الأهلية للصندوق ، ومع تزايد حجم التجارة الدولية نشأت ضرورة إيجاد آلية التوسع في السيولة النقدية الدولية ، وهو ما دفع الصندوق الي إبتكار عمله دولية وهي حقوق السحب الخاصة SDR [٦٥]. كأصل احتياطي تكميلي يمكن للصندوق تخصيصه للبلدان الاعضاء بصفه دورية حين الحاجة اليه ، ويجوز للبلدان الاعضاء استخدام حقوق السحب الخاصة في المعاملات مع بعضها البعض

.

وكما اوجدت السبعينات أزمات أدت إلي إعادة تشكيل دور الصندوق في الأسواق الدولية ، فقد كانت مجموعة عوامل الكساد العالمي والارتفاع والمفاجئ حي أسعار الوقود وانخفاض صادرات الدول النامية وعجز موازين مدفوعاتها أدي إلي زيادة حصص SDR والتوسع في القروض.

**٣-اثر سياسات الصندوق على الدول النامية :**

هناك العديد من الانتقادات حول اتفاقية انشاء صندووف النقد الدولي ومنها :

أ – لم يتمكن الصندوق من تحقيق اهداف معالجة المشكلات النقدية الدولية بعجزه عن امداد الدول بالسيولة اللازمة لتمويل العجز الناشئ من اختلال ميزان المدفوعات وبما يمكن هذه الدول من إتباع سياسات اقتصادية وطنية تمكنها من سد العجز وتحقيق استقرار الأسعار .

ب- فشل الكثير من المفاوضات للدول مع الصندوق في سبيل الحصول علي موافقته بتخفيض قيمة العملة "تغيير سعر الصرف" بالرغم من أهمية ذلك التخفيض في تحقيق مصلحة الدول في زيادة صادراتها وخفض وارداتها ، وخاصة أن كان هناك توازن في ميزان المدفوعات وترغب الدول من هذا الإجراء إحداث انتعاش داخلي برفع مستوي المعيشة ، أو الرغبة في علاج التضخم الداخلي .

هذا بالإضافة إلي أن صحة إجراء شرط تخفيض العملة كوسيلة لعلاج اختلال الميزان تدريجياً يتوقف علي عدة اعتبارات [٦٦]أن يكون الطلب العالمي علي الصادرات كبير المرونة بهدف زيادة الطلب علي الصادرات بنسبة أكبر من نسبة انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية ومن ناحية أخري يكون الطلب المحلي علي الواردات كبير المرونة فارتفاع السعر المحلي للسلع المستوردة يرتب انخفاض نسبة أكبر من الطلب المحلي على الصادرات بالإضافة إلي ضرورة توافر مرونة عرض الناتج المحلي وزيادته لتعويض النقص في كمية الواردات من خلال إيجاد سلع بديلة .

---

Special Drawing ، تستخدم كوحدة حساب (اساس لوحدة حساب) في عدد من المنظمات والاتفاقات الدولية والاقليمية ولاتحميها ضمانات وتستمد قيمتها من الإلزام من كافة الاعضاء ، وتتحدد قيمتها يومياً باستخدام سله من اربع عملات رئيسيه Right : اليورو ، اليورو،الين، الاسترليني، الدولار ، وتجرى مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات

(66) د. عمربن فيحان المرزوقي، مرجع سابق

ولا يمكن إغفال حقيقة أن القطاع الإنتاجي للدول النامية لايزال يعاني من قصور تلبية الاحتياجات المتنوعة وما يجعلها تعتمد علي المصادر الأجنبية في تأمين احتياجاتها بما في ذلك السلع الرأسمالية والغذائية وكونها واردات ضرورية لا يمكن تقليصها كل ذلك يجعل الآثار الإيجابية لسياسة تخفيض سعر الصرف محدودة من جانب الواردات . وتكاد تكون منعدمة من جانب الصادرات التي تعاني من الإجراءات الحماء يه التي تمارسها الدول المتقدمة ، ومما يضعف من مرونة الطلب العالمي عليها خاصة في السلع التي اكتسبت فيها الدول النامية ميزة نسبية تمكنها من المنافسة ، ومع زيادة الإجراءات الحماءيه من قبل الدول المتقدمة كلما ارتفعت درجة التصنيع للسلع المصدرة في وضع يوضح وجود انحياز تجاري ضد صادرات الدول النامية ، ومشكلة زيادة الصادرات ليست سعرية يمكن التغلب عليها من خلال سياسة أسعار
الصرف لتحفيز الطلب العالمي بقدر ماتسوجبه الضرورة في تنمية إنتاج الصادرات وفتح الأسواق الخارجية لها .وقد فشلت تجربة السودان في التخفيضات المتعلقة لسعر صرف العملة في ظل احتمالات زيادة الصادرات وعدم تحقيقه عملياً من ١٩٧٨ حتي ١٩٨٥ .[٦٧] .

جـ- عجز صندوق النقد الدولي عن تحقيق هدفه في تفعيل دوره بتحقيق سياسة نقدية دولية ، وتعاظم مشكلة عدم التوازن في المدفوعات الدولية ، حيث يفرض قيود علي الدول التي تعاني من العجز في مقابل عدم وضع قيود علي الدول التي تحقق فوائض لكي تقوم بالاستيراد من الدول ذات العجز [٦٨].

د- عدم النظر إلي مصالح الدول النامية لتحقيق تنميتها الاقتصادية حيث تعاني هذه الدول من النقص الحاد في العملات والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها بما يوضح مدي حجم مشكلة السيولة الدولية للدول النامية وسوء توزيع الموارد النقدية الدولية وإنتاج الدول الصناعية لأسلوب تجميع الاحتياطات

---

( [٦٧]) د . علي عبد القادر علي،من التبعية الي التبعية، صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني، دار المستقبل العربي، ١٩٩٠، ص ٣٤.

( [٦٨]) د. يمن الحماقي ، فوزي ، مرجع سابق ، صـ٢٤٢

هـ -الصبغة الانكماشية والمشروطية [٦٩] التي اتسمت بها برامج الصندوق عند تقديم القروض للدول ، مما يضعف من فاعلية هذه البرامج وتخوف الدول من اللجوء إليه ، وتحرك كثير من الدول الآسيوية إلي زيادة احتياطاتها من النقد الأجنبي لتجنب التعامل مع صندوق النقد والذي لم يوفر المرونة الكافية في التسهيلات ومراعاة احتياجات كل دولة وظروفها [٧٠] بالرغم من تسهيلات الصندوق في آلية تمويل الطوارئ.

ز- لم يستطع الصندوق بنظام الانذار المبكر EWS الخاص به ، التنبؤ بالأزمات المالية قبل حدوثها وما تبع ذلك من تقليص الدور الواجب اتخاذه لمواجهتها .

---

( [٦٩]) التمويل من IMF مشروط دائما بمجموعة من الطلبات تعتمد علي الغرض من القرض ، وكانت الشروط في البداية تتعلق بمعدل الصرف ، ثم تحولت إلي قيود موضوعه علي السياسات الاقتصادية وهو ما يعرف بالمشروطية Conditionality بقصد كفاءة موارده ، فتشجيع الطرق الملائمة من جانب الحكومات المدنية في مواجهة مشا كل ميزان المدفوعات المزمنة ، وقد كانت محل جدل كبير للصعوبات التي تخلقها علي الدول الأشد فقراً ، وفي عام ١٩٨٢ بلغ الدين للدول النامية الغير مصدرة للنفط ٦٠٠ مليار بما يهدد بالتوقف عن الدفع ، بسبب المعاناة من التضخم ، وضعف التصدير ، وهبوط شرط التجارة ، والعجز الحكومي وتقليص مصادر التمويل . وحتي يتجنب الصندوق فشل الأسواق المالية قام باتخاذ إجراءات استثنائية بالتوسع في سلطة الصندوق علي الدول النامية ، وذلك بتنظيم وإجراء مفاوضات الحزم المالية كاتفاقيات بين الصندوق والدول المدنية والبنوك التجارية الخاصة ومنح مهلة السداد من خلال إعادة هيكلة سياسة الاقتصاد الكلي وتوفير رأس مال جديد .

([٧٠]) آلية تمويل الطوارئ EFM، وتسهيل تمويل الصدمات الخارجية ESF والذي تم استحداثه عام ٢٠٠٦بما يوفر للدول المنخفضة الدخل ٢٥% من حصتها بشكل دوري واستحداث تسهيل للسيولة قصيرة الأجل والتمويل خلال ثلاثة أشهر للدول متوسطة الدخل .

**ثانياً : البنك الدولي :**

علي غرار ما يقوم به صندوق النقد الدولي من تولي تنظيم الشئون النقدية والتعامل مع الائتمان قصير الاجل ، فإن البنك الدولي تولى امر تنظيم الاستثمار الدولي والائتمان طويل الاجل ويرجع التوجه في انشائه على اعقاب الحرب العالمية الثانية في محاولة انقاذ واعادة بناء اقتصاديات أوربا التي دمرتها الحرب . وتشتمل مجموعة البنك الدولي على : البنك الدولي للتعمير والتنمية ، الهيئة الدولية للتنمية (ايدا) ، مؤسسة التمويل الدولية ، والوكالة المتعددة لضمان الاستثمار ، ومع استعراض بشيء من التفصيل:

أ-البنك الدولي للتعمير والتنمية

جرى انشائه باعتبار ان البنك مؤسسة مؤلفة من حكومات الاعضاء ، وبشرط عضوية الدولة في صندوق النقد الدولي ، ولكل عضو عدد معين من اسهم راس المال [٧١] وتقرر المسائل المعروضة على البنك بأغلبية الاصوات [٧٢] وتحتل الدول الصناعية الكبرى اكبر كتلة تصويتية. وتتشكل موارد البنك المعدة للإقراض من راس مال البنك المدفوع والموارد الاخرى والمتمثلة في الجزء الغير مدفوع ، ونشاط البنك يتحدد بالتعاون بين راس المال العام والخاص في الاستثمار الدولي ، وقد اهتم البنك بالتعمير بدءاً بتنفيذ برنامج الولايات المتحدة الامريكية للإنعاش الاوربي ثم تحول الاهتمام الى تمويل المشروعات الانتاجية في المناطق الاقل تقدم في العالم بالإضافة الى وظائف ثانوية اخرى من مجال الاستثمار يشمل المعونة الفنية والتنظيمية والرأي والمشورة ، ومنح اهمية ومتابعة على الاستثمار الخاص ، والتدخل لفض المنازعات المالية بين الدول وكما تضمن اتفاقية البنك الدولي على شروط توجيه القروض لأغراض التعمير والتنمية الاقتصادية ، وضمان حكومات الدول للمشروعات التي تقام داخلها والتأكد من قدرة الوفاء بالالتزامات ، وقدرتها على خدمة الدين وعدم تجاوز القرض عن ١٠٠% من راس المال المكتتب بالبنك والاحتياطي والفائض ، وكذلك التأكد من سلامة الخطط الفنية والمالية للمشروعات.

ب-هيئة التنمية الدولية

وهى احد المؤسسات التي يمثلها البنك الدولي ، وانشئت في سبتمبر ١٩٦٠ وتهدف الى تنمية موارد الدول الاقل تقدم وعضوية الدول في الهيئة مشتقة من عضويتها من البنك الدولي ، وهى تختلف عن البنك الدولي في عملية الاكتتاب حيث تقسم الدول الى الاكثر تقدماً والاقل تقدماً ، وتلتزم الدول الاكثر تقدماً بدفع ١٠% من حصصها اما بالذهب او بالعملات القابلة للتحويل

---

( ٧١) الاكتتاب (حصة كل عضو ) ، ثلاثة اقسام ٢% يدفع بالذهب او الدولار ويستخدمها البنك بحرية في عملياته ، ١٨% تدفع بعملة الدولة العضو ولا يمكن اقتراض هذا الجزء الا بموافقتها ، ٨٠% تتخصص لضمان التزامات البنك وما يضمنه من قروض.

( ٧٢) يتم التصويت على اساس ٢٥٠ صوت لكل عضو بصفة مبدئية بالإضافة الى صوت واحد لكل عضو عن ١٠٠,٠٠٠ سهم من اسهم البنك.

وكذلك باقي النسب المتبقية على خمس اقساط متساوية ، وتختلف الدول الاقل تقدماً عنها في دفع النسب المتبقية بعملاتها الوطنية. [٧٣]

وتعتمد الهيئة بصفة اساسية على رأسمالها وما تحصل عليه من الاعضاء ، وما تحصل عليه من البنك الدولي ، حيث لا تتوافر لها القدرة على الحصول على موارد من الاسواق الدولية ، وتتميز في انخفاض خدمة الدين بشكل كبير حيث قروضها بدون فائدة والحصول فقط على عمولة سنوية لا تتجاوز نسبة ١%.

ولدى الهيئة اربعة معايير مؤهلة للحصول على الائتمان وهى مستوى الفقر على حسب متوسط دخل الفرد ، ومدى الثقة في الائتمان من حيث القدرة على خدمة الدين ، والاداء الاقتصادي ، وتوفر المشروعات ونوعيتها ، وهناك صعوبة في تطبيقه بالمعيارين الاخيرين.

ج- مؤسسة التمويل الدولية

أنشئت عام ١٩٥٦ بغرض تنمية اقتصاديات الدول الآخذة في النمو عن طريق الاستثمار في مشروعات انتاجية خاصة بالاشتراك مع المستثمرين من رجال الاعمال دون تدخل الحكومات لان العمليات ليست اقتراض بضمان حكومي انما من قبيل الاستثمار التي تحمل المخاطر ، كما تتحمل المؤسسة نفقات البحوث المرتبطة بالاستثمارات ، مع التركيز على المشروعات الصناعية.

ومن الجانب التنظيمي تعد المؤسسة كيان قانوني مستقل عن البنك الدولي ، ولكن المديرون التنفيذيون للبنك الدولي هم مديري مؤسسة التمويل الدولية ورئيس البنك الدولي بحكم وظيفته هو رئيس مجلس ادارة المؤسسة ، ولدى المؤسسة بعثات في شرق آسيا (الفلبين) وشرق افريقيا (كينيا) ، والشرق الاوسط (مصر) ، وغرب افريقيا (ساحل العاج) بالإضافة لمكاتب تمثيل الهند واندونسيا واليابان.

وتركز المؤسسة مجالات استثماراتها في القطاع الخاص باعتبارها مصدر اضافي للتمويل في القطاع الخاص عندما لا يكون راس المال الخاص متاح ، وتسعى لتحفيز التدفق الدولي لراس المال الخاص الى الدول النامية وتشجيع تنمية اسواق راس المال المحلية وتعبئة المدخرات المحلية كما تقدم المساعدات الفنية ، وكما تهدف المؤسسة الى اعطاء اهمية لمشاريع التنمية ذات الاولوية للدول منخفضة الدخل وذلك في مجال الزراعة والتصنيع الزراعي واكتشافات وتطور صناعة النفط.

---

( ٧٣) تدخل البنك في الخلافات الناشئة عن تأميم قناة السويس في مصر ، وخلافات الهند وباكستان في حوض نهر السند.

د- الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار

مع عام ١٩٨٨ شرعت الوكالة في تفعيل اهدافها والتي تشمل تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة بالعمل على تقليص المعوقات الغير تجارية والتي تعرقل الاستثمارات الدولية ومن خلال تقديم ضمانات ضد المخاطر الغير تجارية مثل مخاطر السياحة والتأميم ، وكما تعمل الوكالة ايضا على تشجيع الاستثمارات الاجنبية بصفة عامة .

**اثر سياسات البنك الدولي على الدول النامية**

تأسس كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نفس التوقيت بأهداف متداخلة الى ان اصبح هناك تنسيق شبه كامل بينهما مع بداية الثمانينات من القرن الماضي ، واصبحت الشروط المطلوبة من كلا المؤسستين مرتبطين ، وظهر الاصطلاح الجديد وهو ما يعرف بالمشروطية المتقاطعة بما يعنى التداخل والترابط.

وقد ارتبطت السياسات قصيرة الاجل للصندوق بحالة تكاملية مع سياسات التكيف الهيكلي متوسط وطويل الاجل ، فحين يدعم الصندوق ميزان المدفوعات فهو يهتم بالأداء الكلى للاقتصاد وسياساته ، والبنك الدولي ايضا في تقديمه لقروض المشروعات الخاصة بالبنية التحتية والاصطلاحات الهيكلية يهتم بالقضايا طويلة الاجل كالتنمية وتخفيف حدة الفقر ، وفى عام ١٩٩٦ اشترك كلاهما في اطلاق مبادرة HIPC [٧٤] ودعمها في اطار تكاملي بين المؤسستين في تقييم مشترك للقطاعات المالية وتحديد جوانب الضعف وايجاد محاولات لعلاج المديونية.

**دور سياسة المؤسستين في تعميق التبعية**

في اطار التقييم والدراسة لأثار سياسات كلاً من صندوق النقد والبنك الدولي على الدول النامية ، فإن التعرف على سلبيات هذه السياسات يقود الى ربط ذلك بتعميق لمشكلة التبعية لدى الدول النامية. وعلى خلاف الفترات الاولى من عمل الصندوق ، فقد تحولت شروطه من الاقتصار على سلوك معدل سعر الصرف الى التوسع في القيود على السياسات الاقتصادية والمعروفة بالمشروطية ، والتي يشوبها الكثير من الجدل فتطبيقها كأشراف مباشر على سياسات الاقتصاد يعطى دلالات التدخل في عملية التنمية ، فأدوات الصندوق بالمعلومات والدعم الفني كانت بشكل موجه الى تحقيق التكيف الداخلي بدون التوافق اللازم مع الاهداف التنموية التي تطمح لها الدول

( [٧٤] HIPC هي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ، والمقصود هنا تخفيض الدين الخارجي وليس فقر بلدان العالم.

النامية، وبما يسلبها القدرة الذاتية والتحول الى مؤدى للسياسات المفروضة ودون تهديد لتوقف احتياجاتها التمويلية ، وحتى في الاجراءات الاستثنائية التي اتخذها الصندوق لإعادة الهيكلة وتمويل ديون العالم الثالث خلال ازمة ديون الثمانينات والعملة الاسيوية ١٩٩٧ وبما يعرف بالحزم المالية [٧٥] اكتسب الصندوق تحكما اكثر في الموارد اكبر من حدود ميزانيته.

وعلى قدر كبير من التشابه كان اداء البنك الدولي وسياساته تجاه تعقيد حدة مشكلة التبعية التمويلية للدول النامية . فبالرغم من عضوية الدول النامية الا ان سيطرة اغلبية راس المال للدول الصناعية في القوة التصويتية وبالتالي خدمة مصالح راس المال الدولي ، وكان توجه راس المال في الثلاثة عقود الاولى من عمل البنك الى اعادة تعمير ما دمرته الحرب الثانية دون النظر الى احتياجات الدول النامية ، وما تم بعد ذلك كان لدول المصالح الاقتصادية الامريكية مثل امريكا اللاتينية واند ونسيا وتركيا ، وتقديم البنك لقروضه الى الدول التي تتبع سياسات الباب المفتوح وتعطى اهمية للاستثمارات الاجنبية الخاصة ، والنظرة ظلت سائدة الى الدول النامية باعتبارها توابع النظام الرأسمالي العالمي ، وما يؤخذ ايضا على سياسات مؤسسة التمويل الدولية ، احد الهيئات العضو في البنك الدولي ، والتي تأسست لاستكمال جهود البنك بإدخال مجموعة من الانشطة الاقتصادية فإنها تعمل بشكل يخالف قواعد البنك حيث القيام بالإقراض المباشر دون ضمانات حكومية ، ومع قدرتها للحصول على فوائد مالية مباشرة من مستلمي القروض ، وتنمية اعمال تجارية يستفيد منها رجال الاعمال استفادة مباشرة من البنك الدولي.

وعلى الرغم من جهود المؤسستين الا انها لم تكن بالقدر الذى يمنع النظرة لأداء سياساتها كأنها مخصصة لخدمة مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

---

( [٧٥] ) الحزمة المالية لسياسات الاستقرار هي اتفاقية بين صندوق النقد الدولي والدول المدينة والبنوك التجارية الخاصة والتي وضعت للحيلولة دون وقف السداد ، بإعادة هيكلة سياسة الاقتصاد وتوفير حصة من التمويل الجديد وبذلك امكن للدول المدنية الحصول على تعهدات بقروض جديدة خاصة من دائني القطاع الخاص كجزء من الحزمة المالية ، واصبح كل دولار مدفوع من الصندوق يقابله مالاً تجارياً . مما يسبب توسعاً اكبر في التحكم بالموارد والسلطات. المصدر ، د. ميشيل تودا رو ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق.

**ثالثا : منظمة التجارة العالمية**

انشئت عام ١٩٩٤ لاستكمال القطاع التجاري الدولي بمؤسساته الثلاثة وهى : صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، وتعد المنظمة امتداداً شرعياً لاتفاقية الجات "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية" والتي بدأت بإجراء مفاوضات بين ٢٣ دولة من البداية لوضع قواعد العلاقات المتبادلة بين الدول بأسس ومبادئ معينة مثل مبدأ الدولة الاولى بالرعاية وبالميزة التي تمنحها الدول في الحصول على منتجات بأسعار اقل وبمعاملة تفضيلية عن غيرها ، ومبدأ الحماية للصناعات المحلية ، ومبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية وليست القيود الكمية ، واسلوب المفاوضات والمشاورات كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي. (٧٦)

وقد تحولت اتفاقية الجات الى منظمة التجارة العالمية والتي بدأت اعمالها خلال عام ١٩٩٥ بموجب تصديق برلمانات الدول بإقامة هذه المنظمة وقبولها لنتائج مفاوضات جوله أوروجواى وتتمثل اهداف انشاء المنظمة :

تحقيق التنمية الاقتصادية برفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل والوصول الى التوظف الكامل.

حصول الدول النامية على نصيب عادل من التجارة الدولية.

القضاء على التمييزية في العلاقات التجارية واجراء خفض في التعريفات الجمركية بإبرام اتفاقيات المعاملة بالمثل.

انشاء نظام تجارى متعدد الاطراف واكثر قدرة على الاستمرار. [٧٧]

واذا كانت المطالبات بتحرير التجارة لغرض التنمية فان الغالبية من المكتسبات ذهبت لصالح الدول المتقدمة ، مقابل تدني نصيب الدول النامية في التجارة الدولية وبشكل خاص في صادرات السلع المصنعة ، وجدول رقم (٩) يوضح استحواذ الدول المتقدمة على نسبة ٦٩% من حجم الصادرات العالمية مقابل ٠,٥٦% للدول منخفضة الدخل. بأكثر من ١٢٠ ضعف .

هذا وقد تمثلت رؤية البنك الدولي في ضرورة اتباع برامج التكيف الهيكلي لعلاج الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار حتى يمكن الاستفادة من مكاسب تحرير التجارة ، واصبحت غالبية قروضه لتمويل برامج تحرير التجارة ، واعتبار ذلك وسيلة لدمج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد العالمي

---

( ٧٦) د. غازي صالح لطائي، الاقتصاد الدولي ، جامعة الموصل ،١٩٩٩ ، ص ٣٣٨

( ٧٧) د. يمن الحماقي ، وائل فوزى ، مرجع سابق.

جدول رقم (٩) اجمالي صادرات السلع ، ونسبة صادرات السلع المصنعة

| بيان | صادرات السلع بالمليار $ | | صادرات السلع المصنعة % | |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠١٢ | ٢٠٠٠ | ٢٠١٢ | ٢٠٠٠ |
| العالم | ١٨,٤٤٧ | ٦,٥٠٠ | ٧٩ | ٧٣ |
| الدول منخفضة الدخل | ٠,١٠٣ | ٠,٠٢٤ | - | ٤٩ |
| الدول متوسطة الدخل | ٥,٦٣٢ | ١,٢٤٥ | ٧١ | ٦٧ |
| الشريحة الدنيا متوسطة الدخل | ١,٠٦٦ | ٠,٢٦٨ | ٥٧ | ٥٣ |
| لشريحة العليا متوسطة الدخل | ٤,٥٦٦ | ٠,٩٧٦ | ٧٣ | ٧٠ |
| الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل | ٥,٧٣٤ | ١,٢٦٨ | ٧١ | ٦٧ |
| الدول مرتفعة الدخل | ١٢,٧٠٢ | ٥,٢٣٣ | ٦٨ | ٧٤ |

المصدر مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ٢٠١٣

ولم يتحقق ذلك في ظل ضعف القدرات التنافسية ، ومما يجدر ذكره انه الاهم في برامج التكيف هو خفض النفقات العامة مما اثر سلباً على خفض الانفاق على قطاعات البنية الاساسية والتعليم والصحة ، وبذلك فإن صحة الادعاء بالأثار الايجابية لتحرير التجارة في تخفيض حدة الفقر ، تظل مثار جدل ، فآثار تخفيض القيود الجمركية على قطاع الزراعة (على سبيل المثال) تعتمد على مدى ارتفاع او انخفاض الاسعار للمنتجات الزراعية والذى تسبب في اضرار بالغة لقطاعات الزراعة في كثير من الدول النامية واصبح قطاع عريض منها معرض للبطالة والفقر ، مما يدفع الكثير الى القول بأهمية التحول التدريجي.

هذا وقد التزمت الدول النامية بتحرير تجارتها ، بينما تراوغ الدول المتقدمة وتعمل على منع دخول منتجات الدول النامية الى اسواقها ، ودعم الدول المتقدمة لمنتجاتها يضعف القدرة التنافسية للسلع النامية في الاسواق العالمية مما ادى الى اغلاق عديد من الشركات ، وتراجع حصة الدول النامية في الاسواق ويتضح مدى سلبية ذلك من خلال السلع المصنعة والتي تزيد فيها القيم المضافة إلا بعض الاستثناءات في دول الاقتصاديات الصاعدة ، وتبقى افريقيا وجنوب الصحراء اكثر الدول تضرراً.

ويوضح تقرير ٢٠٠٤ للاونكتاد عن الدول الاقل نمواً بانها اصبحت مندمجة بشكل قوى مع بقية العالم ومازال الفقر مرتفعاً ، بل اتجه الى التزايد في بعضها ، ويفيد التقرير ايضا بان العلاقة بين التجارة وتخفيض الفقر كانت افضل من الدول التي انفتحت بطريقة اكثر تدريجاً ، وكما يوضح التقرير الصادر عن مؤسسة العون المسيحي في المملكة المتحدة عام ٢٠٠٥ في نتائجه ان تحرير التجارة كلف افريقيا وجنوب الصحراء ٢٧٢ مليار دولار على امتداد العشرين عام الماضية والذى بمثل مقدار الدخل الضائع على دول هذه المنطقة [٧٨] وكان ذلك يكفى لسداد الديون المستحقة ويسمح بإمكانية استخدام ما يتبقى في البنى الاساسية.

وما تقدم يوضح ان الدور الايجابي للمؤسسات الدولية في عملية التنمية تحيز في تطبيق السياسات لصالح الدول المتقدمة على حساب غالبية الدول النامية ، وزاد من تعميق الفجوة بدلا من تقليصها ، وزادت من عجز هذه الدول في تحقيق التغيرات الهيكلية لمتطلبات التنمية ، وفقدت الكثير من قدراتها الذاتية لتكون اكثر اندماجاً بمزيد من التبعية.

---

( [٧٨] ) د. ابراهيم العيسوي ، نموذج التنمية المستقلة ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي بمعهد التخطيط العربي ، مارس ٢٠٠٦ ، ص ٩

**رابعاً: الاستثمارات الاجنبية والمساعدات الدولية**

بشكل عام تعانى الدول النامية باستثناء الدول المصدرة للنفط من عجز في موازين مدفوعاتها ، الناتج عن اختلال الارصدة الخاصة بحساب راس المال ورصيد الحساب الجاري ، حيث يتمثل الحساب الجاري في الصادرات والواردات وعوائد الاستثمارات ومدفوعات خدمات الديون والتحويلات ، ويمثل حساب راس المال في الاستثمارات والقروض وزيادة الاصول . والتوازن الحسابي لميزان المدفوعات يستلزم تعادل الرصيد الخاص براس المال مع الحساب الجاري . وحدوث العجز بفرض على الاقتصاد مواجهته بعدة بدائل : منها تحسين وضع الحساب الجاري بزيادة الصادرات او تقليص الواردات ، وتحسين الميزان من خلال الاعتماد على حساب راس المال بزيادة تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر او السندات ، ويبقى بديل آخر وهو تعديل العجز بالاستحواذ على حصة اكبر من وثيقة الذهب والمعروفة بحقوق السحب الخاصة ، والصيغة الحالية لتوزيع حقوق السحب تعطى النسبة الاكبر للدول المتقدمة.

وان تدهور معدل التبادل التجاري من الدول النامية وصعوبات تحسين وضع الحساب الجاري ، يجعل التوجه بشكل اكثر الى التدفقات الدولية للموارد المالية لتغطية متطلبات التنمية في الاجل الطويل ، وتتنوع التدفقات الدولية للموارد المالية بين **مصدرين اساسيين:**

١-**التدفقات المباشرة للاستثمار الاجنبي المباشر** عن طريق الشركات متعددة الجنسيات ، ومحافظ الاستثمارات الخارجية مثل الاوراق المالية والاسهم والسندات من خلال البنك والصناديق المشتركة والشركات.

٢-**المساعدات الاجنبية** مثل المساعدات من الحكومة الوطنية المستقلة ومنح الوكالات المتعددة الاطراف ، ومساعدات المنظمات الغير حكومية وما تعكسه هذه التدفقات من آثار على عملية التنمية يتضح فى التفاصيل التالية:-

**١-الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص والشركات متعددة الجنسيات**

هناك نمو متزايد في الاستثمارات الاجنبية الخاصة في الدول النامية خلال العقود الماضية ، وقد ارتبطت الشركات المتعددة الجنسية[٧٩] بالاستثمار الاجنبي في عمومه والمباشر منه بوجه خاص . وما يجدر ذكره ان هذه الشركات لا تعمل في مجال التنمية فالهدف هو تعظيم الربح ، لذلك فان غالبية توجهها نحو الدول سريعة النمو في جنوب شرق آسيا ، فهي دائما تبحث عن افضل ربحية وغير معنية بالقضايا التنموية : الفقر والبطالة وان كانت تحمل معها تكنولوجيا الانتاج ، وانماط واساليب ادارية وترتيبات تسويقية واعلانية فهي مؤهلة لأنشطة لا تخدم الطموحات التنموية للدول التي تعمل فيها.

وقد اصبح لها مواقع عالمية تبحث عن الفرص في اي مكان بالعالم ، ولدى بعضها حجم مبيعات يزيد عن الناتج المحلي الاجمالي لكثير من الدول ، وفى هذا الاطار قد تتعارض مصالح هذه الشركات مع علاقاتها بالدول المضيفة ، وتنمو بمعدلات اكبر من معدل نمو الصادرات ، والقوة الاقتصادية في الشركات الصناعية الاساسية الناتج عن حجمها الهائل وقوتها الاحتكارية في السوق يكسبها قدرة فرض الاسعار وجنى الارباح من خلال منع المنافسين والسيطرة ، وتاريخيا كانت تركز على انشطة استخراج المواد الاولية والبترول والانشطة الزراعية ولكن الاتجاه الحديث تناول العديد من الانشطة الصناعية والخدمات.

وهناك المؤيدون للاستثمار الاجنبي باعتباره وسيلة لسد الفجوات التي تنشأ بين العرض المحلى من الادخار والنقد الاجنبي والايرادات الحكومية ومهارات راس المال البشرى من جانب وبين المستوى المرغوب فيه من الموارد الضرورية لأهداف النمو والتنمية فإلى جانب تدبير الموارد المالية واقامة المصانع في الدول النامية فإنها تقدم الخبرات والقدرات التنظيمية وتقدم الخبرات التدريبية ، وتجلب المعارف الفنية.

---

( ٧٩) يتم تصنيف الشركات متعددة الجنسية على اساس حجم الموجودات الاجنبية ، ويمكن تصنيفها على اساس المبيعات الاجنبية ، او على اساس عدد العاملين الاجانب . وبغض النظر عن حجم هذه الشركات فهي تمثل قنوات للتدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة في اطار علاقة بين الشركات الام والدولة المضيفة.

وعلى الجانب الآخر يرى المعارضين انها تسهم في اتساع الفجوات فمع تدبير راس المال فإنها تقلل من المدخرات المحلية في قدرتها على المنافسة ، وان كانت تقدم تحسينا في وضع النقد الاجنبي ولكنه سيقل مع الاجل الطويل ، وان المساهمة في ايرادات الدولة المضيفة من ضرائب في الغالب تكون على غير المستوى لما تحصل عليه من امتيازات وان هذه الآراء المعارضة وخاصة في الدول النامية ناتج عن الاثر السلبى على التنمية فى ازدواجية الهيكل الاقتصادي وتعميق مشكلة توزيع الدخل ، والانتاج الذى لا يتلاءم مع طلب غالبية السكان انما يخاطب فئات قليلة ، بالإضافة الى عدم قدرة العديد منها على حل مشكلات البطالة ، ثم تأتي الاثار السلبية في استخدام القوة الاقتصادية بالتأثير على القرارات الحكومية لصالحها وليس لصالح الاتجاهات التنموية ، وقد تضعف من الاقتصاد المحلى وقطاعه الانتاجي من والضغط على المنافسين المحليين لما تملكه من ادوات ومهارات اعلانية لاكتساب الاسواق المحلية والدولية.

هذه الامور تدفع بالكثيرين الى النظر الى اهمية الرقابة الوطنية على الانشطة الاقتصادية المحلية والرغبة في عدم تمكين هذه الشركات من الهيمنة واخضاع الاقتصاد لتبعيتها والامر في كل الاحوال يتطلب دراسة كل حالة والتحقق من مدى تجاوز سلبياتها لمصالح الدول المضيفة لها.

**٢-الاستثمار في المحفظة الاستثمارية**

تشكل حوافظ الاستثمار جانب كبير من مصادر التدفق المالي خاصة مع تزايد التحرير للسوق المالي المحلى للدول النامية ، وتكون حافظة الاستثمار من مشتريات اجنبية للاسهم والسندات وشهادات الودائع والاوراق التجارية .

وهى تحمل معها الكثير من الجدل حول المزايا والعيوب ، فهي زيادة للعوائد من وجهة نظر المستثمرين ولكن التاريخ يحمل من الازمات مثل ازمة المكسيك وانهيار سوق اسهمها عام ١٩٩٥ ، وازمة الاقتصاد الآسيوي عام ١٩٩٧ ، ١٩٩٨.

ومن منظور السياسات لحكومات الدول النامية فإن تقلباتها تخلق اختلالاً في سوق المال وجميع الاقطار ، ومن ناحية اخرى فهي كالشركات المتعددة الجنسيات لعدم الاهتمام بالجانب التنموي.

**٣-المساعدات الخارجية.**

عرفها الاقتصاديين بانها تدفقات رأسمالية الى الدول النامية وتتميز بخاصة الهدف الغير تجارى ، والاتصاف بالشروط التفضيلية بمعدلات الفائدة الميسرة . وقد يكون هذا التعريف غير ملائم لإمكانية احتواء ذلك على المساعدات العسكرية . والتي تخرج من اطار القياس الاقتصادي بطبيعتها . وبذلك فهي تشمل جميع المنح الرسمية والهبات والقروض والتي تتضمن امتيازات سواء اخذت شكل نقدى او اي شكل آخر.

لذلك فإن مشكلة حساب المساعدات يتمثل في عدم امكانية جمع قيم المساعدات مقيدة من قبل الجهات المانحة في خدمات او مشروعات معينة او لاستيراد معدات كثيفة راس المال بما يسهم في مشكلات معدلات البطالة.

ومن جانب آخر ان طرق توزيع المساعدات للتنمية توزع بشكل تحكمي بدوافع الفعلية النسبية للدول النامية ، فيدخلها الاعتبارات السياسية والعسكرية ويتضح ذلك بشكل كبير في المساعدات الثنائية ، اما المساعدات من الجهات المتعددة الاطراف مثل المؤسسات الدولية قد يكون لها مبرراتها.

وبعيداً عن الدوافع الانسانية ومساعدة الدول المانحة بدون توقع فوائد ، فان غالبية المساعدات تفيد في السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية للدول المانحه وتستخدم كأدوات ضاغطة وللعقوبات السياسية على الحكومات لينعكس اثرها على الشعوب الاكثر تضرراً بعيداً عن الاغراض التنموية.

جدول رقم (١٠) نصيب الفرد من المساعدات الانمائية لمجموعه مختارة لافقر دول العالم[٨٠]

| الدولة | السكان % تحت خط الفقر الوطني | نصيب الفرد من صافى المساعدات الانمائية الرسمية |
|---|---|---|
| الكونغو | ٧١ | ٨٧ |
| افريقيا الوسطى | ٦٢ | ٦١ |
| بورندي | ٦٦,٩ | ٦١ |
| زيمباوي | ٧٢ | ٦٤ |
| ليبريا | ٦٣,٨ | ١٨٨ |
| هايتي | ٧٧ | ١٧١ |
| هندراوس | ٦٠ | ٨٠ |
| مدغشقر | ٧٥ | ٢٠ |
| غينيا بيساو | ٦٩ | ٧٣ |
| الدومنيكان | ٧٠,٩ | ٣٧١ |

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ٢٠١٣

وبيانات الجدول توضح مجموعة مختارة من افقر دول العالم ، ومقدار نصيب الفرد منها من صافى المساعدات الانمائية الرسمية ، فالبيانات تشير الى غياب التفسير المنطقي وإيجاد العلاقة بين مستويات الفقر للشعوب وتوزيع المساعدات.

وعليه فان دوافع منح المساعدات ترجع الى سبب رئيسي وهو الاقتصادي التنموي لمعالجة ندرة الموارد المحلية والتغيير الهيكلي ، أو لأسباب سياسية كأغراض السيطرة والتبعية ، او للدوافع الاخلاقية . والدوافع يحددها عديد من العوامل المحتملة وحقيقة اغراضها تكون لدى الدول المانحة

(80) جرى اختيار افقر عشرة دول في العالم بموجب خط الفقر الوطني ، والبيانات مستمدة من البنك الدولي .

**المنظمات الغير حكومية**

وهى تطوعية تعمل من خلال توجيه المنافع الى المنظمات الموجودة في الدول النامية كما تشمل الجماعات الدينية والمؤسسات الخيرية والاتحادات المهنية ، وهى تتمتع بقدر قليل من الالتزامات السياسية ودوافعها غالبا انسانية.

وعليه فإن جميع ما تم مناقشته سواء عن تناقضات أو مبررات أدوار المؤسسات الدولية ، وسياساتها في التعاطي مع الحالة الإنمائية للدول النامية ، ثم الحالة التي عليها العلاقات القائمة بين الدول النامية والمتقدمة ، يعطي في مجمله توصيفاً واضحاً لوجود واقع فعلي عن استمرار العلاقات الغير توازنيه والتي تصب في غالب الامر نحو توجهات ومصالح الدول المتقدمة وعلى خلاف ارادة الدول النامية بقدراتها المحدودة في التفاعل والمنافسة . مما يمهد الى تصور عن حالة متطورة للتبعية بشكل غير تقليدي .

**المبحث الثالث : التبعية بين النقد والتأييد ، ومظاهر الاستمرار**

ان الاستعراض التاريخي لما تناولته افكار مدرسه التبعية ، بين حاله الرواج والانتقادات النظرية والواقعية ، دون الاخذ في الاعتبار تغيرات الظروف الموضوعية والتاريخية ، يقود إلى الخلط في التقييم ، فالمتغيرات والاحداث المعاصرة وبما تحمله من تناقضات لا تنفي مطلقاً استمرار مظاهر التبعية وابعادها بالأطوار الغير تقليديه.

وامتداد لما سبق التعرض له في الفصل التمهيدي ، والاول . باعتبار التبعية والهيمنة الدولية أحد الخصائص التي الجوهرية التي تصنف بها الدول النامية ، وظهور التبعية كمدرسه فكرية مع بداية الستينيات من القرن الماضي ، ثم الانتشار في فترة السبعينيات ، ومع تعاقب النظريات والافكار التي تعارضت معها استمرت حاله التوصيف لمشكلة التبعية بأبعادها المختلفة وتأثيراتها على الدول النامية ، فقد ارتبط اصطلاح التبعية بحالة التخلف ، وفشل الدول النامية في تحقيق التنمية بسبب تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة ، وأن مجموعه المداخل والتحليلات والتي شكلت في مجملها مدرسة التبعية حملت ثلاثة مضامين أساسية وهي : التبعية وعلاقتها بالتخلف ، وعلاقتها بالاستعمار في الماضي والحاضر ، وأسس علاقات التبادل اللامتكافيء بين المركز والاطراف داخل أطر قوانين الرأسمالية . ومن الممكن التوقف على مدى استمراريه التبعية من خلال حالات النقد والتأييد والتغيرات التاريخية ومستجدات الضوابط في العلاقات الدولية .

**اولا : التبعية وحالة النقد والتأييد**

تشكلت افكار كتاب مدرسة التبعية ومنظريها باتفاق حول مجموعة من الحقائق التي تتناول تحليل ظاهرة التخلف في الاطار التاريخي ، وفي شبه اجماع منهم بأن التخلف يرجع الي السيطرة الاستعمارية ، وتشكيل انظمة هياكل الدول النامية كمجتمعات تابعة داخل النسق العالمي ، وقد جاء التركيز على العوامل الخارجية كمسببات للتخلف في رد فعل لرؤية وفكر النظريات الليبرالية حول التخلف نتيجة عوامل داخلية تتعلق بالدول النامية حيث تدني الوعي والقدرات المحدودة والعوامل الطبيعية والجغرافية ، وعدم توافر الشروط الضرورية للتنمية ، في تجاهل للأبعاد التاريخية وبتوصيف ساكن لظاهرة التخلف ودون التوقف على المسببات ، هذا على خلاف تركيز مدرسة التبعية على الجوانب التاريخية .

وقد ورد العديد من التحفظات على آراء مدرسة التبعية ، في تصوير الفترة الاستعمارية وتأثيراتها بشكل مطلق دون ابراز لرد فعل الدول النامية المتمثل في الحركات التحررية ، ودور القوى الوطنية وسعيها في البناء التنموي بعد الاستقلال .

وجاء تشكيك التيارات الفكرية الليبرالية عن جدوى استخدام اصطلاح التبعية[٨١] في تفسير ظاهره التخلف ، وتزعم ذلك المفكر الهندي " سنجاي لال" عن فشل مدرسه التبعية في توصيف الاقتصاديات التابعة ، ولا تقتصر الصفات المنسوبة الى التخلف على تلك الاقتصادات بل توجد في البلدان غير النامية ، وان جهود مدرسة التبعية خرجت بمؤشرات لا تساعد على تفسير ظاهرة التخلف ولم تقدم بديل أمام النظريات الاحرى عن التخلف والتنمية ، وفي هذا الاطار كان رد " الدكتور ابراهيم سعد الدين "عن وجود تجاهل في اختلاف السياق الذي تتحرك بداخله هذه الخصائص ، وأن وجود الصفات المشتركة بين الدول النامية وغيرها لا يؤدي بالضرورة الي وجود نتائج متماثلة ، والعلاقة بين الدول الرأسمالية بعضها البعض لا تحمل شبهة التبعية بخلاف علاقاتها كطرف أقوى مع الدول النامية.

وبذلك فالمدرسة التبعية باعتبارها وليده حال الدول النامية وقدمت تفسيراتها لظاهرة التخلف من وجهة نظر هذه الدول ، نالت الكثير من التأييد ومازالت تعطي التفسيرات المنطقية عن ظواهر الواقع المعاصر ، وقد كانت عرضه للكثير من الانتقادات ايضا امام الفكر الليبرالي ، وصنعت المتغيرات التاريخية صياغات اخرى عن هذا التجاذب السائد.

---

( [81]) د. عواطف عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٤٤.

**ثانيا : التحول التاريخي وتغير الرؤي**

نهاية الحرب الباردة وانهيار الثنائية الدولية فرضت واقعا جديدا في تحليل العلاقات الدولية القائمة ، وعلى المستوى النظري باختلاف معايير واسانيد الادوات التحليلية ، نتيجة التحول الهيكلي والادعاءات عن المحافظة على حقوق الانسان وإرساء القواعد الديموقراطية ، واحترام أسس القانون الدولي الانساني ، والتوجه نحو العولمة كعملية تحول في مجالات الحياة الانسانية المختلفة ، وذلك في ظل اسلوب حكم عالمي بآليات تمكن المجتمع المدني العالمي في نمط من الهيكلة التنظيمية وفي مواجهة الهياكل الرسمية والمؤسسات الحكومية [٨٢]، وفي هذا الاطار كشفت العولمة عن نشأة صياغات جديده تحكم العلاقات الدولية ، وتضمن تحقيق الاهداف التوسعية ، في غطاء الادعاءات والمضامين الاخلاقية والدعوات الانسانية جرى بلورة مفاهيم الشرعية الدولية على انقاض ضعف بنيوى لهيكل العلاقات القائم بشكل يزيد من الفجوة بين الدول القوية والدول الاضعف منها ، ويضمن مصالح وسطوة الاقوى .وفي مسار ما تناوله غلاة فكر العولمة والاحادية القطبية ، توجهت النظرة الى تراجع دور الدولة داخل ظاهرة الاندماج بمنظومة الاقتصاد العالمي ، لتتخلى الدولة عن مظاهر سيادتها لتحقيق متطلبات الاندماج في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتقليص دورها ووظائفها لصالح فعاليات اقوى للمؤسسات الدولية والمالية الاقليمية والعالمية ، واحلال القوة القائمة على اساس القدرات الاقتصادية في ميزان القوى العالمية محل القوة العسكرية ، وان نشر الديموقراطية الليبرالية يساعد على تأسيس النظام العالمي بأسس السلم والامن . واصبح لدى الفكر الليبرالي تصورا لهيمنته على العالم [٨٣] بالأحادية الفكرية بشكل يلغي جميع ما تقدم عليه من ايدولوجيات ونظريات احرى ، وقد افرزت الاحداث وأسس العلاقات الدولية الجديدة ، برامج التكيف والتثبيت وما اطلقه "جون وليام سن" بعبارة "توافق واشنطن" [٨٤] والتي تضمنت في عمومها : ضوابط المالية العامة بخفض الانفاق العام الاجتماعي وزياده الرسوم للخدمات العامة في اطار تطبيق سياسات استرداد التكلفة ، واعادة ترتيب اولويات الانفاق العام بمضمون تراجع الانفاق الحقيقي للمرافق العامة ، الاصلاح الضريبي ، اصلاح نظام الصرف الاجنبي بالتوصل للأسعار التنافسية الموحدة ، تأمين حقوق الملكية ، تفكيك القيود الادارية ، تحرير التجارة الخارجية،الخصخصة ، تحرير الاستثمار الاجنبي ، والتحرير المالي

---

82) د. عبد الناصر جندلي ، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير ، جامعة باتنة ، الجزائر ، ص ٢٣ .

٨٣ ) المرجع السابق ، ص ١٢٢

٨٤) د . ابراهيم العيسوي ، المؤتمر الدولي للمعهد العربي للتخطيط ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٢

.هذا والكثير من مضامين برامج التكيف والتثبيت تناقضت مع واقع الاحداث الدولية ، واستدعت التوجهات الفكرية للحديث عن الامبريالية وأوجه الشبه مع العولمة ، والآليات المستحدثة لترسيخ التبعية .

**ثالثا : استمرار التبعية وفق ضوابط العلاقات الدولية**

على المستوى النظري في التطلع الى بناء العالم الجديد ، وبناء أطر العلاقات الدولية الجديدة جاءت جميع الدعوات مرتكزة على اسس المبادئ الانسانية ، في العدل والمساواة والحرية واحترام حقوق الانسان وإرساء قواعد الديموقراطية ، وقد انعكس ذلك في توجهات التعامل مع الدول النامية وبلورة مفاهيم التنمية البشرية ، ومن ثم صياغة الاهداف الانمائية للألفية [٨٥] .لكن على صعيد الممارسات العملية ظلت مبادئ وقواعد العلاقات الدولية رهينة الخطابات الرسمية ، والخطاب الاعلامي المتداول في المؤتمرات الدولية ، فلم تشهد ساحة مبادئ القانون الدولي إلا الشرعية الدولية التي تصاغ على الواقع الذي يخدم المصلحة العليا الاحادية ، بمنطق القوة والهيمنة للطرف الاقوى على حساب دول العالم الثالث لتخرج من اسر صراعات الحرب الباردة الى الاصطفاف لتلقي املاءات أسس العولمة وآلياتها ، بغض النظر عن ضوابط المصالح والارادة الوطنية .هذا التحول في هيكل العلاقات الدولية مهّد لإلحاق الاهداف الانمائية للدول النامية ضمن ايدولوجية نموذج الليبرالية الاقتصادية الحديثة ، واصبح تحقيق التنمية مشروطا ببرامج التكيف والتثبيت بما يحمل من تناقضات بين الاجراءات والاهداف ، وتقليص القدرات الذاتية للدول النامية وتعجيز عملي للإرادة الوطنية ، وهذا يتضح من :

أ-إن متطلبات القضاء على الفقر والجوع ، تدعو الى عدم تجاهل كثير من مسببات المجاعات الناتجة عن تأجيج الصراعات العرقية ، والحدود السياسية التي خلفتها رواسب الفترات الاستعمارية ، وفي ظل هشاشة بنية القانون الدولي وضعف هيبته الناتجة عن المعايير المزدوجة ، مثل ما حدث في الحروب الافريقية في السنغال ، ليبيريا ،راوندا ، بورندي ، والصومال وغيرها ، وحالات النزوح والهجرة الجماعية .

---

٨٥) الأهداف الانمائية للألفية – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : القضاء على الفقر المدقع والجوع ، التعليم ، المساواة بين الجنسين،مكافحه انتشار الامراض ، تأمين البيئة المستدامة ، تطوير الشراكة العالمية
.

من ناحية اخرى تشير التقارير الدولية الى غياب استراتيجيات مكافحة الفقر لبعض الدول وضعفها في دول اخرى وضعف الموارد المخصصة لتحقيق الاهداف ، فإذا كانت البرامج تتمحور حول إلغاء الدعم الذي يستهدف الطبقات الفقيرة وتقلص من دور القطاعات الحكومية المعنية بغالبية هذه الادوار ، ستكون الاهداف خالية من ادوات تحقيقها .

ب-ان تحقيق الاهداف المتعلقة بالتعليم ، الصحة ، القضاء على انتشار الامراض البشرية ، تخفيض معدلات وفيات الاطفال ، وتأمين البيئة المستدامة . في مجملها تتناقض مع برامج ضوابط الميزانية العامة في خفض العجز بتخفيض الانفاق العام والدعم وقيود المشروطية للمؤسسات المالية العالمية ، وتغييب دور الحكومات اجتماعيا واقتصاديا ، وبدون توازن يتم النظر الى القطاع الخاص باعتباره ركيزة التنمية في تقديم الخدمات العامة بفكر استرداد التكلفة وهو ما لم يكن في حسبان الدول المتقدمة وهي تعيد بناء هياكلها .ج-تطوير الشراكة العالمية من اجل التنمية يؤكد ايضا على دور القطاع الخاص في التنمية متمثلاً في الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر ودور الشركات متعدية الجنسيات . وهو امر إن كان يبدوا جيد لكنه محفوف بكثير من المخاطر ، حيث الضعف في آليات السوق عند الدول النامية، وعدم القدرة على التكيف السريع في تلك المراحل ، وانعدام قدرات التنافس الوطني ، والتشكك حول جدوى التدفقات للاستثمار الاجنبي المباشر والمرهون دائما بمصالح دولية وتوافق مع مصالح فئات بعينها من الاعمال والمال الداخلية ويشير تقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد عن عام ٢٠١٣ الى انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر عن عام ٢٠١٢ بنسبة ١٨% وهذا الانخفاض نتيجة هشاشه الاقتصاد العلمي ، وعدم اليقين المحيط بالسياسات العامة لدى المستثمرين ، وان معدلات العائد على الاستثمار الاجنبي المباشر تمثل ٧% على المستوى العالمي ، ٨% في الاقتصاديات النامية ، ١٣% في الاقتصاديات الانتقالية والصاعدة ، والدول المتقدمة ٥% ، وثلث ايرادات الاستثمار الاجنبي المباشر تحتفظ به الدول المضيفة ، والثلثان في الاوطان الاصلية ، وهذا يعطي انعكاسات توجه الاستثمارات بدوافع العائد والربحية ، ومسألة الاهداف التنموية ومدى تأثير دور الاستثمار الاجنبي في التكوين الرأسمالي للدول النامية تحكمه متغيرات اخرى لا تشترك في دوافع الاستثمار الاجنبي .

جدول رقم (١١) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عام ٢٠١٢ (مليار$ )

| المناطق | تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد | تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر |
|---|---|---|
| العالم | ١٣٥١ | ١٣٩١ |
| ١-الاقتصاديات المتقدمة | ٥٦١ | ٩٠٩ |
| ٢-الاقتصاديات النامية | ٧٠٣ | ٤٢٦ |
| افريقيا | ٤٨ | ١٤ |
| شرق وجنوب اسيا | ٣٤٣ | ٢٧٥ |
| جنوب اسيا | ٤٤ | ٩ |
| غرب اسيا | ٤٩ | ٢٤ |
| امريكا اللاتينية والكاريبي | ٢٤٤ | ١٠٣ |
| الأقيانوسية | ٢ | ١ |
| ٣-اقتصاديات المرحلة الانتقالية | ٨٧ | ٥٥ |
| ٤- الاقتصاديات الصغيرة والضعيفة هيكلياً | ٦٠ | ١٠ |

المصدر : الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي ، عام٢٠١٣

وازاء توجه الحكومات نحو اتباع منهج لوضع قواعد اتفاقيات الاستثمار ، تقدم الاونكتاد مسارات عامة لإصلاح التحكيم الدولي للاستثمار في حل المنازعات وتسويتها والتوافق نحو المسار المفضل لأطراف التعامل . وبالتالي فان الاستثمار الاجنبي وآليه عمل الشركات متعدية الجنسيات ، يستوجب النظر الى مدى دوره الانمائي ، فالأمر لا يعول عليه كثيرا خاصةً في جانب احداث نقلة نوعية في التقنيات المستخدمة لم يتضح بعد في الدول المضيفة ، فالعلاقة القائمة بدوافع ربحيه الاستثمار وتقبل التغير في توجهاتها بحسب مناطق الجذب بأكثرية حجم العوائد ، وقد اشار تقرير الاونكتاد الى ذلك بان نمو الاستثمارات في امريكا الجنوبية كان علي حساب انخفاضها في امريكا الوسطى ، وهو وضع طبيعي في حسابات دوافع الاستثمار ولا **يتفق** بالضرورة مع تحقيق الاهداف التنموية الحقيقية ، إلا بالقاعدة الوطنية التقنية وبناء القدرات التنافسية [٨٦] وبشكل اكثر تحديدا عن الحالة المعاصرة ، فان الاقتصاد العالمي يوصّف اليوم بطابع سلاسل القيمة الحالية

(٨٢) يقول"سنجاي لال" الاستثمار الاجنبي لا يمكن ان يحل محل التنمية الذاتية بل وجود قطاع صناعي ديناميكي وتنافسي هو الذي يجذب استثمار عالي النوعية وبالتالي تحقيق منفعة اكبر

GVC[٨٧] . والتي تشكل الآن نسبة ٨٠%من التجارة العالمية ، وتتجه الانظار لأهميتها في التنمية حيث بلغت ٣٠% من الناتج المحلي للدول النامية ، ١٨% من الناتج للدول المتقدمة ، والأمر هنا يرتبط بمدى نقل التقنيات وبناء المهارات بالإضافة ضرورة التحسب للمخاطر والسلبيات المنعكسة على استقرار المهن والعمالة والتعرض لصدمات التغيرات الخارجية[٨٨] . ومن التعجل التنبؤ لكافة التداعيات الناتجة عنها ولكن الأمر يدعو الى استحضار التشابه مع انشاء مشروعات البنية التحتية[٨٩] وتدفق حركة القروض الدولية من العواصم الاستعمارية في ظل قاعدة الذهب النقدية ، لتحقيق أهدافها في تصريف فوائض منتجاتها وتعميق رقابتها المالية والتجارية والادارية

.

ويستخلص من ذلك ان ما تحمله الايدولوجية الليبرالية في برامج التكيف والتثبيت من تناقضات بين المفترض تحقيقه لأهداف التنمية ، والوسائل المقيدة بضوابط المالية العامة ، وفكره الدولة الرخوة (تعبير اطلقه غورنال ميردال في الستينيات ) ، وآليات الخصخصة ، والاستثمار الاجنبي وقوه الشركات متعدية الجنسية ، وقيود نقل التقنيات الفنية الحديثة ، وما يتم استحداثه لآليات وصيغ مطوره للتبعية ، تجعل البناء الذاتي للدول النامية خارج إطار قدراتها ويدفع بان التبعية ظاهرة التبعية لاتزال باقية من حيث ارتباط مفهومها بالتخلف ، وآليات ترسيخها بالعلاقات الغير متكافئة ، واستعاده الحديث عن الامبريالية بانتهاء الحرب الباردة والتحول الى العولمة في ظل صياغات الشرعية الدولية بمنطق الهيمنة والقوة بما قد يسمح بتعبير "التبعية المشروعة" .

---

(٨٣)يتم في اطارها تبادل السلع والخدمات في عمليات الانتاج المجزأة دوليا، وهي تخضع لتنسيق شركات (عبر الوطنية ) متعدية الجنسية ، وتتأثر بقرارات هذه الشركات ، ويجب حسابها مرة واحده باعتبارها قيمة مضافه في التجارة

(٨٤)في هذا الاطار تطرح الاونكتاد مبادرات نحو التأني في تدابير التجارة والاستثمار ، واسلوب مؤسسي اكبر في التنسيق والتعاون مع وكالات تشجيع التجارة وابرام الاتفاقات للتنمية الصناعية الاقليمية ، واقامة مناطق مستدامة لتجهيز الصادرات

٨٩ ) د . رمزي ذكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، دار المعرفة ، ١٩٨٧، ص ٦٩

.

# الفصل الثالث

# تقييم تطبيقات الاعتماد الذاتي
# وتجنب التبعية في التجربة التنموية

**تمهيد :**

تأخذ جميع الدول النامية مسعيً لتحقيق أهدافها التنموية ، والعمل علي الخروج من تعقيدات مشكلاتها ، والتفاعل مع القضايا الحرجة التي ترتبط بالعملية التنموية وذلك في إطار تحرك لإجراء التحولات الهيكلية اللازمة لمجتمعاتها وبدون معزل عن التغيرات في الوضع الاقتصادي العالمي .وبين ما حققته بعض الدول من نجاحات واخفاقات التجارب الاخرى ، فإن الحكم عن مدي فعالية العملية التنموية وإحداث التغيرات في التطور والتقدم يتطلب أسس ومعايير شاملة تضبط عملية التقييم .ولا تزال مؤشرات التنمية تؤدي الدور الرئيسي في القياس والتقييم . وهذه الأهمية لا تمنع مواجهة الطبيعة الفنية للمؤشرات واختيار أنسبها في ظل التعدد الهائل في مجالاتها وتطورها المتسارع والذي يرتبط بشكل متكامل ويتزامن مع التوسع في مفهوم التنمية .

والتجارب الذاتية التي صعدت ببعض الدول فرضت متغيرها في العملية التنموية عن مدي فعالية النموذج الذاتي لتحقيق أهداف التنمية ، بما يمهد عن تأصيل لما تناولته الآراء النظرية عن أبعاد التبعية وتأثيراتها في التنمية ، ومن جانب آخر فإن المعاناة وعدم قدرة العديد من الدول التخلص من المشكلات المتراكمة يعطي دلالات عن عمق تأثير التبعية ، وصعود هذه الدول ومعاناة الأخرى وإمكانية رؤيته من منظور تأثيرات التبعية يظل قيد التقييم العلمي والدراسات التطبيقية وفق الأسس العلمية المقترحة عن المؤشرات التنموية في عمومها ، ومؤشرات قياس التبعية بشكل خاص.

وتحت عنوان "تقييم تطبيقات الاعتماد الذاتي وتجنب التبعية في التجربة التنموية " يقدم هذا الفصل تناولاً في ثلاثة مباحث أساسية وهي :

المبحث الأول : مدي أهمية المؤشرات في قياس التنمية وأسس اختيارها للحالة الدراسية :

من خلال هذا البحث يتم تناول مدي أهمية المؤشرات في إطار تطورها العلمي ، والأسس المنهجية الواجب إتباعها بما يتناسب مع الحالة الاقتصادية ، واختيار المؤشرات في اطار الحالة الدراسية .

المبحث الثاني : التطبيقات التنموية للدول المختارة في عينة الدراسة

وفى هذا المبحث تم اجراء تحديد عينه الدراسة وتشكيل مجموعه الدول المختارة ، وتحليل بيانات هذه الدول في جزء ين : الاول وفق مؤشرات الحجم والجوانب الهيكلية ، والثاني تناول مؤشرات الاداء .

المبحث الثالث : تقييم تطبيقات العملية التنموية لعينة الدراسة في إطار مؤشرات قياس التبعية

وفيه اجراء التحليل للبيانات وفق مؤشرات التبعية .

**المبحث الأول : مدي أهمية المؤشرات في قياس التنمية وأسس اختيارها للحالة الدراسية**

تم استخدام بعض المؤشرات المختصرة لغرض إجراء المقارنات في الفصل التمهيدي والأهمية المتزايدة لاستخدام المؤشرات في تقييم العملية التنموية ، والتعدد في نوعية المؤشرات بقدر تطور قضايا التنمية ومشتملاتها ، مما يفرض صعوبة حقيقية لاختيار الأنسب منها كمًا ونوعًا وفق الهدف من الدراسة ، وفي هذا تقديم لمراحل التطور العلمي لمؤشرات التنمية ثم منهجيه الاختيار للمؤشرات للحالة الاقتصادية .

**أولاً : التطور العلمي لمؤشرات التنمية :**

مرت الصياغة العلمية والفكرية لمؤشرات التنمية بدراسات متعددة وتأثرت بانتقادات علمية ومنهجية .

فقد كان انتقاد الأسلوب التقليدي مع النصف الثاني من القرن الماضي في قياس التنمية بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج باعتباره مؤشر متحيز لقياس التنمية ولقياس رفاهية المجتمع ، وفي أسلوب مقارنة التنمية بين الدول المختلفة واحتمالية أن يكون مقياساً مضللاً خاصة عندما تكون لدول المقارنة هياكل مختلفة لتوزيع الدخل [٩٠] ، لذا كان هناك مسعي لتصحيح ذلك المقياس من حيث توزيع الدخل وقصوره في التعبير عن معيشة غالبية الفقراء من الدول النامية وتفاوت الدخول فيها ، فأصبح هناك توجه نحو ابتكار أنظمة مختلفة لترجيح معدلات نمو الدخول للفئات المختلفة في شكل أوزان مرجحة لكن الصعوبة ظلت قائمة [٩١] ، حيث أن القياس عن الزيادة في الرفاهية وليس مقياس الرفاهة في حد ذاتها ، بالإضافة إلي صعوبة بيانات توزيع الدخل والتي لا تتوافر بشكل دوري ومستمر مما يميل إلي عدم الدقة .[٩٢]

إلي أن توصلت بعض الدراسات إلي إضافة عناصر أخري يتم إغفالها في الغالب في الحسابات القومية التقليدية[٩٣]

---

( ٩٠) د.ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة د.محمود حسن ومحمود حامد ، دار المريخ ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، صـ٢٣٦

( ٩١) د.إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، صـ١٠١

( ٩٢) حاول (تشتري أو أهلواليا ) تصحيح صيغة حساب معدل النمو للناتج القومي الإجمالي بمراعاة الاعتبارات التوزيعية وعلي ضوء ما يعتبره الناس عدلاً بإعطاء وزن أكبر لنمو دخول الفئات الفقيرة واطلق علي ذلك المقياس المرجح بأوزان الفقر ، ثم اقترح (بكرمان) اجراءات التصحيح التوزيعية استناداً إلي "مفهوم الدخل المكافيء الموزع بالتساوي " ، والذي صاغه (انكستون) لتجنب التقدير الذاتي الذي يدخل في استخدام مقاييس التفاوت (مثل معامل جيني) وحالة تداخل منحنيات لورانز .

( ٩٣) مثل الخدمات المجانية لربات البيوت ، وأنشطة وقت الفراغ والمدفوعات العينية من رعاية صحية وخدمات ترفيهية للعمال ، والنفقات الوسيطة كالمصاريف الشخصية الضرورية للقيام بمهام الوظيفة .

وذلك بغرض التعديل للاقتراب من مفهوم الرفاهية ، فكان هناك اقتراح للمكتب الاحصائي للأمم المتحدة في تركيب سلسلة مكملة للحسابات القومية تخص قياس الاستهلاك الكلي للسكان من حيث الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، والجزء من الانفاق الحكومي الجاري ، وقيمة الدعم ثم مقاييس التلوث البيئي .

وفي ذات الاطار ظهرت محاولات أخري في اعتبار التغييرات التي تطرأ علي الهيكل الاقتصادي[٩٤]

أما من حيث إطار الاختلاف ما بين اهتمامات الدول المتقدمة التي تنحصر في رفع مستوي الرفاهية وتحسين المستوي المعيشي والتي يجوز تعميمها علي اهتمامات الدول النامية في إطار مكونها الاجتماعي ، واين تقع هذه الدول من حيث التقسيم الدولي للعمل ومتطلبات هذا الأمر بقدر من فك الروابط مع النظام العالمي الرأسمالي ، وتحقيق السيطرة علي عملية الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل [٩٥]. وقد كان هناك إسهامات للدراسات العربية من حيث تحديد مجالات لمؤشرات التنمية وإعداد قوائم تفصيلية عن هذه المؤشرات وفق مبادئ عامة لصياغتها.[٩٦]

وحدث التطور الأكثر في تكوين المؤشرات ، بتقديم فكرة عن قياس الرفاهية الاقتصادية بأسلوب التوسع في حذف بعض التكاليف من حساب الناتج المحلي الإجمالي وكذلك إضافة بعض الجوانب ضمن ما يتم تصنيفه بمؤشر التقدم الأصيل [٩٧]

وقدم البنك الدولي اقتراحاً باستخدام المدخل الكلي ، واطلق عليه الإطار الشامل للتنمية ارتباطاً بالعناصر المتصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية ويتضمن مؤشر الاطار الشامل تعبيراً عن التطورات وذلك في أربعة عشر مجالاً .

أما من جانب العوامل التي أدت إلي زيادة القوة التنافسية في الأسواق الدولية وذلك مع انطلاق تطبيق سياسات التحرير والتكيف والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ، أصدرت بعض

---

( ٩٤) الاقتصادي السوفيتي (كوسوف) ١٩٧٩ ، انطلق من فكرة اتخاذ التغير الهيكلي في الاقتصاد كمعيار للتمييز بين النمو والتنمية - فالاقتصاد قد يحقق نمو في الناتج القومي الإجمالي ولا يتضمن ذلك تنمية حقيقية طالما لم يأتي بتغيير محسوس في هيكل الاقتصاد القومي .

( ٩٥) دراسة (ميلز) ١٩٨٠ ، بمشروع الأمم المتحدة عن (أهداف وعمليات ومؤشرات التنمية ) بمؤشرات عن تركز الصادرات وارتباطها بالطلب المحلي ، مدي تشابك قطاعات الاقتصاد مدي الاعتماد علي الواردات ثم مدي مشاركة المنتجين المباشرين في تخصيص الموارد ومؤشرات عن إنتاجية العمل وتطور قوي الإنتاج

( ٩٦) دراسة (د. إبراهيم العيسوي) ١٩٨٤ تتضمن مؤشرات عن الاحتياجات الأساسية ، والمشاركة ، وتأمين الاستقلال والاعتماد علي الذات والتعاون الاقليمي ، والأداء المؤسسي الاقتصادي والأمن الإجتماعي وصيانة البيئة ، والتطورات السكانية ، وقواعد المعلومات ، ثم القضايا التنموية ذات الأهمية الخاصة والجوانب التفصيلية عن هذه المؤشرات .

( ٩٧) د. إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، صـ١٣٥ ، ١٣٨

المؤسسات الدولية مؤشرات مختلفة للتنافسية مثل مؤشر المعهد الدولي لتنمية الإدارة ( IMD 1997,) باستخدام عدد ٢٤٤ مؤشر مقسمة إلي ثمانية مجالات . كما قدم البنك الدولي مجموعة من المؤشرات للقدرة التنافسية فميا يتعلق بخصائص بيئة الأعمال في الدول النامية ارتباطاً بتنمية القطاع الخاص .

وفيما يخص قضايا البيئة فقد تشكل اهتماماً للأطراف الدولية من خلال مؤتمر ، ١٩٩٨ ، بمشاركة كل من الامم المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والبنك الدولي لمتابعة اوضاع البيئة بمجموعة من المؤشرات تنشر ضمن تقارير البنك الدولي.

ومع نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي ، ظهر الكثير من الموضوعات والقضايا التي اخذت بالتوجه نحو التعمق في التحليل بشكل اوسع ، وذلك انعكاساً لوضع الازمات من ناحية وسرعة التطورات من ناحية اخرى. فنهاية القرن الماضي كانت على احداث الازمة الاسيوية للعملة عام ١٩٩٧ وتأثيراتها على العديد من اقتصاديات الدول الاسيوية للعملة عام ١٩٩٧ وتأثيراتها على العديد من اقتصاديات الدول الاسيوية ، وكذلك ازمة الاقتصاد الروسي عام ١٩٩٨ ، والازمة البرازيلية عام ١٩٩٩ ، ليتطور مع هذه الاحداث الجدل والتجاذب ما بين جدوى السوق الحر الكلاسيكي والتوجه نحو المزيد من ترشيد هذه الحرية ، ويتواكب مع ذلك سرعة احداث التطورات والتوجهات مثل العولمة والاتصالات وثورة المعلومات والمنظمات التمويلية والاقليمية.

هذه الاحداث والمتغيرات خلقت المزيد من التوسع في المؤشرات من حيث التحليل والدراسة لتشمل النمو الاقتصادي ، ومشكلات الفقر وتوزيع الدخل ، والسكان والهجرة والبطالة ، والتحضير ، والاستخدام التكنولوجي وتطوراته ، والبيئة ، والصحة والتعليم ، والتجارة الدولية ، والتمويل والمساعدات الاجنبية ، والاستثمارات بأنواعها الداخلية والخارجية ،ومشكلات المديونية واعبائها والعديد من المؤشرات الاخرى وتستمر المؤشرات التنموية كمتغير متصل مع السائد حالياً لدى التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية والجهات المعنية بالدراسة والبحث ، ومن اهم هذه المؤسسات : الأمم المتحدة UN في قاعدة بيانات احصاءات التجارة والسلع والخدمات ، المنظمة الدولية للتجارة والتنمية UNCTAD ، منظمة التجارة العالمية WTO قاعدة بيانات التجارة العالمية ، البنك الدوليWB قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية ، صندوق

النقد الدولي IMF قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي واحصاءات ميزان المدفوعات ، تقرير التنمية البشرية HDI والصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP ، ومنظمة التعاون الاقتصادي OECD.

وقد تختلف المؤشرات الصادرة عن تقارير الجهات المختلفة من حيث التركيز بشكل تفصيلي على جوانب الاختصاص والاهداف لكل جهة ، ولكن الاتفاق في عمومها حول شمولية عملية التنمية .

ومراحل التطور العلمي والتاريخي للمؤشرات التنموية من النواحي الكمية والنوعية توضح عقبات تكوينها وصياغتها حيث العلاقة العضوية بين الظاهرة ومعايير تقيمها ، والتوسع في مفهوم التنمية في اطراد دائم ، ويؤدي بالضرورة الى تعدد وتنوع مؤشرات قياسها ، وهذا التعدد يقود الى صعوبات علميه ومنهجيه من حيث كم البيانات ونوعية المعلومات . والتعددية ايضا تضع قيود الاستخدام في عملية التقييم ، وامكانية الترجيح فيما بينها بالشكل الذي يخرج بأحكام منضبطة عن الظواهر . من ناحية اخرى فإن عقد المقارنات لقيم المؤشرات لدولة ما مع القيم المناظرة لها في فترات سابقة تستلزم توافر المعلومات بشكل دائم ،و وجود قيم معيارية عامة أو قيم مناظرة لدول اخرى وباعتبار التحفظ في تماثل الظروف لدى دول المقارنة .

**ثانيا : اختيار المؤشرات في اطار الحالة الدراسية**

إن اختيارا مناسبا للمؤشرات الدالة على حالة الظاهرة قيد الدراسة يتطلب اولا تحديد المؤشرات ذات الصلة بظاهرة الدراسة والقضايا التي ترتبط بها من بين المؤشرات الواردة بالمؤسسات الدولية للثقة في محتوى قواعد البيانات ونوعيتها ، ومن ثم المفاضلة الترجيحية بينها على اساس تجنب الكثافة العددية التي تصعب من استخدامها وفق شموليه المؤشر وشيوع استخدامه لدي المؤسسات المعنية ، والتبسيط لتجنب الصعوبة الناشئة عن التعدد ونسبية تقدير الظواهر .

وعليه يمكن حصر الدراسة في جانبين :

١-التجارب الذاتية وفعاليتها في عملية التنمية وواقعها الحقيقي في منظومة الاقتصاد العالمي ، وذلك من خلال النجاحات التي حققتها بعض الدول ( الصاعدة ) واضافت مفهوم جديد عن التقدم .

٢-استمرار المعاناة وفقدان القدرة للعديد من الدول النامية في التخلص من المشكلات المتراكمة ، وهي تمثل حقيقة ظاهرة في واقع الاقتصاد العالمي .

وكلا الحالتين تقدم تأصيل عن الآراء النظرية في ابعاد التبعية وتعطى الدلالة على عمق تأثيراتها ، ومدى التثبت من صحة هذه الدلالات والتأثيرات يعتمد على دقة التقييم العلمي وفق ما تحققه الدراسات التطبيقية من نتائج ، ويلزم لإجراء هذه الدراسات تحديد مؤشرات التنمية بشكل عام عن حالة الدراسة ومن ثم تحديد لمؤشرات قياس التبعية وتأثيراتها على عملية التنمية. بعدد مناسب من المؤشرات في اطار اهمية محددة وعدم الخروج عن متطلبات الحالة الدراسية ، ويمكن بلورة ذلك في جانبين اساسيين للدول المختارة في الدراسة وهما:

**أ- مدى تحقيق قيم واهداف عملية التنمية.**

ان التعرف على مدى وحجم المشكلات التي تواجه الدول النامية ، وتوصيف حالتها في اطار من المقاييس الكمية والنوعية ، يمثل بناء اً اساسياً لتعظيم قيمة التنمية وتحقيق اهدافها ، والقيم الجوهرية لعملية التنمية تتشكل في توفير الحاجات الاساسية لمقومات الحياة ، وتقدير واحترام الذات وامتلاك الثقة ، ثم الحرية وحق الاختيار والتحرر من القيود . وتحقق هذه الاهداف مشروط بتجاوز المشكلات التي تشترك فيها غالبية الدول النامية من حيث مشكلات مستوى المعيشة حيث انخفاض نصيب الفرد من الدخل والتفاوت وعدم المساواة ، وظاهرة الفقر المطلق ، والافتقار الى السكن المناسب ، وتردى الخدمات الصحية ، وارتفاع معدلات وفيات الاطفال ، والشعور بالإحباط ومشكلات الصحة وسوء التغذية والمرض ، والمشاكل التعليمية بأبعادها المختلفة.

هذا بالإضافة الى مشكلات انخفاض مستويات الانتاجية ، وارتفاع معدلات البطالة ، والمعدلات السكانية المرتفعة، ومدى الاعتماد على الانتاج الزراعي والصادرات الاولية كمصدر للتدفقات المالية ، والافتقار في الغالب الى الاطر المؤسسية والقانونية التي توفر مناخ اقتصاديات السوق وعدم كفاءة البنى الاساسية من خدمات ، بالإضافة الى مشكلة الهيمنة في العلاقات الدولية .

**ب- الاختلافات الهيكلية بين الدول**

ومجمل الخواص التي تشترك فيها غالبية الدول النامية تتشكل داخل اطار فرضية وجود التباين الهيكلي بينها فلا يمكن اجراء تعميماً في الحديث عن كافة الدول في ظل اختلاف حجم الدول المادي وعدد السكان وما لذلك من تأثيرات مهمة في تحديد الفروق سواء من توافر الموارد او المشاكل الناجمة عن الترابط الوطني والتوازن الاقليمي ، ويسرى الكلام ايضاً على الخلفية التاريخية والاستعمارية وتأثير القوى الاستعمارية على تشكيل الهيكل المؤسسية للدول النامية ، ويتضح الاختلاف الهيكلي ايضاً بالنظر الى الموارد المتوافرة والتكوين الاجتماعي من حيث صلاحية اراضي الزراعة ووجود الموارد المعدنية وتأثيرات المناخ والبيئة الثقافية والحضارية ، وبالتالي فان استراتيجيات التنمية تختلف من دولة الى اخرى اعتماداً على طبيعة الهيكل الاقتصادي بالاعتماد على الزراعة او الصناعة او مستوى الاعتماد على التجارة الخارجية والجوانب الفنية وانماط الاستهلاك والنظم التعليمية والثقافية ولا يمكن اغفال الهيكل السياسي المتمثل في مجموعات القوى واصحاب المصالح والاتحادات التجارية.

**وفى ضوء ذلك امكن ترتيب المؤشرات المتبعة في الدراسة على النحو التالي:-**

**١) مؤشرات الحجم والجوانب الهيكلية ملحق رقم (١)**

**٢) مؤشرات عن المشكلات ومستوى الاداء ملحق رقم (٢)**

**٣) مؤشرات قياس التبعية ملحق رقم (٣)**

## المبحث الثاني :التطبيقات التنموية للدول المختارة في عينة الدراسة

### اولا: تحديد عينة الدراسة

ان مدى سلامة التحليل والتقييم في الدراسة التطبيقية يتوقف على تحديد الدول المختارة في الدراسة (العينة المختارة) وباهتمام آخر لا يوجد قاعدة موحدة أو تحديد مطلق لتصنيفات الاقتصاديات النامية والمتقدمة [٩٨] ، ويشير اليها تقرير صندوق النقد الدولي بمفهوم المعايير الصارمة للتصنيف [٩٩] .

وهذا الاختلاف النسبي للتصنيف يتفق مع طبيعة المتغيرات الاقتصادية للدول ، وينعكس ذلك في تحديد مفردات العينة والتي استلزمت قدراً من البساطة والوضوح في التقسيم

وباتباع التقرير الدوري للاونكتاد الصادر عن عام ٢٠١٣ ، والذى يشمل اقتصاديات دول واقاليم العالم في تقسيم جغرافي موزع في ثلاثة تحديدات اساسية : الدول المتقدمة ، الدول الانتقالية (كومنولث الدول المستقلة) ، والدول النامية . وهذا التحديد الجغرافي يوفر شرط التجانس وعدم التداخل بما يسمح باتباع طريقة العينة الطبقية [١٠٠] كالتالي :

مجتمع الهدف بعدد ٢١٧ لجميع الدول والاقاليم الواردة بالتقرير ، منها ٤٢ متقدمة ، والباقي بعدد ١٧٥ عن الاقتصاديات النامية والانتقالية والتي تمثل مجتمع العينة وتقسيمها في التالي :

١- افريقيا : شرق ، وسط ، شمال ، جنوب ، غرب : بعدد ٥٤

٢- الامريكتين : الكاريبي ، الوسط ، الجنوب : بعدد ٤١

٣- آسيا : شرق ، جنوب ، جنوب شرق ، غرب ، آسيا الوسطى : بعدد ٤٣.

٤- اوقيانوسيا : بعدد ١٦

٥- الدول الانتقالية (الكومنولث) : بعدد ٢١

---

( ٩٨) تختلف توجهات التصنيف لاقتصاديات دول العالم لدى المؤسسات الدولية: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP ، البنك الدولي WB ، صندوق النقد الدولي IMF.

( ٩٩) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ، الملحق الاحصائي ، ٢٠١٣ ، ص ١٣٧.

( ١٠٠) يقسم المجتمع الى طبقات متجانسة وغير متداخلة بموجب التقسيم الجغرافي ، وبموجب هذا التقسم تؤخذ عينة عشوائية بسيطة من كل طبقة ، وحجم كل من هذه العينات الجزئية يعتمد على نسبة صفتها في المجتمع الاحصائي.

وبافتراض عينة قدرها١٥% من مجتمع العينة للدول والاقاليم [١٠١] المدرجة بالتقرير يبلغ عدد مفردات العينة٢٦ [١٠٢]

$$n = (٥٤ + ٤١ + ٤٣ + ١٦ + ٢١) * \frac{15}{100} = ٢٦$$

افريقيا $n_1 = ٢٦ * \frac{54}{175} = ٨$

الأمر يكتين $n_2 = ٢٦ * \frac{41}{175} = ٦$

آسيا $n_3 = ٢٦ * \frac{43}{175} = ٧$

أوقيانوسيا $n_4 = ٢٦ * \frac{16}{175} = ٢$

كومنولث $n_5 = ٢٦ * \frac{21}{175} = ٣$

واختيار مفردات كل عينة جزئية بطريقة العينة العشوائية البسيطة ، بموجب جدول الارقام العشوائية [١٠٣] . ملحق رقم ٤

---

( [١٠١]) بيان الدول والاقاليم بموجب تقرير الاونكتاد ، ملحق رقم ٤.

( [١٠٢]) د. محمد صبحى ابو صالح ، د. عدنان محمد عوض ، مقدمة في الاحصاء ، مبادئ وتحليل باستخدام SPSS ، جامعة اليرموك ، والاردنية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٧٦-١٧٧

( [١٠٣]) د. موارى ر . شبيجل ، سلسلة ملخصات شوم ،الاحصاء ، ٢٠٠١ ، ص ٥٣٩

جدول رقم (١٢)الدول المختارة بالعينة في تصنيف المؤسسات الدولية

| الدولة او الاقليم | UNCTAD | | WB | IMF | | | UNDP | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجغرافى | التصنيف | مستوى الدخل | الجغرافى | التصنيف | مركزخارجي | HDI | الترتيب |
| سيشل | شرق افريقيا | نامية | شريح عليا متوسطة الدخل | جنوب الصحراء | نامية | مدين | ٠,٨٠٦ | ٤٦ |
| جنوب افريقيا | جنوب افريقيا | نامية | شريح عليا متوسطة الدخل | جنوب الصحراء | صاعدة | مدين | ٠,٦٢٩ | ١٢١ |
| بورندى | شرق افريقيا | نامية | منخفضة الدخل | جنوب الصحراء | نامية | مثقل | ٠,٣٥٥ | ١٧٨ |
| الجابون | وسط افريقيا | نامية | شريحةعليا متوسطة الدخل | جنوب الصحراء | نامية | دائن | ٠,٦٨٣ | ١٠٦ |
| موريتانيا | غرب افريقيا | نامية | شريحةدنيا متوسطة الدخل | الشرق الاوسط | نامية | مثقل | ٠,٤٦٧ | ١٥٥ |
| الجزائر | شمال افريقيا | نامية | شريح عليا متوسطة الدخل | شرق اوسط | نامية | دائن | ٠,٧١٣ | ٩٣ |
| نيجريا | وسط افريقيا | نامية | شريحةدنيا متوسطة الدخل | جنوب الصحراء | نامية | دائن | ٠,٤٧١ | ١٥٣ |
| مصر | شمال افريقيا | نامية | شريحةدنيا متوسطة الدخل | شرق اوسط | نامية | مدين | ٠,٦٦٢ | ١١٢ |
| كوستاريكا | وسط امريكا | نامية | شريحةعليا متوسطة الدخل | وسط امريكا | نامية | مدين | ٠,٧٧٣ | ٦٢ |
| هايتي | الكاريبى | نامية | شريحةعلياmنخفضة الدخل | الكاريبى | نامية | مثقل | ٠,٤٥٦ | ١٦١ |
| البرازيل | جنوب امريكا | نامية | شريحةعليا متوسطة الدخل | جنوب امريكا | صاعدة | مدين | ٠,٧٣٠ | ٨٥ |
| المكسيك | وسط امريكا | نامية | شريحةعليا متوسطة الدخل | الكاريبى | صاعدة | مدين | ٠,٧٧٥ | ٨١ |
| اوروجواى | الكاريبى | نامية | عالية الدخل | جنوب امريكا | صاعدة | - | ٠,٧٩٢ | ٥١ |
| ش شيلى | جنوب امريكا | نامية | عالية الدخل | آسيا | صاعدة | مدين | ٠,٨١٩ | ٤٠ |
| فيتنام | ج شرق اسيا | نامية | شريحة دنيا متوسطة الدخل | شرق اوسط | صاعدة | مدين | ٠,٦١٧ | ١٢٧ |
| الاردن | وسط اسيا | نامية | شريحةعليا متوسطة الدخل | آسيا | نامية | مدين | ٠,٧٠٠ | ١٠٠ |
| بنجلاديش | جنوب اسيا | نامية | منخفضة الدخل | آسيا | نامية | مدين | ٠,٥١٥ | ١٤٦ |
| سرى لانكا | جنوب اسيا | نامية | شريحةدنيا منخفضة الدخل | آسيا | نامية | مدين | ٠,٧١٥ | ٩٢ |
| بوتان | جنوب اسيا | نامية | شريحةدنيا منخفضة الدخل | آسيا | نامية | مدين | ٠,٥٣٨ | ١٤٠ |
| ماليزيا | ج شرق اسيا | نامية | شريحةعليا متوسطة الدخل | شرق اوسط | صاعدة | دائن ص | ٠,٧٦٩ | ٦٤ |
| افغانستان | شرق اسيا | نامية | منخفضة الدخل | اسيا | نامية | مثقل | ٠,٣٧٤ | ١٧٥ |
| فان واتو | اوقيانوسيا | نامية | شريحة دنيا متوسطة الدخل | | نامية | مدين | ٠,٦٢٦ | ١٢٤ |
| كيريباتى | اوقيانوسيا | نامية | – | - | - | - | ٠,٦٢٩ | ١٢١ |
| اذ اذربيجان | آسيا المستقلة | نامية | شريحةعليا متوسطة الدخل | كومنولث | نامية | دائن | ٠,٧٣٤ | ٨٢ |
| م مقدونيا | اوربا المستقلة | نامية | شريحة دنيا متوسطة الدخل | كومنولوث | نامية | مدين | ٠,٧٤٠ | ٧٨ |
| أ ألبانيا | اوربا المستقلة | نامية | شريحة عليا | كومنولوث | نامية | مدين | ٠,٧٤٩ | ٧٠ |

وبإعادة ترتيب مفردات العينة بشكل اكثر اتساقاً مع تصنيف صندوق النقد الدولي ، دول الاسواق الصاعدة ، الدول النامية ، وباعتبار تصنيفات البلدان للبنك الدولي ونصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي ، ثم تصنيف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في بيانات مؤشر التنمية البشرية HDI بالنسبة وترتيب الدول وخط الفقر الوطني وذلك بجدول رقم (١٢)

موجبه اصبح تقسيم عينة الدول المخاره الى : عدد ٧ اقتصاديات الاسواق الحرة بنسبة ٢٧% من العينة ، عدد ١٩ (اقتصاديات الدول النامية) بنسبة ٧٣% من العينة ، وتقسم الدول النامية الى عدد ٦ من الشريحة العليا متوسطة الدخل ، وعدد ٩ من الشريحة الدنيا متوسطة الدخل ، وعدد ٤ منخفضة الدخل.

والترتيب لشرائح الدخل فى تصنيف البنك الدولى محسوب الحدود الدنيا والقصوى المقررة لفئات الدخل بموجب نصيب الفرد من الدخل القومى المحسوب بمعامل القوة الشرائية بالدولار [١٠٤] .

ومعامل الارتباط الخطى للمتغيرات الكمية الواردة بجدول رقم (١٢) بين نصيب الفرد من الدخل ، ومؤشر التنمية البشرية . يعطى ارتباطا طردى بواقع ٤٦% للشريحة العليا متوسطة الدخل ، ٨٣% للشريحة الدنيا متوسطة الدخل ، ٩٨% للشريحة منخفضة الدخل.

(١٠٤) بيانات البنك الدولى ، بيانات البلدان ، ٢٠١٣

جدول رقم (١٣) ترتيب عينة الدول المختارة بموجب تصنيف صندوق النقد الدولي

| اسم الدولة أو الاقليم | تصنيف IMF صندوق النقد الدولي | | | تصنيف WB البنك الدولي | | تصنيف UNDP البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تصنيف | ملاحظات | صافي المركز | GNI | التصنيف | مؤشرات النسبة | HDI الترتيب | خط الفقر الوطني مسوحات 2002-2006 |
| شيلي | صاعدة | | مدين | 14310 | عالية الدخل | 0.819 | 40 | - * |
| أورجواي | صاعدة | | - | 13580 | عالية الدخل | 0.792 | 51 | 18.06 * |
| البرازيل | صاعده | | مدين | 11630 | شريحه عالية ومتوسطة | 0.730 | 85 | 21.4 * |
| ماليزيا | صاعده | | دائن | 9820 | شريحة عالية متوسطة | 0.769 | 61 | - |
| المكسيك | صاعده | | مدين | 9640 | شريحة عليه متوسطة | 0.775 | 61 | 51.3 |
| جنوب أفريقيا | صاعده | | مدين | 7610 | شريحة دنيا متوسطة | 0.629 | 121 | 23 |
| فيتنام | صاعده | | مدين | 1550 | شريحة عليا متوسطة | 0.617 | 127 | 28.9 |
| سيشل | ناميه | | مدين | 1550 | شريحة عليا متوسطة | 0.806 | 46 | - |
| الجايرين | نامية | | دائن | 10040 | شريحة عليا متوسطة | 0.683 | 106 | - |
| كوستاريكا | ناميه | | مدين | 8820 | شريحة عليا متوسطة | 0.773 | 62 | - |
| أذربيجان | ناميه | | دائن | 6220 | شريحة عليا متوسطة | 0.734 | 82 | 15.8 * |
| الجزائر | ناميه | مصدره للنفط | دائن | 5026 | شريحة عليا متوسطة | 0.713 | 93 | - |
| الأردن | ناميه | | مدين | 4670 | شريحة عليا متوسطة | 0.700 | 100 | 13.3 |
| مقدونيا | ناميه | | مدين | 5026 | شريحة دنيا متوسطة | 0.740 | 78 | 19 |
| ألبانيا | ناميه | | مدين | 4030 | شريحة دنيا متوسطة | 0.749 | 70 | 12.4 |
| فان واتو | ناميه | | مدين | 3000 | شريحة دنيا متوسطة | 0.626 | 124 | - |
| مصر | ناميه | | مدين | 2980 | شريحة دنيا متوسطة | 0.662 | 112 | 22 |
| سرى لانكا | ناميه | | مدين | 2920 | شريحة دنيا متوسطة | 0.715 | 92 | 8.9 |
| كبرياتي | ناميه | | - | 2520 | شريحة دنيا متوسطة | 0.629 | 121 | - |
| بوتان | ناميه | | - | 2420 | شريحة دنيا متوسطة | 0.538 | 140 | 23.2 |
| نيجيريا | ناميه | مصدره للنفط | دائن | 1440 | شريحة دنيا متوسطة | 0.471 | 153 | 54.7 |
| موريتانيا | ناميه | | مثقله | 1110 | شريحة دنيا متوسطة | 0.467 | 155 | 42.0 |
| بنجلادش | ناميه | | مدين | 840 | منخفضة الدخل | 0.515 | 146 | 31.5 |
| هابيتي | ناميه | | مثقله | 760 | منخفضة الدخل | 0.374 | 175 | - |
| افغانستان | ناميه | | مثقله | 680 | منخفضة الدخل | 0.374 | 175 | - |
| بورندي | ناميه | | مثقله | 240 | منخفضة الدخل | 0.355 | 178 | 66.9 |

المصدر:

(١) آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، 2013.

(٢) تصنيف البلدان، البيانات، البنك الدولي، 2013.

(٣) تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،

**ثانياً : تحليل البيانات :**

**١-مؤشرات الحجم والجوانب الهيكلية**

جدول رقم(١٤ ) مؤشرات الحجم والجوانب الهيكلية لعينة الدول المختارة

| اسم الدولة أو الاقليم | تعداد السكان بالمليون | الكتلة السكانية شخص/كيلومتر | نصيب الفرد من اجمالي الدخل المحلي بالألف$ | الصادرات% نسبة من الناتج | الواردات %نسبة من الناتج | القيمة المضافة %نسبة من الناتج المحلي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | الزراعة | الصناعة |
| شيلي | 17,46 | 23 | 15.272 | 34 | 34 | 9 | 36 |
| أورجواي | 3.395 | 19 | 13.191 | 26 | 30 | 8 | 25 |
| البرازيل | 198.7 | 23 | 10.278 | 13 | 14 | 5 | 26 |
| ماليزيا | 29.24 | 88 | 13.672 | 87 | 75 | 10 | 41 |
| المكسيك | 120.8 | 61 | 12.776 | 33 | 34 | 4 | 36 |
| جنوب أفريقيا | 51.19 | 42 | 9.678 | 28 | 31 | 3 | 28 |
| فيتنام | 88.78 | 283 | 3.013 | 80 | 77 | 20 | 39 |
| سيشل | 87.78 | 190 | 23.172 | 45 | 98 | 2 | 14 |
| الجابون | 1.633 | 6 | 13,998 | 57 | 31 | 4 | 62 |
| كوستاريكا | 4,805 | 93 | 10.732 | 38 | 42 | 6 | 25 |
| أذربيجان | 9.298 | 111 | 8.89 | 54 | 26 | 5 | 63 |
| الجزائر | 38.48 | 16 | 7.643 | 37 | 28 | 9 | 49 |
| الأردن | 6.318 | 70 | 5.269 | 44 | 74 | 3 | 30 |
| مقدونيا | 2.106 | 83 | 9.451 | 53 | 76 | 11 | 26 |
| ألبانيا | 3.162 | 115 | 7,861 | 31 | 49 | 18 | 16 |
| فان واتو | 0.247 | 20 | 4.062 | 48 | 51 | 25 | 11 |
| مصر | 80.72 | 80 | 5.547 | 17 | 26 | 14 | 39 |
| سرى لانكا | 20.33 | 333 | 4.929 | 23 | 36 | 11 | 31 |
| كيريباتي | 100.8 | 123 | 2.220 | 11 | 106 | - | 8 |
| بوتان | 0.742 | 19 | 5.096 | 35 | 53 | 17 | 44 |
| نيجيريا | 168.8 | 180 | 222 | 55 | 23 | 33 | 44 |
| موريتانيا | 3.792 | 4 | 2.255 | 58 | 94 | `7 | 49 |
| بنجلاديش | 154,7 | 1174 | 1.598 | 23 | 32 | 18 | 28 |
| هايتي | 10.17 | 364 | 1.034 | 13 | 48 | - | - |
| افغانستان | 29.82 | 45 | 1.083 | - | 39 | 25 | 22 |
| بورندي | 9.85 | 372 | 0.533 | 9 | 37 | 41 | 17 |

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2013.

تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2013

جدول رقم (١٥) تابع مؤشرات الحجم والجوانب الهيكلية لعينة الدول المختارة

| اسم الدولة أو الاقليم | القوى العاملة بالمليون | البطالة بين الرجال والنساء | | معدل الأمية | مؤشر التنمية البشرية HDI | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | نسبة من الرجال | نسبة من النساء | | المرتبط بالدخل | غير مرتبط بالدخل |
| شيلي | 8.3 | 6 | 9 | 1.4 | 0.819 | 0.863 |
| أورجواي | 1.7 | 5 | 8 | 8.9 | 0.792 | 0.829 |
| البرازيل | 103.2 | 5 | 9 | 9.7 | 0.730 | 0.755 |
| ماليزيا | 12.4 | 3 | 3 | 6.9 | 0.769 | 0.791 |
| المكسيك | 50.7 | 5 | 5 | 6.9 | 0.755 | 0.805 |
| جنوب أفريقيا | 18.3 | 22 | 28 | 11.3 | 0.629 | 0.608 |
| فيتنام | 51.9 | 2 | 2 | 6.8 | 0.617 | 0.686 |
| سيشل | - | - | - | 8.2 | 0.806 | 0.808 |
| الجابون | 0.6 | - | - | 11.6 | 0.683 | 0.668 |
| كوستاريكا | 2.2 | 6 | 10 | 3.8 | 0.773 | 0.816 |
| أذربيجان | 4.6 | 5 | 6 | 0.2 | 0.734 | 0.780 |
| الجزائر | 11.9 | 8 | 17 | 27.4 | 0.713 | 0.755 |
| الأردن | 1.7 | 11 | 21 | 7.4 | 0.700 | 0.766 |
| مقدونيا | 1.0 | 32 | 31 | 2.7 | 0.740 | 0.777 |
| ألبانيا | 1.4 | 13 | 16 | 4.1 | 0.749 | 0.807 |
| فان واتو | 1 | 4 | 5 | 17.4 | 626٠0 | 0.672 |
| مصر | 26.6 | 9 | 23 | 28 | 0.662 | 0.702 |
| سرى لانكا | 8.6 | 3 | 7 | 8.8 | 715٠0 | 0.792 |
| كيريباتي | - | - | - | - | 0.629 | 0.701 |
| بوتان | 0.4 | 2 | 5 | 47.8 | 0.538 | 0.516 |
| نيجيريا | 51.2 | - | - | 38.7 | 0.471 | 0.482 |
| موريتانيا | 1.2 | 24 | 44 | 42 | 0.467 | 473٠0 |
| بنجلاديش | 74.5 | 4 | 7 | 43.2 | 0.515 | 0.567 |
| هايتي | 4.2 | - | - | 51.3 | 0.456 | 0.521 |
| افغانستان | 7.3 | - | - | - | 0.374 | 0.393 |
| بوروندي | 4.4 | - | - | 32.8 | 0.355 | 0.423 |

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2013.

تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2013.

**تحليل البيانات :**

تعكس مؤشرات الحجم حاله الاختلافات الهيكلية بين الدول المختارة والحجم المادي للدولة وحجم السكان والمتغيرات الأخرى تشكل في مجموعها محددات هامة للتعرف على التباين الهيكلي ومدى تأثير ذلك على مجهودات التنمية.

واختلافات الحجم والموارد وتكوين الهيكل الاقتصادي ظاهر مؤكده بين الدول، وتتعلق جهود التنمية بالموارد البشرية . ويعد التنوع ما بين دول محدودة أو كثيفة السكان تدخلاً له أهمية فالدول ذات الحجم الكبير قد يتوافر لها وفره في الموارد واتساع في حجم السوق بما يحقق جانب كبير من متطلبات التنمية، وتوافر الموارد المادية والموارد البشرية بأبعاد التكوين والمستوى المهاري والثقافي شرط ضروري للتنمية و ليس كافي فهذه الدول عرضه لمشكلات ترتبط بالتركيبة السكانية وعوامل التوافق الوطني وتقلبات الموارد الاقتصادية وفي إطار تحليل البيانات باختيار الدول الأكبر حجمًا في الدول المختارة وهي على الترتيب البرازيل ونيجيريا وبنجلاديش والمكسيك.

جدول رقم (١٦) تحليل مقارن لمؤشرات الدول الأكبر حجما في عينة الدول المختارة

| | عدد السكان بالمليون | الكثافة السكانية | القوى العاملة بالمليون | الأمية % من السكان | مؤشر التنمية البشرية | | صادرات % من الناتج | واردات % من الناتج | القيمة المضافة % من الناتج | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | نسبة | ترتيب | | | زراعة | صناعة |
| البرازيل | ١٩٨,٧ | ٢٣ | ١٠٣,٢ | ٩,٧ | ٠,٧٣٠ | ٨٥ | ١٣ | ١٤ | ٥ | ٢٦ |
| نيجيريا | ١٦٨,٨ | ١٨٠ | ٥١,٢ | ٣٨,٧ | ٠,٤٧١ | ١٥٣ | ٥٥ | ٢٣ | ٣٣ | ٤١ |
| بنجلادش | ١٥٤,٧ | ١١٧٤ | ٧٤,٥ | ٤٣,٢ | ٠,٥١٥ | ١٤٦ | ٢٣ | ٣٢ | ١٨ | ٢٨ |
| المكسيك | ١٢٠,٨ | ٦١ | ٥٠,٧ | ٦,٩ | ٠,٧٧٥ | ٦٤ | ٣٣ | ٣٤ | ٤ | |

المصدر : البيانات والمؤشرات جدول رقم ١٤ ، ١٥

**١-الحجم والتركيبة السكانية**

الاقتصاديات الأربعة من الدول ذات التعداد السكاني الكبير وبانعكاسات العوامل الجغرافية يتضح :

أ- بنجلاديش في جنوب شرق آسيا تحوطها الهند من جميع الجهات ، ماعدا الجنوب ساحل البنغال ، ولديها وفرة في المياه ، والتركيبة السكانية اكثر تقارباً ، الغالبية العظمى من المسلمين ، واقليات الديانات الاخرى آمنة بشكل كبير . ومعظم السكان من القرويين .حجم القوى العاملة يزيد في بنجلاديش زيادة كبيرة نتيجة التزايد السكاني ، فهي اكثر عرضه لمشكلات البطالة ، وحيث الطبيعة الجغرافية والمناخية شكلت منها دولة زراعية بالمقام الاول ويعمل اكثر من ثلثي القوى العاملة في مجال الزراعة ، الى جانب عمل اكثر من ٣ ملايين في الصناعة وخاصة في صناعة الملابس ولكن تعمل بتوجهات جيدة نحو التنمية البشرية ، والعوائق المناخية مثل كثرة الاعاصير والفيضانات تؤثر سلباً على الانتاجية ومشكلات البطالة ، من ناحية اخرى تتصف العمالة بأنها غير ماهرة وتعاني بشكل كبير من الامية تقارب نصف السكان ، وان كان لديها توجهات جيدة نحو التنمية البشرية.

ب- البرازيل تعد خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة ، وتجاور العديد من دول امريكا اللاتينية ، ولديها من السواحل الممتدة بحوالي ٧٥٠٠ كيلو متر ، وتعدد طبوغرافي ووفرة المياه وتنوع في الموارد الطبيعية ونصف المساحة تقريباً مغطى بالغابات ، والغالبية من السكان يعيشون في المدن والتجمعات الحضرية ، وقد شهدت صراعات قديمة بين الاوروبيون والأفارقه والسكان الأصليين ، وأكثر من نصف السكان من الاصول الأوربية ، وحوالي ٤٠% من البشرة البنية من تزاوج البيض بالافارقة والهنود الأصليين ، ٦% من الأفارقة السود ونسبة قليلة من المهاجرين من أصول آسيوية وعربية وغيرهم ، وكما تلعب الفوارق الاجتماعية دورها في توصيف الحالة السكانية .

وتتميز البرازيل بأنها تحتل المرتبة السادسة من حجم القوى العاملة بما يتجاوز ١٠٠ مليون عامل موزعين على القطاعات المختلفة بين الزراعة بحوالي ربع القوى العاملة بالإضافة الى القطاع الرعوي واستوعب القطاع الصناعي حجماً كبيراً من العمالة .

ج- المكسيك تقع الي جنوب الولايات المتحدة الامريكية ، وسواحلها من الغرب والجنوب على المحيط الهادي وخليج المكسيك ، وتتنوع فيها الموارد الطبيعية ، وهي مجتمع مختلط عرقياً من اصول أوربية ، والمهاجرين ، والسكان الاصليين ، ولكنه يأخذ طابع ثقافي متقارب ، وتمثل اكبر مصدر للهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية ٩% من مواليد المكسيك يعيشون فيها وما يقرب من ٣٠% مليون امريكي ترجع الى أصول مكسيكية ، وقد يكون الارتباط الحدودي أهم محددات هذه العلاقة .وقد واجهت عمليات هجرة بشكل كبير من القرى الى المدن بحثا عن العمل بشكل خاص مع تطور القطاع الصناعي ، وتنخفض فيها نسبه الأمية مقارنة بالدول الاخرى .

د- نيجيريا تقع في غرب افريقيا وتطل في جنوبها على خليج غانا ، ومن الشرق الكاميرون وتشاد ومن الشمال النيجر ، ولديها تباين كبير في الظروف واختلاف اللغات يجعلها كتلة من التناقضات ، مجموعة عرقية في الشمال ثلثي البلاد الهوسا والفولاتي معظمهم من المسلمين ، والاخرى التاب والكانوري ، وفي الجنوب مجموعة اليوريا نصفهم المسيحية والآخر الاسلام ، وفي الجنوب الشرقي الأيبوس وهم أكبر مجموعة طائفية . وغالبية السكان بحوالي ٨٥% في المناطق الريفية ، وجزء كبير من القوى العاملة في الزراعة والحرف اليدوية . ولديها مشكله حقيقية في نسبه الامية .

بشكل عام ، المساحة ومعدلات الزيادة السكانية تشكل وضع مستوى الكثافة السكانية ، بنجلاديش هي الأكبر كثافة كونها أقل مساحه ، والعامل الجغرافي المشترك للدول الاربعة بأنها ليست دول مغلقة فالسواحل تمنحها ميزة الانفتاح على العالم ، وتتميز البرازيل والمكسيك بطول السواحل ، والمساحة الكبيرة والحدود المستقرة تعطي للدولة قوة اقليمية كما هو الحال في البرازيل ، أما التركيبة السكانية والتكوين العرقي تمثل محدد هام في المجهود التنموي واختلالها يبتلع أي مجهود ، وتعاني نيجيريا من هذه التركيبة ولكن تم تجاوزها بشكل واضح في البرازيل والمكسيك ، وتصنف البرازيل والمكسيك ضمن دول الاقتصاديات الصاعدة، أما نيجيريا وبنجلادش ضمن الدول النامية . والأمر لا يتوقف على توافر الموارد البشرية[١٠٥] بل هناك اعتبارات اخرى غير عدديه حيث امكانية تعاطي الاقتصاد باستيعاب الكثافة السكانية وتوفير الخدمات الاساسية، ومدى قدرته على استخدام

(١٠٠) يرى البعض أهمية عظمى للعنصر البشري أمثال ( فردريك هاريسون ) بأن الموارد البشرية مكون أساسي لثروة الأمم ، ورأس المال والموارد الطبيعية تعد عوامل مساعدة في النتاج ، والفرد هو المحرك الاساسي للنشاط.

القوى العاملة المتاحة ورفع مستوى تأهيلها، وهو ما يتضح من البيانات حيث حجم القوى العاملة المتاحة ونسب الامية والتفاوت الكبير بين الاقتصاديات الصاعدة النامية، إلى جانب ذلك تلعب وفره الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي مع طبيعة الدوافع الثقافية والابتكارات والمكونات المهارية للعنصر البشري دورها كمحدد للهيكل الاقتصادي ومجهودات التنمية . وما سبق بمجمله يعكس التباين الهيكلي بين الدول .

**2- التنمية البشرية**

يعرف مفهوم التنمية[١٠٦] البشرية كعملية لتوسيع الخيارات المتاحة للناس ، وإلقاء نظرة مباشرة على القدرات والفرص المتاحة ونقل التركيز من النمو الاقتصادي ومستويات الدخل الى النظر في الخصائص الاجتماعية والسياسية والثقافية والتي تؤثر في نوعية الحياة :

أ – بنجلاديش حققت في العشر سنوات السابقة خطوات معقولة حتى اصبحت في المستوى المتوسط للتنمية البشرية ، إلا انها تواجه تحديات الفقر لأكثر من ٦٣ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر ، بالإضافة الى تحديات التغيرات المناخية والطبيعية التي تفرض سطوتها على مشكلات الفقر والبطالة ، ولا يوجد لديها تفاوتات كبيرة في توزيع الدخل .

ب – البرازيل تحقق مستوى مرتفع في التنمية البشرية ، ولكن للفوارق الاجتماعية آثارها في تفاوت توزيع الدخل.

ج – المكسيك تحقق ايضا مستوى مرتفع في التنمية البشرية ، ولكن لم يتم بعد التخلص من مشكلات الفقر وتفاوت توزيع الدخل وخاصةً في المدن بين النازحين .

---

(١٠١) يركز مؤشر التنمية البشرية على ثلاثة جوانب مستوى الصحة ، المعرفة (تقليص الامية)، مستوى الدخل – ويعرف بأنه توسيع خيارات الناس، ويرى البعض أنه شرط ضروري للتنمية ولكنه غير كافي بدليل وجود اقطار تحقق تنمية بشرية رغم ضعف النمو والمؤشر والتنمية البشرية قد لا يكون مطابق لنوعية الحياة فقد ترتفع نوعية الحياة نظرًا لارتفاع الموارد ولكنها لا تنعكس على التنمية البشرية، ويختلف أيضًا عن مقياس المستهلك رغم تشابه المكونات، وكذلك عن مقارنة الحاجات الانسانية باعتبار أن المقارنة تركز على تنوع الحاجات لأن اتساع الخيارات، وعن مقياس تنمية الموارد البشرية حيث الموارد تعتبر مدخل انتاجي بمفهوم العائد والتكلفة.

د – نيجيريا مستوى منخفض في التنمية البشرية ، وتواجه مشكلات الفقر وسوء التغذية ، وتحتاج تطوير كبير في قطاع الزراعة ، وخلق البني والخدمات المناسبة ، واكبر معوقاتها في الجوانب السياسية والتقدم الاجتماعي .

وبالتالي فإن الترتيب والاختلاف في مؤشر التنمية البشرية جاء مؤكدا عن مدى التباين الهيكلي بين الدول.

**٣-هيكل التجارة الخارجية**

أ – بنجلاديش بعد اعتمادها بشكل كبير على الصادرات الزراعية المتمثلة في الجوتة والارز والشاي ، توجهت صادراتها الى صناعة الملابس والتي حدث فيها تحول كبير باجتذاب الاستثمارات العالمية ، في استفادة من انخفاض تكلفة العمالة ، ويشكل هيكل وارداتها نسبه كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي .

ب – البرازيل تتمتع بسوق محلي قوي ساعد في الاستقرار والنمو والحد من الفقر وتنميه الطبقة المتوسطة ، وصادراتها تقوم على الموارد الطبيعية وارتفعت في الفترات الاخيرة ، وتشكل السلع المصنعة أكثر من نصف الصادرات ، وتتميز في صناعات بتقنيات مرتفعة مثل صناعة الطائرات ( شركة امبيير) ، بالإضافة الى تصدير البترول ، والمنتجات الزراعية . وتشهد تناقص في الواردات من الطاقة مع التوسع في انتاج الايثانول ، وفكرة استخدام الوقود الممزوج .

ج – المكسيك يرتبط اقتصادها بشكل كبير على علاقة اتفاقية التجارة الحرة في امريكا الشمالية ، وخاصةً العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية ، ما يقرب من نصف الصادرات والواردات معها ، وتعد المكسيك من أكبر الدائنين لها. وتتمثل الصادرات من الزيوت والسلع المصنعة والالكترونيات التي تشهد تطور كبير فيها. حيث تعمل لديها شركات جنرال موتورز ، فورد ، وكرايزلر ، وكذلك فولكس واجن ونيسان . وتتخصص شركة دينا في الحافلات والشاحنات ولكن مع انخفاض في صادرات الطاقة .

د – نيجيريا أهم دول افريقيا المصدرة للنفط ( عضو منظمة اوبك ) وأهم مستورد منها الولايات المتحدة الامريكية ، وكما تصدر الغاز الطبيعي ، والنفط يمثل اكثر من ٩٠% من صادراتها ، ومع المنتجات الاخرى الزراعية مثل الكاكاو وزيت النحيل ، ولكنها

تعتمد على الواردات بشكل كبير من الآلات والمنتجات الغذائية والسلع المصنعة .

البيانات تعكس قدر كبير من عدم التفاوت في نسبة الصادرات والواردات في اقتصاد البرازيل والمكسيك بخلاف دولتي بنجلاديش ونيجيريا، والاخيرة ترتفع نسبه صادراتها باعتبارها من الدول المصدرة للنفط ، والأمر يتوقف ايضا على هيكل الصادرات وتنوعها فالقطاع الزرعي ومدى انتشار الزراعات التجارية المتقدمة وقدرتها على تحقيق الدخل والتحرك خارج اطار نمط الزراعات التقليدية للدول النامية بشكلها العام ، ونسب البيانات تشكل تباين هيكل الزراعة للدول حيث أن مؤشر نسبة القيمة المضافة للزراعة من اجمالي الناتج المحلي يدخل في إطاره انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وقطاع صيد الأسماك وبالتالي فإن نسبة المساهمة لقطاع الزراعة يشكلها الطبيعة لتخصصية للإ نتاج، وتأثير انتاج الزراعة الأولية في الدول النامية يوضح انخفاض نسبة القيمة المضافة للزراعة .

ونسب القيمة المضافة للصناعة تشتمل على التعدين والصناعات التغذية والتحويلية والانشاءات وامدادات الكهرباء والمياه وهذا ما يعكس ايضا تباين الهياكل بين الدول وعليه فإن استراتيجيات التنمية تختلف من دوله لأخرى بحسب طبيعة وهيكل الانتاج .

**الخلفية التاريخية والاستعمارية**

علاوة على ما تقدم فإن تشكيل هياكل معظم الدول النامية، تتأثر مكوناتها بشكل واضح من الخلفية التاريخية الاستعمارية .

أ – بنجلاديش كانت ضمن التقسيم لعام ١٩٤٧ لتصبح جزءاً من دولة باكستان ، وانفصلت عنها عام ١٩٧١ لتعلن الاستقلال وتأسيس الدولة الحديثة .

ب – البرازيل لها تاريخ ومكانة قديمة عند الاستعمار بسبب مكانتها في انتاج قصب السكر ، وبعد ذلك لمناجم الذهب ، فقد حصلت أوروبا على ٨٠% من احتياجات الذهب من البرازيل ، ونالت الاستقلال عام ١٨٢٧ ومرت بمراحل الحكم الامبراطوري والعسكري الى عام ١٩٧٤ .

ج – المكسيك تاريخ سيء مع الاستعمار ، واعلنت الاستقلال ١٨٢١ ومرت بمراحل غير مستقرة الى انتهاء الامبراطورية عام ١٩١٠ ، ووضع دستورها ١٩١٧ ، وتتشكل من اتحاد يضم ٣١ ولاية ومقاطعة فيدرالية .

د – نيجيريا حاولت الاستقلال عام ١٩١٤ ولم يتم الاعتراف باستقلالها عن بريطانيا الا في عام ١٩٦٠ ، كاتحاد فيدرالي مكون من ٣ مناطق ، ٣٠ ولاية .

وقد تركت المستعمرات بعد حركات الاستقلال تعاني من التخلف الاقتصادي وعدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد، ومازالت الصبغة الاستعمارية ساريه على الهياكل المؤسسية للدول النامية وبقدر ما تستطيع الدول من التخلص من هذه المظاهر تتمكن من تفعيل مجهودات التنمية ، فدول امريكا اللاتينية حصلت على استقلالها من الاستعمار الاسباني والبرتغالي وذلك في وقت سابق مقارنة بدول آسيا وافريقيا، لكنها تتشابه إلى حد ما في الهياكل المؤسسية والثقافية والاجتماعية بناءً على الخلفية التاريخية التي كانت عليها هذه الدول . وفي هذا المجال اتخذت البرازيل في سبيل الاصلاح نموذجًا للبناء الذاتي من خلال الشفافية والمشاركة الشعبية ورؤية ذاتية بشعار " اننا شعب لا يقلد أحد " والتخلص من هذه الخلفية وإعادة البناء لجميع القطاعات واصبحت قوة صاعدة في العقدين الماضيين ، مستخدمه في ذلك مقوماتها الطبيعية والبشرية ومن ثم التحول من قوه اقليمية إلى قوة دولية، وكما استطاعت المكسيك اللحاق بالدول الصناعية في جنوب شرق آسيا في عام ١٩٧٤ من خلال انتاجها للسلع التحويلية ، إلى جانب مواردها الزراعية والصناعية، ورغم تعرضها لأزمة 1982 إلا أنها قامت بإعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩٤ بتخفيض عملتها وسارعت في عمليات الخصخصة والسعي الى زيادة الاستثمارات الاجنبية ودعمتها الولايات المتحدة الامريكية ، وتلى برنامج اصلاح ١٩٩٥ بخفض الانفاق الحكومي وزيادة ضرائب المبيعات . واستعانت بعلاقاتها الاقليمية ولكنها لم تعتمد نموذجاً ذاتيا على شاكلة النموذج البرازيلي .

أما على مستوى الخلفية الاستعمارية البريطانية فالوضع اسوأ بالنظر إلى نيجيريا فلا تزال تأثيرات هذه الخلفية على مجهودات التنمية ، فرغم حصول نيجيريا عام ١٩٦٠ وانتاجها للنفط الا انها تركت تعاني من سلبيات الاستعمار بعشوائية الحدود السياسية والتي لا تتطابق مع المحددات السكنية والثقافية وتكوين نيجيريا من حيث الطوائف العرقية والاختلافات الدينية والقومية وهو ما يشكل اهم عقبات المجهودات التنموية .

ان حجم الدول وهياكلها المؤسسية تتباين وفق العوامل السكانية والجغرافية وطبيعة الموارد المتاحة وقدرتها على استغلالها، وهذه الأمور تعطي انعكاساتها في تقدير المجهودات التنموية، هذا بالإضافة إلى الخلفية الاستعمارية والعوامل السياسية والحدودية والتكوينات العرقية للدول النامية تعد عاملاً هامًا في تشكيل هياكل الدول النامية والتي تختلف بحسب الخلفية التي كانت عليها، ويمتد تأثير مجهودات الدول النامية بمدى اعتمادها على العالم الخارجي وتبعيتها في المجالات الاقتصادية والاطر السياسية والنظم الاجتماعية وانماط الحياة المختلفة ونجاح التنمية يظل رهن التخلص من هذه الروابط السلبية وتوفر القدرة على البناء الذاتي، وأن قدرًا أوسع في التقييم يستلزم التوقف على مستوى الأداء والجهود المبذولة .

**ثالثًا: مؤشرات قياس الأداء:**

تحوي بيانات هذا الجزء مؤشرات عن سبعة متغيرات بما لها من دلالات هامة في تقييم اداء البلدان وتوجهاتها التنموية، وذلك في اقتصار على المؤشرات الاساسية لكل متغير، والشائعة لاستخدام لدى المؤسسات الدولية، وحول ارتباطها بالأهداف التنموية، وتتمثل هذه المتغيرات في الصحة ، والتعليم ، التنمية الحضرية والسكان ، الأيدي العاملة والمشاركة في التنمية ، هياكل توزيع الدخل والثروة ، والتحديات البيئية ، ثم الأداء الاقتصادي.

وذلك في إطار اجراء تحليل مقارن للبيانات بين أعلى سبعة دول تضمنتها العينة وتدخل في تصنيف "الاقتصاديات الصاعدة " وما يقابلها بنفس المقدار من الجانب الاخر باقل سبعة دول تدخل ضمن الدول النامية في الشرائح الدنيا متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل .

**١-الصحة والتغذية**

جدول رقم (١٧) المؤشرات التنموية عن الصحة والتغذية في عينة الدول المختارة

| اسم الدولة أو الاقليم | معدل وفيات الأطفال لكل 1000 | معدل وفيات الأمهات لكل 100 ألف | معدل انتشار وسائل منع الحمل% | معدل انتشار نقص التغذية% 2006-2011 | فيروس HIV % من السكان | توافر مياه الشرب % من السكان | توافر الصرف الصحي% | الاتقان على الصحة GDP% | نصيب الفرد من الانفاق على الصحة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شيلي | 8 | 20 | 5 | 0.4 | 16 | 99 | 99 | 7.5 | 1075 |
| أورجواي | 6 | 34 | 5 | 0.7 | 27 | 100 | 98 | 8 | 1105 |
| البرازيل | 13 | 34 | 1 | - | 46 | 97 | 81 | 8.9 | 1121 |
| ماليزيا | 7 | 75 | 5 | 0.4 | 80 | 100 | 95 | 3.6 | 346 |
| المكسيك | 14 | 30 | 5 | 0.2 | 23 | 94 | 85 | 6.2 | 620 |
| جنوب أفريقيا | 33 | 52 | 5 | 17.9 | 1003 | 92 | 74 | 8.5 | 68 |
| فيتنام | 18 | - | 9 | 0.4 | 147 | 96 | 75 | 6.8 | 95 |
| سيشل | 11 | 69 | 9 | - | 30 | 96 | 97 | 3.8 | 434 |
| الجايرين | 42 | - | - | 0.4 | 428 | 88 | - | 3.2 | 358 |
| كوستاريكا | 9 | - | 7 | 0.3 | 11 | 96 | 94 | 10.9 | 943 |
| أذربيجان | 31 | 23 | 5 | 0.2 | 95 | 80 | 82 | 5.2 | 357 |
| الجزائر | 17 | 24 | 5 | - | 89 | 84 | 95 | 3.9 | 225 |
| الأردن | 16 | - | 5 | - | 6 | 96 | 98 | 8.4 | 392 |
| مقدونيا | 7 | 19 | - | - | 18 | 100 | 91 | 6.6 | 334 |
| ألبانيا | 15 | 4 | 5 | - | 16 | 95 | 94 | 6.3 | 255 |
| فان واتو | 15 | 21 | 9 | - | 65 | 91 | 50 | 4.1 | 134 |
| مصر | 18 | 86 | 5 | 0.1 | 17 | 99 | 95 | 4.9 | 137 |
| سرى لانكا | 8 | 55 | 24 | 0.1 | 66 | 93 | 91 | 3.4 | 97 |
| كيربياتي | 46 | 39 | 8 | - | 429 | 66 | 39 | 10.1 | 177 |
| بوتان | 36 | 5 | - | 0.2 | 180 | 97 | - | 4.2 | 93 |
| نيجيريا | 78 | 550 | 9 | 3.1 | 108 | 61 | 31 | 5.3 | 80 |
| موريتانيا | 65 | 960 | 9 | 0.4 | 350 | 50 | 27 | 5.4 | 58 |
| بنجلاديش | 17 | 240 | 17 | 0.1 | 225 | 83 | 55 | 3.7 | 27 |
| هايتي | 57 | 630 | 45 | 2.1 | 213 | 64 | 26 | 7.9 | 56 |
| افغانستان | 71 | 330 | - | 189 | 189 | 61 | 29 | 9.6 | 58 |
| بوروندي | 67 | 500 | 73 | 1.3 | 130 | 74 | 50 | 8.7 | 23 |

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ٢٠١٣

جدول رقم (١٨) نتائج تحليل بيانات ومؤشرات الصحة والتغذية لعينة الدول المختارة

| المؤشرات | جمع الدول | دول الاقتصاديات الصاعدة | الدول النامية | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| ١- معدل وفيات الأطفال لكل 1000 طفل | 28 | 14 | 56 | |
| ٢-معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف طفل يولد | 144 | 184 | 455 | |
| ٣- معدل انتشار وسائل منع الحمل % للسن من 15- 45 | 73 | 73 | 35 | |
| ٤-معدل انتشار نقص التغذية % من السكان من عام 2006-2011. | 13 | 6 | 31 | |
| ٥- معدل انتشار الأمراض | | | | |
| (١) نقص المناعة HIV% من السكان | 86.6 | 89 | 70 | |
| (٢) السل لكل100 ألف شخص | 154 | 191 | 199 | يبلغ المتوسط في الدول الصاعدة 57 باستبعاد دولة جنوب افريقيا (قيمة متطرفة) |
| ٦- توافر المياه المحسنة الصالحة للشرب % من السكان | 86.6 | 89 | 70 | |
| ٧- توافر الصرف الصحي المحسن % من السكان | 72 | 87 | 36.3 | |
| ٨- الاتفاق على الصحة % من الناتج المحلي الإجمالي | 6,3 | 6.5 | 6.4 | |
| ٩- نصيب الفرد من الاتفاق على الخدمات الصحية بالدولار | 291 | 721 | 56 | المتوسط في الدول الصاعدة 826 باستبعاد دولة فيتنام كقيمة متطرفة |

المصدر: البيانات والمؤشرات بالجدول رقم ١٧

من تحليل البيانات لمؤشرات الاداء الصحي لمجموعة دول العينة ، وما تم استنتاجه بملخص النتائج لمؤشرات الصحة والتغذية ، واجراء المقارنة بين مجوعة الاقتصاديات الصاعدة والنامية وقد حملت النتائج تفاوت ملحوظ بينهما ، ويعكس مستوي تدهور الوضع لدى الدول النامية وتشترك في واقع خصائص مشكلات الدول النامية في التدهور الصحي وسوء التغذية ، وارتفاع معدلات وفيات الاطفال ، وتردي الانفاق على الخدمات الصحية وضعف نصيب الفرد منها . أما مجموعة الدول الصاعدة فلديها تتحسن نسبي اذا قورنت بمؤشرات الحالة التي عليها الدول النامية .وبقارنة تفصيليه اكثر بين افضل نسبه مؤشرات مسجله بمجموعة دول العينة المختارة دولة ( اوروجواي ) ، واقل نسب عن دولة (هايتي ) :

١-اروجواي تشهد تحسن واهتمامات صحية ، وانخفاض في معدلات وفيات الاطفال الى ادنى المستويات ، وهناك توقعات للوصول الى الوضع المثالي بحلول عام ٢٠١٥ [١٠٧] ، اما اصلاحات النظام الصحي والتوجهات نجو المدى الطويل . وهذا يرتبط بشكل كبير بتحسن الوضع الاقتصادي من عام ٢٠٠٤ وبرنامج هيكلة الديون .

٢-هايتي في الفتات الاخيرة الماضية محاولات لوقف انتشار فيروس HIV ، وتحتاج لمجهودات طويلة على المدى الطويل ، وكما تواجه صعوبات في مكافحة مرض الملاريا ما بين محاولات منع الانتشار وضمان وصول العقاقير المضادة الاكثر فعالية ، ولا يمكن استبعاد آثار الوضع الاقتصادي ( من افقر دول العالم في النصف الغربي ومثقلة بالديون ) ، بالإضافة الى عدم الاستقرار السياسي لفتات طويلة حتى عام ٢٠٠٦ والتعرض للكوارث الطبيعية ودوافع التطلع للاعتماد على المساعدات الاجنبية .

وفي اطار حلقة الاتصال بالوضع الاقتصادي ومستوى الناتج المحلي ، ونسبة الانفاق على الخدمات الصحية [١٠٨] ، والملاحظ ان نصيب الفرد من الخدمات الصحية في الدول الصاعدة يمثل في المتوسط ١١ ضعف نصيب الفرد في الدول النامية ، وبالنظر الى متوسط اعلى مستوى افاق في الدول المتقدمة [١٠٩] يبلغ ١٦٠ ضعف الدول النامية .

ومعامل الارتباط الخطي بين نسبة الانفاق الصحي والاصابة بالأمراض ٦% في الدول النامية ، ٢٢% في الدول الصاعدة ، وهذا يشير الى مدى جدوى الانفاق ، ولا يتوقف الامر فقط على حجم الانفاق ، لكن الاهمية في جودة الانفاق من حيث المكونات الاساسية للتمويل ومستوى الخدمات والكوادر البشرية وامكانيات رصد المعلومات والتعرف على جوانب الضعف والقوة .

وبشكل عام النظم الصحية في كثير من البلدان لاتزال ضعيفة ، بالرغم من ادراج منع انتشار الامراض ومكافحتها تعد الهدف السادس للأهداف الألفية للتنمية .

---

) تقرير منظمة الصحة العالمية ، والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة .
107

١٠٣)اجمالي الانفاق على الخدمات الصحية % من الناتج المحلي ، هو مجموع النفقات الصحية الخاصة والعامة، ويغطي تقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وانشطة تنظيم الاسرة والتغذية والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية
.

) سويسرا ،النرويج ، وامريكا ، مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي.
109

**2-التعليم**

جدول رقم (١٩)المؤشرات التنموية عن التعليم في عينة الدول المختارة

| اسم الدولة أو الاقليم | صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي نسبة من الاطفال في سن المدرسة | | الاطفال خارج التعليم والتسرب | | الأمية نسب عدم الالمام بالقراءة والكتابة أكبر من ١٥ سنه | الاتفاق على التعليم % من الناتج المحلي الإجمالي | الاتفاق على التعليم % من الانفاق الحكومي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | ذكور | أناث | | | |
| شيلي | 93 | 93 | 52444 | 51227 | 1.4 | 4.1 | ١٧,٨ |
| أورجواي | 99 | 100 | 484 | 1364 | 8.9 | 4.5 | 19.9 |
| البرازيل | - | - | - | - | 9.7 | 5.8 | 18.1 |
| ماليزيا | - | - | - | - | 6.9 | 5.1 | 21.3 |
| المكسيك | 96 | 98 | 279639 | 125708 | 6.9 | 5.3 | - |
| جنوب أفريقيا | 90 | 91 | 335764 | 320708 | 11.3 | 6 | 19.2 |
| فيتنام | - | - | - | - | 6.8 | 6.8 | 18.7 |
| سيشل | 92 | 95 | 337 | 183 | 8.2 | 3.6 | - |
| الجابون | - | - | - | - | 11.6 | - | - |
| كوستاريكا | 95 | 96 | 13155 | 10290 | 3.8 | 6.3 | 23.1 |
| أذربيجان | 86 | 88 | 2031263 | 33050 | 0.2 | 2.4 | 8.2 |
| الجزائر | 98 | 96 | 30941 | 55330 | 27.4 | - | - |
| الأردن | 98 | 97 | 7150 | 12702 | 7,4 | - | - |
| مقدونيا | 98 | 99 | 1280 | 863 | 2.7 | - | - |
| ألبانيا | - | - | 7 | - | 4.1 | - | - |
| فان واتو | - | - | - | - | 17.4 | 5 | 23.7 |
| مصر | - | - | 11 | - | 28 | - | - |
| سرى لانكا | 94 | 94 | 51612 | 51566 | 8,8 | 2 | 12.9 |
| كير بياتي | - | - | - | - | - | - | - |
| بوتان | 88 | 92 | 5845 | 4072 | 47.7 | 4.7 | 11.5 |
| نيجيريا | 59 | 54 | 5374076 | 5753799 | 38.7 | - | - |
| موريتانيا | 70 | 73 | 85971 | 73309 | 42 | 3.7 | 14.7 |
| بنجلاديش | 94 | 98 | 426029 | 125134 | 43.2 | 2.2 | 14.1 |
| هايتي | - | - | - | - | 51.3 | - | - |
| افغانستان | - | - | - | - | - | - | - |
| بورندي | 94 | 94 | 35887 | 41263 | 32.8 | 6 | 24.1 |

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي ، ٢٠١٣ . تقرير التنمية البشرية ، ٢٠١٣.

(-) بيانات غير متوافرة .

جدول (٢٠) نتائج تحليل بيانات ومؤشرات التعليم

| المؤشرات | جميع الدول | دول الاقتصاديات الصاعدة | الدول النامية |
|---|---|---|---|
| (١) صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي نسبة من الأطفال في سن المدرسة | | | |
| (أ) ذكور | 90 | 95 | 81 |
| (ب) اناث | 91 | 96 | 87 |
| (٢) نسبة الأمية عدم الإلمام بالقراءة والكتابة ، % اكبر من ١٥ سنة | 19 | 7 | 42 |
| (٣) الانفاق على التعليم نسبة من الناتج المحلي الاجمالي | 4>6 | 5.3 | 4.2 |
| (٤) الانفاق على التعليم نسبة من جملة الانفاق الحكومي | 18 | 19 | 16 |
| (٥) معامل ارتباط بين الامية والانفاق على التعليم من جملة التأمين المحلي | -0.16 | 0.98 | -0.53 |

المصدر : البيانات والمؤشرات بجدول رقم ١٩

عكست مؤشرات التعليم بجدول رقم (٢٠) وملخص النتائج عنها التفاوت الواضح بين اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية في عينة الدول المختارة واتفقت البيانات مع خصائص مشكلات الدول النامية حيث :

١-ارتفاع معدلات الامية

٢-انخفاض صافى الالتحاق بالتعليم الاساسي .

٣-ارتفاع نسب التسرب من التعليم .

٤-ضعف توافر التسهيلات والخدمات التعليمية وانخفاض مستوى الانفاق والرقابة على التعليم .

واجراء المقارنة بين افضل مؤشرات في الاداء التعليمي وأقل مستوى في الدول المختارة بين دولتي ماليزيا وبنجلاديش :

١-ماليزيا أولت القطاع التعليمي اهتماما مميزاً باعتباره ركيزة بناء الشخصية والمجتمع القادر على المنافسة ، فما قبل الاستقلال كان التعليم في حالة تنوع وفق الثقافات المختلفة ، المالاوية والتاميلية والصينية ، واعتبرت ان عنصر التعليم هو الموحد لعناصر الامة فقامت بوضع خطة تقديم المناهج الموحدة والمتكاملة وبلغة رسمية واحدة ، وكفل دستور البلاد حق التعليم لكل الفئات ، وتوجهات التعليم للتركيز على الجوانب الايجابية والاخلاقية والدينية ، وتقوية الهيكل التنظيمي

والتوسع في مجالات العلوم والتكنولوجيا ، ونقل التقنيات الحديثة وتأسيس (وادي الاحياء ) أو جسر الوسائط المتعددة ، ووكالة الفضاء القومية .

٢- بنجلاديش تعتبر من اعلى نسب الامية في العالم ، وتعاني من مشكلات التسرب من التعليم ، وترتبط معوقات التعليم بالفقر والحرمان ، وحسب تقرير اليونيسيف ان نسبه كبيرة من الاطفال محرومون من التغذية والمأوى والمعلومات والصرف الصحي اضافة الى المشكلات المتعلقة بالتغيرات والكوارث الطبيعية والفيضانات التي تغرق القرى وتمنع الوصول الى المدارس ، وتنتشر الامية بوجه خاص بين النساء .

وقد اوضحت المؤشرات ايضا الارتباط العكسي بين نسب الأمية ، ونسبة الانفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي ، وهنا تبرز اهمية دور القطاع الحكومي والجهود الوطنية الذاتية في مكافحة الامية ، واهمية تبادل المعلومات والتواصل المعرفي مع العالم الخارجي دون انغلاق ولكن وفق الاستراتيجيات والرؤية الوطنية .

### ٣-التنمية الحضرية والسكانية

جدول رقم (٢١) المؤشرات التنموية عن التنمية الحضرية والسكان في عينة الدول المختارة

| اسم الدوله أو الاقليم | سكان الحضر % من اجمالي السكان | سكان الريف % من اجمالي السكان | السكان بأكبر مدينه سكنيه % من سكان الحضر | امكانية توصيل خدمات صرف صحي | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | % من سكان الحضر | % من سكان الريف |
| شيلي | 89 | 11 | 39 | 100 | 89 |
| أورجواي | 93 | 7 | 52 | 99 | 98 |
| البرازيل | 85 | 15 | 12 | 87 | 48 |
| ماليزيا | 73 | 27 | 7 | 96 | 95 |
| المسكيك | 78 | 22 | 21 | 87 | 77 |
| جنوب أفريقيا | 62 | 38 | 12 | 84 | 57 |
| فيتنام | 32 | 68 | 23 | 64 | 67 |
| سيشل | 54 | 46 | - | 97 | 27 |
| الجايرين | 86 | 14 | - | 33 | 30 |
| كوستاريكا | 65 | 35 | 49 | 95 | 92 |
| أذربيجان | 54 | 46 | 40 | 86 | 78 |
| الجزائر | 74 | 26 | 10 | 98 | 88 |
| الأردن | 83 | 17 | 22 | 97 | 83 |
| مقدونيا | 59 | - | - | 97 | 94 |
| ألبانيا | 54 | 46 | - | 95 | 93 |
| فان واتو | 25 | 26 | - | 65 | 55 |
| مصر | 44 | 17 | 32 | 97 | 94 |
| سرى لانكا | 15 | - | - | 83 | 93 |
| كيربياتي | 44 | 56 | - | 51 | 30 |
| بوتان | 36 | 64 | - | 74 | 29 |
| نيجيريا | 50 | 50 | 13 | 33 | 28 |
| موريتانيا | 42 | 58 | - | 51 | 9 |
| بنجلاديش | 29 | 71 | 35 | 55 | 55 |
| هايتي | 55 | 45 | 41 | 34 | 17 |
| افغانستان | 24 | 76 | 57 | 40 | - |
| بورندي | 11 | 89 | - | 45 | 15 |

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2013.

جدول (٢٢) نتائج تحليل مؤشرات السكان والتنمية الحضرية

| المؤشرات | جميع الدول | دول الاقتصاديات الصاعدة | الدول النامية |
|---|---|---|---|
| (١) سكان الحضر % من إجمالي السكان | 53 | 66 | 36 |
| (٢) سكان الريف % من إجمالي السكان | 47 | 27 | 65 |
| (٣) السكان بأكبر مدينه سكنيه % من سكان الحضر | 29 | 23 | 37 |
| (٤) امكانية توصيل خدمات الصرف الصحي | | | |
| % من سكان الحضر | 75 | 88 | 48 |
| % من سكان الريف | 63 | 76 | 48 |

العالم مازال يشهد التحول الديموغرافي من المناطق الريفية الى الحضرية ، ويرتبط هذا التحول بالتغيرات الاقتصادية من اقتصاد قائم على الزراعة الى الصناعة ، واغلبية سكان العالم يفضلون العيش في المدن ويهجرون الريف ، وتتجه التقديرات بحلول عام ٢٠٥٠ بتجاوز سكان الحضر ٦ مليار شخص ، ومازال الاعتقاد سائد بأفضلية المدن من حيث العوامل الاجتماعية والبنيوية ، وتوافر فرص العمل ، والتعليم والرعاية الصحية ، وتمكين المرأة .

واشار ملخص البيانات عن ارتفاع نسب هذه الظاهرة في اقتصاديات الدول الصاعدة عن النامية ، ويرتبط ذلك بالتحول الاقتصادي المتسارع للدول الصاعدة ،أما الدول النامية ترتفع فيها نسب سكان الريف ويرتبط ذلك بالاعتماد على الانتاج الأولي كالزراعة ، وتأثير ذلك على انخفاض مستوى انتاجية العامل ، الناتج عن نمط الملكية وارتباط عدد كبير من سكان الريف بمساحات محدودة ووسائل انتاج تفتقد للأساليب الحديثة ، واغلب الانتاج يوجه للاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الاولية .

ودوافع الهجرة تتحدد من افتقار الريف للخدمات الاساسية بأنواعها ، البحث عن فرص أفضل للعمل وتحسين الدخل باعتبار المدن مخرج عن تلك المحدودية ، وتكون الهجرة في الغالب خارج اطار المخطط في استراتيجيات التنمية ، فلا يصبح بإمكان المناطق الحضرية استيعاب هذا التزايد السكاني وينشأ معها ظاهرة انتشار السكن العشوائي حول المدن الكبيرة . وتفرض سلبيات اسوأ من الحالة التي عليها المناطق الريفية في عجز تلبية الحاجات الاساسية ، بعدم توافر مصادر محسنة لمياه الشرب ، الافتقار الى خدمات الصرف الصحي ( تدني النسب في الدول النامية للريف والمدن علي السواء ) ، والافتقار لخدمات الطرق وقدراتها الاستيعابية والاستهلاك المرتفع للوقود والتلوث البيئي ، وجميع ذلك يرتب لمشكلات التدهور الصحي وانتشار الامراض ، وتقف اعباء الرعاية الصحية عقبة في طريق التنمية ، اضافة الى تعقد مشكلات البطالة والفقر والمشكلات الاجتماعية .

**٤-الايدي العاملة والمشاركة في التنمية:**

جدول رقم (٢٣) المؤشرات التنموية عن الايدي العاملة والمشاركة فى التنمية في عينة الدول المختارة

| اسم الدولة أو الاقليم | الموارد البشرية القوى العاملة 15 عام فأكبر (بالمليون) | معدل نمو القوى العاملة | معدل مشاركة القوى العاملة 15 عام فأكبر | | البطالة | | معدل التوظف لسن اكبرمن ١٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | اناث | ذكور | بين الرجال نسبة من قوة عمل الرجال | من النساء نسبة من قوة علم النساء | |
| شيلي | 8.3 | 2.8 | 47 | 74.2 | 6 | 9 | 57 |
| أورجواي | 1.7 | 11.4 | 55.6 | 76.5 | 5 | 8 | 62 |
| البرازيل | 103.2 | 1.9 | 59.6 | 80.9 | 5 | 9 | 65 |
| ماليزيا | 12.4 | 2.1 | 43,8 | 76.5 | 3 | 3 | 57 |
| المكسيك | 50.7 | 2 | 44.3 | 80.5 | 5 | 5 | 57 |
| جنوب أفريقيا | 18.3 | 0.8 | 44 | 60.8 | 22 | 28 | 39 |
| فيتنام | 51.9 | 2.1 | 73.2 | 81.2 | 2 | 2 | 75 |
| سيشل | - | - | - | - | - | - | - |
| الجايرين | 0.6 | 2.7 | 56.3 | 56 | - | - | 48 |
| كوستاريكا | 2.2 | 3.1 | 46.4 | 78.9 | 6 | 10 | 58 |
| أذربيجان | 4.6 | 2.4 | 61.6 | 78.5 | 5 | 6 | 62 |
| الجزائر | 11.9 | 2.4 | 15 | 71.9 | 8 | 17 | 39 |
| الأردن | 1.7 | 3 | 15.6 | 65.9 | 11 | 21 | 37 |
| مقدونيا | 1 | 1.1 | 42.9 | 68.9 | 32 | 31 | 38 |
| ألبانيا | 1.4 | 0.5 | 49.6 | 71.3 | 13 | 16 | 47 |
| فان واتو | 1 | 2.2 | 61.3 | 79.7 | 4 | 5 | - |
| مصر | 20.6 | 2.7 | 23.7 | 74.2 | 9 | 23 | 43 |
| سرى لانكا | 8.6 | 0.7 | 34.7 | 76.3 | 3 | 7 | 52 |
| كيربياتي | - | - | - | - | - | - | - |
| بوتان | 0.4 | 4.6 | 65.8 | 765 | 2 | 5 | 70 |
| نيجيريا | 51.2 | 2.5 | 47.9 | 63.3 | - | - | 52 |
| موريتانيا | 74.5 | 3.8 | 28.7 | 79.2 | 24 | 44 | 37 |
| بنجلاديش | 74.5 | 2.1 | 57.2 | 84.3 | 4 | 7 | 68 |
| هايتي | 4.2 | 2.5 | 60.1 | 70.6 | - | - | 61 |
| افغانستان | 7.3 | 3.5 | 15.7 | 80.3 | - | - | 44 |
| بورندي | 4.4 | 3.9 | 83.7 | 82.1 | - | - | 76 |

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2013

جدول رقم (٢٤) نتائج تحليل البيانات والمؤشرات عن الأيدي العاملة والمشاركة في التنمية

| المؤشرات | جميع الدول | دول الاقتصاديات الصاعدة | الدول النامية |
|---|---|---|---|
| (١) معدل نمو القوى العاملة | 2.7 | 3.3 | 3.2 |
| (٢) معدل مشاركة القوى العاملة<br>من الذكور<br>من الإناث | <br>74<br>48 | <br>76<br>52 | <br>77<br>51 |
| (٣) من البطالة<br>الذكور<br>الإناث | <br>8.9<br>13.5 | <br>6.9<br>9 | <br>10<br>25 |
| (٤) معدل لتوظيف | ٥٤ | 58 | 58 |
| (٥) معامل الارتباط بين نمو القوى العاملة ومعدل مشاركة الاناث | - | 0.15 | 0.07 |
| (٦) معامل الارتباط بين نمو القوى العاملة ومعدل التوظيف | - | 0.22 | ٠,٠٤ |

المصدر : البيانات والمؤشرات بالجدول رقم ٢٣

عكست المؤشرات المستخرجة فشل تحقيق نتائج مرغوبة عن فكر استراتيجية التصنيع السريع والنظر الى التوسع في النمو الصناعي في المناطق الحضرية باعتبارها مراكز النمو ، فالهجرة الكبيرة الى المناطق الحضرية رفعت مستوي البطالة ، فكلا دول الاقتصاديات الصاعدة والنامية تشابهت في معدلات المشاركة والتوظيف ، وان كانت معدلات البطالة هي الاعلى في الدول النامية .

ويزيد تفاقم مشكلة البطالة بين قطاعات من السكان بعينها مثل الشباب ، وتظهر ايضاً مشكلة التوظف الناقص بالعمل لبعض الوقت ، وبين النساء . وفي هذا السياق اكثر الدول في نسب البطالة المسجلة موريتانيا ، جمهورية مقدونيا ، وجنوب افريقيا :

١-موريتانيا تعاني من اختلالات بنيوية في اقتصادها جزء يتعلق بصعوبة الاحوال الطبيعية والجغرافية والمناخية، والآخر يتعلق بافتقاد السياسات الاقتصادية وروابط ذلك بالوضع السياسي ، وأهم ثلاثة انشطة : النشاط الزراعي يستوعب تقريبا النصف ويغلب عليه ضعف الانتاجية والاساليب البدائية ، نشاط الاستخراج للحديد والفوسفات والنحاس وغالبيتها تصدر في شكلها الخام الى العالم الخارجي ، الصيد وبالرغم من اهميته مازالت امكانياته محدودة ، وافتقاد الرؤية الاستراتيجية للاستفادة من هذه المكانيات يعقد من مشكله البطالة ، وتشير التوقعات لانخفاض معدلاتها بحلول عام ٢٠١٥ .

٢-جمهورية مقدونيا  يعتمد اقتصادها على صناعة الاسمنت والحديد والمنسوجات وبعض المعادن ، وما يقرب من ٥٠% يعمل في قطاع الصناعة ، والزراعة بنسبة ١٠ % والباقي قطاع الخدمات ، ويبدوا أن انعكاسات حداثة الاستقلال عن يوغوسلافيا والتجاذبات الاقليمية والحدودية على الوضع الاقتصادي وعدم توافر المناخ الملائم للتنمية فى ظل توقعات عن استمرارها في المدى القصير .

٣-جنوب افريقيا  استمرت حالة الصراع فيها من ١٩٤٨ _ ١٩٩٠ ، ولديها نشاط زراعي وزيادة في انتاج الحبوب والقطن عن الاحتياجات السكانية ، وثروة حيوانية ، والانتاج المعدني من الذهب والماس واليورانيوم ، ونشط فيها قطاع الصناعة بشكل كبير وكذلك السياحة . ومعدلات البطالة فيها من الاعلى على مستوى العالم وتشير التوقعات الى استمرارها خلال العام القادم ، وانخفاضها في المدى الطويل [١١٠].

والملاحظ الارتباط الايجابي الضعيف بين معدل نمو القوى  العاملة ومعدل المشاركة ، ومعدل التوظيف بين الاناث والامر يعكس في عمومه علاقة نمو القوى العاملة بزيادة الانتاج، والقدرة الشرائية بالدول النامية. وقدرة النظام الاقتصادي على استيعاب فجوة فائض العمل هو الاقل بالدول النامية ، ويتوقف ذلك بصورة أخرى على مهارات عنصر العمل ومستوى الانتاجية ارتباطا بعناصر الانتاج الأخرى، ومدى استفادة الاستثمار الاجنبي من انخفاض تكلفة عنصر العمل لدى الدول النامية ، ومن المخاطر التي تتعرض لها الدول النامية نتيجة لعدم استيعاب فائض العمل لديها هي التسرب والهجرة إلى العالم الخارجي بما يعرف بهجرة الأدمغة وضياع فرص عائد الانفاق على تأهيل هذه الكوادر، والحالة في عمومها ترتبط بمتغيرات أخرى مثل التكوين الرأسمالي وقدره القطاع الاقتصادي على خلق فرص العمل وتأثيرات عوامل الهجرة من الريف، وكذلك في القدرة تنمية المهارات المهنية والجوانب الفنية.

---

[110] ( economics sit .

**5-توزيع الدخل والثروة**

جدول رقم(25 ) المؤشرات التنموية عن توزيع الدخل والثروة في عينة الدول المختارة

| اسم الدوله أو الاقليم | الدخل القومي الاجمالي GNI بالمليار $ | نصيب الفرد من الدخل $ | نسبة السكان تحت خط الفقر % من السكان | | مؤشر جيني | نصيب لافرد من المساعدات بالدولار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | خط الفقر الدولي | خط الفقر الوطني | | |
| شيلي | ٢٥٠ | ١٤٣١٠ | - | - | ٥٢,١ | ٩ |
| أورجواي | ٤٦,١ | ١٣٥٨٠ | 0.2 | 18.5 | ٤٥,٣ | ٤ |
| البرازيل | ٢٣١١,١ | ١١٦٣٠ | 6.1 | 21.4 | ٥٤,٧ | ٤ |
| ماليزيا | ٣٨٧ | ٩٨٢٠ | - | - | ٤٦,٢ | ١ |
| المكسيك | ١١٦٥ | ٩٦٤٠ | 1.2 | 51.3 | ٤٨,٣ | ٨ |
| جنوب أفريقيا | ٣٨٩,٨ | ٧٦١٠ | 13.8 | 23 | ٦٣,١ | ٢٨ |
| فيتنام | ١٣٧,٥ | ١٥٥٠ | 40.1 | 28.9 | ٣٥,٦ | ٤١ |
| سيشل | ١,١٥ | ١٢٢٦٠ | - | - | ٦٥,٨ | ٢٣٩ |
| الجايرين | ١٦,٤ | ١٠٠٤٠ | - | - | ٤١,٥ | ٤٣ |
| كوستاريكا | ٤٢,٤ | ١٢٢٠ | - | - | ٥٠,٧ | ٨ |
| أذربيجان | ٥٧,٩ | ٦٢٢٠ | 0.4 | 15.8 | ٣٣,٧ | ٣٢ |
| الجزائر | ١٩٣,٢ | ٥٠٢٠ | - | - | - | ٥ |
| الأردن | ٣٠ | ٤٧٨٨٠ | 0.1 | 13.3 | ٣٥,٤ | ١٥٨ |
| مقدونيا | ٩,٨ | ٤٦٢٠ | - | 19 | ٤٣,٢ | ٩٢ |
| ألبانيا | ١٢,٧ | ٤٠٣٠ | 0.6 | 12.4 | ٣٤,٥ | ١١١ |
| فان واتو | ٠,٧٤ | ٣٠٠٠ | - | - | - | ٣٧٧ |
| مصر | ٢٤٠,٣ | ٢٩٨٠ | 1.7 | 22 | ٣٠,٨ | ٥ |
| سرى لانكا | ٥٩,٣ | ٢٩٢٠ | 7 | 8.9 | ٤٠,٣ | ٢٩ |
| كير بياتى | ٠,٢٥ | ٢٥٢٠ | - | - | - | ٦٤ |
| بوتان | ١,٨ | ٢٤٢٠ | 10.2 | 3.2 | ٣٨,١ | ١٩٧ |
| نيجيريا | ٢٤٣,٧ | ١٤٤٠ | 68 | 54 | ٤٨,٨ | ١١ |
| موريتانيا | ٤,٢ | ١١١٠ | 23.4 | 42 | ٤٠,٥ | ١٠٣ |
| بنجلاديش | ١٢٩,٣ | ٨٤٠ | 43.3 | 31.5 | ٣٢,١ | ١٠ |
| هايتي | ٧,٧ | ٧٦٠ | - | - | ٥٩,٣ | ١٧١ |
| افغانستان | ٢٠,٤ | ٦٨٠ | - | - | ٢٧,٨ | ٢٣١ |
| بورندي | ٢,٤ | ٢٤٠ | 81.3 | 66.9 | ٣٣,٣ | ٦١ |

المصدر: البنك الدولي، طريقة الاطلس، 2013.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 2013.

جدول رقم (٢٦) نتائج تحليل البيانات والمؤشرات عن توزيع الدخل في عينة الدول المختارة

| المؤشرات | كل الدول | الصاعدة | النامية |
|---|---|---|---|
| (١) متوسط نصيب الفرد من الدخل بالدولار | 6859 | 9734 | 1070 |
| (٢) متوسط نسب السكان تحت خط الفقر الوطني[١١١]. | 27 | 28.6 | 39.5 |
| (٣) متوسط نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي[١١٢]. | 19.8 | 12.3 | 45.3 |
| (٤) مؤشر جيني (متوسط) [١١٣]. | 43 | 49 | 40 |
| (٥) نصيب الفرد من المساعدات | 100 | 13.57 | 112 |

المصدر : البيانات والمؤشرات بالجدول رقم ٢٥

اجتمعت نتائج ملخص مؤشرات توزيع الدخل للدول الناميسه مقارنة بالدول الصاعدة على المستويات المتنية في نصيب الفرد من الدخل ، ومدى تعمق الفقر المطلق بنسبة مرتفعة للسكان تحت خط الفقر الوطني والدولي، في حين تشير النسب إلى التعافي النسبي في الدول الصاعدة من مشكلة الفقر، أما معامل جيني فيوضح مشكله سوء توزيع الدخل في كلا الحالتين الدول الصاعدة والنامية ويأخذ مشكلة أكثر عمقًا في جنوب افريقيا والبرازيل، والتفسيرات المختلفة عن هذه أما ارتباطها بفلسفة السوق الحر والخصخصة ، أو السياسات الضريبية وبخاصة على الاغنياء، أو بانخفاض الانشطة الحكومية.

ومن الملفت للنظر بالرغم عن حالات ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الا أن بعض الدول الصاعدة مازالت تواجه اختلالاً في توزيع الدخل مثل المكسيك وجنوب افريقيا.

والوضع في عمومه يوجه إلى أن مشكلة الفقر وتفاوت توزيع الدخل يعتمد على نوعية النمو الاقتصادي، والسياسيات العامة ، والاجراءات المؤسسية التي تتولى توزيع الزيادة في الدخل على القطاع الأكبر السكاني.

(١١١) خط الفقر الوطني هو نسبه السكان الذين يعيشون دون الخط الوطني، وهو خط تحدده السلطة الوطنية وتستند فيه إلى التقديرات المرجحة على أساس مجموعة السكان.

(١١٢) خط الفقر الدولي هو نسبة السكان الذين يعيشون دون ١,٢٥ $. في اليوم بمعامل القوة الشرائية.

(١١٣) معامل جيني هو مؤشر يقيس تفاوت توزيع الدخل وينحصر بين الصفر وهي المساواة التامة، والواحد الصحيح عدم المساواة التامة، وعدم المساواة الكبيرة نسبيًا فتتراوح بين 0.50 ، 0.70 والأكثر مساواه بين 0.20 ، 0.35.

**٦- التحديات البيئية**

جدول رقم (٢٧) المؤشرات التنموية عن البيئة فى عينة الدول المختارة

| اسم الدولة أو الاقليم | نصيب الموارد الطبيعية كنسبه من الدخل السنوي الاجمالي | الطاقة المتجددة كنسبه من اجمالي الطاقة | استنفاذ الطاقة كنسبه من الدخل القومي | استنزاف الطاقات الصافية نسبة من الدخل المحلي | تلوث الهواء انبعاثات ثاني اكسيد الكربون يتوسط نصيب الفرد بالكيلو المتري | اضرار ناجمه عن التلوث نسبة من الناتج المحلي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| شيلي | 12.4 | 25.1 | 0.1 | 0 | 4.2 | 0.5 |
| أورجواي | 0.6 | 37.1 | 0 | 0.4 | 2 | 1.8 |
| البرازيل | 3.4- | 45.8 | 1.9 | 0 | 2.2 | 0.2 |
| ماليزيا | 6.9 | 5.3 | 6.1 | 0 | 7.7 | 0 |
| المكسيك | 5.7 | 9.6 | 6.2 | 0 | 3.8 | 0.3 |
| جنوب أفريقيا | 6.1 | 10 | 3.6 | 0.2 | 9.2 | 0.1 |
| فيتنام | 9.4 | 43.3 | 0 | 0 | 1.7 | 0 |
| سيشل | - | - | 0 | 0 | 7.8 | - |
| الجايرين | 33.1 | 66.1 | 34.7 | 0 | 1.7 | 0 |
| كوستاريكا | 0.1 | 55.3 | 0 | 0.1 | 1.7 | 0.1 |
| أذربيجان | 34.5 | 1.7 | 33.8 | 0 | 5.1 | 4،0 |
| الجزائر | 18.1 | 0.2 | 18.2 | 0.1 | 3.3 | 3،0 |
| الأردن | 1 | 1.8 | 0 | 0 | 3.4 | 0.2 |
| مقدونيا | - | - | 0.9 | 0.1 | 5.2 | 0.1 |
| ألبانيا | 2.5 | 38.8 | 0 | 0 | 1.4 | 3،0 |
| فان واتو | - | - | 0 | 0 | 0.5 | 0 |
| مصر | 7.1 | 54.7 | 8.7 | 0.1 | 2.6 | 7،0 |
| سرى لانكا | 0.3 | 54.7 | 0 | 0.3 | 0.6 | 2،0 |
| كير بياتي | - | - | 0 | - | 0.6 | - |
| بوتان | - | - | 0 | 3.4 | 0.7 | 0 |
| نيجيريا | 22 | 85.3 | 24.2 | 0.2 | 0.5 | 0 |
| موريتانيا | 34.3 | - | 0 | 0.4 | 0.6 | 6،0 |
| بنجلاديش | 2.3 | 30.4 | 1.9 | 0.4 | 0.4 | 7،0 |
| هايتي | - | 71.8 | 0 | 0.6 | ٠,٨ | ٠,٥ |
| افغانستان | 2.6 | - | - | 2.1 | ٠,٣ | ٠,٥ |
| بورندي | 12.7 | - | 0 | 8.8 | ٠ | ١ |

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2013.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرر التنمية البشرية، 2013.

جدول (٢٨) نتائج تحليل البيانات عن مؤشرات البيئة في عينة الدول المختارة

| المؤشرات | كل الدول | الصاعدة | النامية |
|---|---|---|---|
| (١) نضوب الموارد الطبيعية كنسبه من الدخل القومي | 10.15 | 5.38 | 14.78 |
| (٢) الطاقة المتجددة كنسبه من اجمالي الطاقة | 32.5 | 25 | 62.5 |
| (٣) استقرت الطاقة كنسبه من الدخل القومي | 5.6 | 2.56 | 4.35 |
| (٤) نسبة التلوث (متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات لثاني اكسيد الكربون) | 2.6 | 4.4 | 0.47 |
| (٥) اضرار التلوث | 0.35 | 0.41 | 0.47 |

المصدر : البيانات والمؤشرات بجدول رقم ٢٧

هناك توسع في المؤشرات عن متغيرات البيئة لأهمية ارتباطها بمدى نجاح الجهود التنموية ، ودلالات المؤشرات لها اهميتها في ابراز حجم المشكلات البيئية . لكن تباين الظروف في مناطق العالم قد يحدد من استخدام كافة المؤشرات وكذلك مدى المتاح من البيانات ، لكن المعضلة ليست بكشف وتحديد انتهاكات البيئية بقدر امتلاك قدرة الحلول.

وتوضح البيانات أن ظاهرة معدل نضوب الموارد الطبيعية تتفشى في الدول النامية اكبر من الدول الأخرى، وهي أكثر استنزافاً للطاقة المتاحة لديها ، واعلى نسب في الدول المختارة الجابون ، اذربيجان ، نيجيريا ، وموريتانيا ، وبالرغم من مسببات التلوث الاقل في الدول النامية الا انها تتحمل اضراره بنسب اكبر من الدول الصاعدة ، وبشكل عام تنشأ مصادر التلوث بسبب استخدام مصادر الطاقة بكثافة ونمو الناتج الصناعي والاسلوب السيئ للتخلص من النفايات الصناعية في ظل ضعف التشريعات والقواعد المنظمة ، والمشكلة الجوهرية الاخرى تتمثل في قطع الغابات وازالتها والتي التهمت اكثر من نصف مساحاتها في العالم كما في البرازيل والمكسيك ، بالإضافة الى مشكلة انبعاثات الصوبات الحرارية .

والمشكلات البيئية مسئولية مشتركه بين جميع الدول و تقع على عاتق المستهلك الاكبر للطاقة المسببة للانبعاثات والتدهور البيئي والسعي . من ناحية اخري مشكله ازالة الغابات لم تكن بعيدة بشكل كبير عن تأثيرات الركود الاقتصادي وخاصة في الدول الاستوائية ، ويخل في ذلك اعتماد كثير من الدول النامية على الانواع التقليدية من الوقود .

والجهود الدولية في هذا المجال مثل مؤتمر ريو ١٩٩٢ ، وكيوتو ١٩٩٧ والحلول المطروحة ، عن ضرورة وجود بدائل للوقود ، أو تدبير فرص النمو للدول المجبرة على قطع الاخشاب ، او ربط الديون بالحفاظ على الغابات وبرامج المعونة ، والحلول المرتبطة بالدول المتقدمة بتقليل اصدارات الانبعاثات ، جميع الحلول لم تحقق الا القليل في غياب فعالية الادوات الدولية الملزمة للدول المتقدمة قبل الدول النامية ستزداد المشكلة تعقيداً

**٧- الاداء الاقتصادي**

جدول رقم (٢٩) المؤشرات التنموية غن الاداء الاقتصادي في عينة الدول المختارة

| اسم الدوله أو الاقليم | الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار | نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية | معدل النمو في الناتج المحلي | معدل التضخم | الصادرات من السلع والخدمات بنسبة من الناتج | الواردات من السلع والخدمات بنسبة من الناتج | اجمالي الانبعاثات بنسبة من الناتج | اجمالي الادخال نسبة من الناتج | اجمالي تكوين راس المال من نسبة الناتج |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شيلي | 269.9 | 15452 | 5.6 | 3 | 34 | 34 | 65،41 | 21 | 25 |
| أورجواي | 50 | 14704 | 3.5 | 8.1 | 26 | 30 | 6،13 | 15 | 21 |
| البرازيل | 2252.7 | 11340 | 0.9 | 5.4 | 13 | 14 | 2،373 | 15 | 18 |
| ماليزيا | 305.1 | 10432 | 5.6 | 1.7 | 87 | 75 | 73،139 | 32 | 26 |
| المكسيك | 1178.1 | 9749 | 3.8 | 4.1 | 33 | 34 | 167.1 | 22 | 23 |
| جنوب أفريقيا | 384.3 | 7508 | 2.5 | 5.4 | 28 | 31 | 50.7 | 13 | 19 |
| فيتنام | 155.9 | 1755 | 5.2 | 9.1 | 80 | 77 | 6،25 | 32 | 27 |
| سيشل | 1.1 | 12858 | 2.8 | 7.1 | 45 | 98 | 31،0 | - | - |
| الجابون | 18.4 | 11257 | 5.6 | 2.7 | 57 | 31 | 2.4 | - | 31 |
| كوستاريكا | 45.1 | 9386 | 5.1 | 4.5 | 38 | 42 | 6.86 | 16 | 21 |
| أذربيجان | 6،66 | 7164 | 2.2 | 1.1 | 54 | 26 | 11.3 | 42 | 22 |
| الجزائر | 205.8 | 5348 | 3.3 | 8.9 | 37 | 28 | 200.6 | 8 | 37 |
| الأردن | 31 | 4909 | 2.7 | 4.8 | 44 | 74 | 8.8 | 26 | 27 |
| مقدونيا | 9.6 | 4565 | 0.3- | 3.3 | 53 | 76 | 2.9 | 14 | 29 |
| ألبانيا | 12.7 | 4000 | 126 | 2 | 31 | 49 | 2.6 | 19 | 25 |
| فان واتو | 0.79 | 3183 | 2.3 | 1.4 | 48 | 51 | 0.17 | 13 | 27 |
| مصر | 262.8 | 3256 | 2.2 | 7.1 | 17 | 26 | 15.7 | 24 | 16 |
| سرى لانكا | 59.4 | 2923 | 6.4 | 7.5 | 23 | 36 | 7.11 | - | 30 |
| كيرياتي | 0.18 | 1736 | 2.8 | - | 11 | 106 | - | - | - |
| بوتان | 1.8 | 2399 | 9.4 | 10.9 | 35 | 53 | 0.96 | 40 | 56 |
| نيجيريا | 262.6 | 1555 | 6.5 | 12.2 | 55 | 23 | 47.55 | 26 | 8 |
| موريتانيا | 4.2 | 1106 | 7.6 | 4.9 | 58 | 94 | 0.97 | - | 37 |
| بنجلاديش | 116.4 | 752 | 6.2 | 6.2 | 23 | 32 | 12.8 | 18 | 27 |
| هايتي | 7.8 | 771 | 2.8 | - | 13 | 48 | 1.3 | 26 | 29 |
| افغانستان | 20.5 | 687 | 14.4 | 7.2 | - | 39 | 7.15 | - | 17 |
| بورندي | 2.5 | 251 | 4 | 18 | 9 | 37 | 0.31 | 18 | 26 |

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ، ٢٠١٣

جدول رقم (٣٠) تابع البيانات والمؤشرات عن الاداء الاقتصادي في عينة الدول المختارة

| اسم الدولة أو الاقليم | النفقات الحكومية العامة كنيه من الناتج المحلى | صافي التدفقات المالية الوافدة الاستثمار الاجنبي المباشر | اجمالي رصيد الدين الخاص |
|---|---|---|---|
| شيلي | ١١,٨ | ٣٠,٣٢ | - |
| أورجواي | ١٣ | ٢,٩ | - |
| البرازيل | ٢٠,٩ | ٧٦,١١ | ٤٤٠,٤٨ |
| ماليزيا | ١٢,٧ | ٩,٧ | ١٠٣,٩٥ |
| المكسيك | ١٢ | ١٥,٤٥ | ٣٥٤,٩ |
| جنوب أفريقيا | ٢١,٥ | ٤,٦٤ | ١٣٧,٥ |
| فيتنام | ٥,٧ | ٨,٣٧ | ٥٩,١٣ |
| سيشل | ١١,١ | ٠,٠١ | ٢,٠٢ |
| الجابون | ٨,٨ | ٠,٧ | ٢,٨٧ |
| كوستاريكا | ١٧,٦ | ٢,٦ | ١٤,٤٦ |
| أذربيجان | ١١,٨ | ٥,٣ | ٩,٧ |
| الجزائر | ١٤,٢ | ١,٦ | ٥,٦٤ |
| الأردن | ١٨,٩ | ١,٥ | ١٨,٦ |
| مقدونيا | ١٨ | ٠,٢٨ | ٦,٦٨ |
| ألبانيا | ٩,٣ | ١,٢٧ | ٦,٩٣ |
| فان واتو | - | ٠,٠٤ | ٠,٣٧ |
| مصر | ١١,٣ | ٢,٨ | ٤٠ |
| سرى لانكا | ٧,٥ | ٠,٩ | ٢٥,٣٨ |
| كيربياتي | - | ٠,٢٦ | - |
| بوتان | ٢١,٤ | ٠,٠١ | ١,٤٦ |
| نيجيريا | - | ٧,١ | ١٠,٠٨ |
| موريتانيا | ١٢,٣ | ١,٢ | ٣,٣٥ |
| بنجلاديش | ٥,٥ | ١,١٨ | ٦٢,١٣ |
| هايتي | - | ٠,١٨ | ١,١٥ |
| افغانستان | ١٠,٧ | ٠,٠٩ | ٢,٧ |
| بورندي | ٢٦,٣ | ٠,٠١ | ٠,٦٦ |

المصدر ، مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ، ٢٠١٣

جدول رقم( ٣١) نتائج تحليل بيانات ومؤشرات الأداء الاقتصادي

| المؤشرات | كل الدول | الاقتصاديات الصاعدة | النامية |
|---|---|---|---|
| (١) نصيب الفرد من الناتج | 5732 | 10134 | 1074 |
| (٢) معدل النمو في الناتج المحلي | 4.4 | 3.0 | 7.2 |
| (٣) معدل التضخم | 5.9 | 5.2 | 11.8 |
| (٤) الصادرات كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي | 38 | 43 | 32 |
| (٥) الواردات كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي | 49 | 42 | 47 |
| (٦) الاحتياطيات كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي[١١٤]. | 46 | 110 | 10 |
| (٧) الادخار كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي | 25 | 21 | 34 |
| (٨) التكوين الرأسمالي[١١٥]. | 26 | 23 | 29 |
| (٩) الاتفاق الحكومي كنبسه من الناتج[١١٦]. | 14 | 14 | 15 |
| (١٠) صافي التدفقات الوافدة الاستثمار الاصلي المباشر | 6.7 | 21.07 | 1.39 |
| (١١) ارصدة الدين الخارجي | 59.5 | 21.9 | 15.2 |

المصدر : البيانات والمؤشرات بجدول رقم ٢٩ ، ٣٠

إن التحليل في إطار المقارنة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لاقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، يعكس فجوة كبيرة في بنسبة قدرها 9 : 1 تقريبًا، وكذلك النظر إلى أعلى وأقل دوله في الدول المختارة تبلغ الفجوة 62 : 1 بما يؤكد على مدى الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية والتي تمتد إلى خلق الشعوب بالإحباط والميل نحو استراتيجيات تجاهل أهداف الأجل الطويل ، والتحسن النسبي في حصول نمو الناتج القومي يبقى تأثيره محدودًا في ظل سلبية تأثيرات المتغيرات الأخرى.

(١١٤) اجمالي الاحتياطيات = حيازات الذهب النقدي + حقوق السحب الخاصة واحتياطيات البلدان الاعضاء في صندوق النقد الدولي + النقد الاجنبي تحت سيطرة ا لسلطة النقدية.

(١١٥) تكوين رأس المال الثابت = (الأصول الجديدة + مشروعات لدى أفراد وشركات و قطاع حكومي) – التصرف في الأصول.

(١١٦) النفقات الحكومية العامة = نفقات جارية على مشتريات السلع والخدمات ومستحقات العاملين باستثناء الاغراض العسكرية.

وكذلك من نسب التضخم ومظاهره بما يعكس مسبباته الناتجة سواء من عجز ميزانيه الدولة واضطرار الدولة إلى تمويل العجز بالإصدار النقدي ، أو يكون التضخم ناشئ عن اختلال الطلب الكلي ، تضخم التكاليف ، أو المستورد ، وجميعه يؤثر في هيكل توزيع الدخل ويمس الطبقات ذوي الدخل المحدود بانخفاض دخولهم الحقيقية ، ويؤثر بالضغط على اسعار الفائدة وسعر الصرف وانخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية. وفي دول العينة المختارة اسوء المعدلات في الجزائر فيتنام بوتان نيجيريا وبوروندي .

وجزء كبير من معوقات جهود التنمية يرجع إلى الاتجاهات في نسبة مساهمة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يبدو واضحًا من تدني لهذه النسب في الدول النامية وانخفاض عوائد التصدير وارتفاع نسب الواردات يشكل تدهور شروط التجارة وضعف المكتسبات الواجب تحققها منها، وانعكاس لضعف القدرات التنافسية لهذه الدول، ويشكل ذلك زيادة اعباء الميزان التجاري وضعف حصيلة النقد الاجنبي وهو الجزء الهام من الاحتياطيات النقدية ، ونسب الاحتياطي النقدي الى الناتج المحلي تؤكد تلك الاهمية حيث ما لدى الاقتصاديات الصاعدة من الاحتياطيات يجاوز عشرة اضعاف ما لدى الدول النامية وهو ما يمهد لدوافع الاقتراض والائتمان الخارجي.

وعلى الرغم من ارتفاع نسب الادخار من الناتج المحلي في الدول النامية إلا أنه لم يعطي انعكاسا جيداً على نسب التكوين الرأسمالي ومحدودية الاستفادة من اهمية الادخال في زيادة رصيد رأس المال المادي لهذه الدول والتوسع في مستويات القدرة المحدودة للمدخرات المحلية في منافسة الاستثمار الاجنبي والذي يشكل مستويات منخفضة على النسب المحققة في الدول الصاعدة.

**٨- رؤية عامة عن مؤشرات الأداء:**

معدلات أداء المجهودات التنموية في الدول النامية لا تساير الأهداف بشكل تام، على الرغم من اقتراب السقف الزمني للأهداف الألفية للتنمية 2015 ، فمازالت الاختلالات الهيكلية قائمة عند الدول النامية ، ومتطلبات التنمية ومجهوداتها تحتاج الكثير فالتحسن النسبي في بعض المنجزات لا تفي بالأطر التنموية المتكاملة.

فإن مؤشرات الأداء في الدول المختارة اتفقت في مجملها مع المفترض نظريًا عن الخصائص المشتركة لمشكلات الدولة النامية ، حيث المستوى المنخفض نسبيًا في الناتج القومي ، ونصيب الفرد من الدخل ، والمعاناة من سلبيات التضخم وانعكاساتها على القدرة الشرائية ، وفجوات توزيع الدخل ، وعلى ذلك فإن التغيرات الهيكلية ومن معطيات الاقتصاد العالمي ومتطلبات المؤسسات الدولية لا تغنى بالضرورة سلامة تحقيق أهداف التنموية إذا لم ينتج منها رفع المعاناة التي تمس الطبقات القصيرة من الدول النامية والعمق السائد في الفقر المطلق حيث النسب المرتفعة من السكان التي تقع تحت خط الفقر بمستويات دخل تعجز عن تغطيه الاحتياجات الانسانية ، ولم تصل الدول النامية إلى مؤشرات معقولة عن امكانية مواجهة ضعف الخدمات الصحية ومواجهة انشار المرض اضافة إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية ، وان كان هناك تطور نسبي للتحسن في معدلات وفيات الاطفال فإن الفجوة كبيره بين الدول النامية ومثيلاتها من الدول المتقدمة . ومواجهة التدهور البيئي بمسبباته الداخلية والخارجية لا تزال خارج قدره اجهزة الدولة النامية ومؤسساتها. والنسب المرتفعة من الأمية ونسب التسرب من التعليم وعجز المؤسسات عن تقديم التسهيلات والخدمات التعليمية ورفع مستوى الكفاءات المهنية والفنية في مجملها تعكس ضعف الاستفادة من قدرات الموارد البشرية وانخفاض الانتاجية والتوظيف الغير كامل للموارد وارتفاع مستويات البطالة فالمشكلات والسمات المشتركة للدول النامية لا تزال قائمة ، وتقود إلى أهمية التعرف عليها لأبعاد المظاهر الاخرى المرتبطة بتفاعل الدول النامية مع آليات الاقتصاد العالمي والروابط والخلفيات التاريخية التي تفترض تحدياتها على واقع مجهودات التنمية.

**المبحث الثالث: تقييم العملية التنموية لعينة الدراسة في إطار مؤشرات التبعية:**

أوضحت الفروق الجوهرية بين الدول الصاعدة والدول النامية مجموعة من الخصائص المشتركة لمشكلات الدول النامية، والدائرة المحيطة برؤوس عناصر هذه المشكلات ترتكز على عدم تكافؤ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول المتقدمة والدول النامية بارتباط غير منفصل داخل منظومه الاقتصاد العالمي ، وهذه العلاقات لها انعكاساتها على جهود التنمية للدول النامية ، مما يدفع إلى مناقشة أبعاد ومظاهر هذه العلاقات من خلال مؤشرات قياس التبعية في عينة الدول المختارة .

**أولاً: قطاع التجارة الخارجية:**

يحتوي الجدول رقم (٣٢) بيانات ومؤشرات تفصيلية عن هيكل الصادرات والواردات للدول المختارة بعينه الدراسة

جدول رقم(٣٢) هيكل الصادرات للسلع والخدمات في عينة الدول المختارة

| اسم الدولة أو الاقليم | نسبة الص | حجم الصادات السلعية بالمليو | هيكل الصادرات السلعية % من جملة الصادرات (درجة التركيز السلعي للصادرات) | | | | | صادرات الخدمات مليون | نسبة % من إجمالي صادرات الخدمات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | غذاء | زراعة | وقود | معادن | مصنعه | | نقل | وقود | تأمين | اخرى اتصالات |
| شيلي | ٣٤ | ٧٨٨١٣ | ١٩ | ٥ | ١ | ٦١ | ١٤ | ١٢٦٢٦ | ٥٣ | ١٧ | ٧ | ٢٢ |
| أورجواي | ٢٦ | ٨٧٤٣ | ٦٦ | ٨ | ١ | ٠ | ٢٤ | ٣٣٥٨ | ١٨ | ٦٥ | ٤ | ١٢ |
| البرازيل | ١٣ | ٢٤٢٥٨٠ | ٣٢ | ٤ | ١١ | ١٦ | ٣٥ | ٣٨١٢١ | ١٤ | ١٧ | ٨ | ٦٠ |
| ماليزيا | ٨٧ | ٢٢٧٣٨٨ | ١٣ | ٢ | ٢٠ | ٢ | ٦٢ | ٣٥٨٨٤ | ١٤ | ٥٥ | ٢ | ٣٣ |
| المكسيك | ٣٣ | ٣٧٠٩١٥ | ٦ | ٠ | ١٤ | ٤ | ٧٤ | ١٦٠١٨ | ٥ | ٧٩ | ١٤ | ٢ |
| جنوب أفريقيا | ٢٨ | ٨٧٢٦١ | ٨ | ٢ | ١٢ | ٣٢ | ٤٥ | ١٤٤٢٧ | ١٢ | ٦٦ | ٨ | ١٣ |
| فيتنام | ٨٠ | ١١٤٥٧٣ | ١٩ | ٤ | ١١ | ١ | ٦٥ | ٨٨٧٩ | – | – | | - |
| سيشل | ٤٥ | ٤٩٧ | – | – | | - | | ٦١٦ | ٢٢ | ٤٧ | ٦ | ٢٤ |
| الجابون | ٥٧ | ١٢٠٠٠ | – | | | - | - | - | | | | - |
| كوستاريكا | ٣٨ | ١١٣٨٧ | ٣٥ | ٣ | | ١ | ٦٠ | ٦٦٣٧ | ٦ | ٣٢ | ٠ | ٦٢ |
| أذربيجان | ٥٤ | ٣٢٠٠٠ | ٣ | ٠ | ٩٣ | ١ | ٢ | ٤٦٨١ | ١٦ | ٥٢ | ٠ | ٣٢ |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | ٣٧ | ٣٧٩٨١ | ٠ | | ٩٧ | | ٢ | ٣٦٥٧ | ١٩ | ٦ | ٨ | ٦٧ |
| الأردن | ٤٤ | ٧٨٨٥ | ١٧ | | | ١٧ | ٧٠ | ٤٧٣٦ | ٢٥ | ٦٣ | ٠ | ١٢ |
| مقدونيا | ٥٣ | ٤٠٠٢ | ١٥ | ١ | ٦ | ٦ | ٧٢ | ١٣٨٠ | ٢٥ | ١٧ | ١ | ٥٧ |
| ألبانيا | ٣١ | ١٩٦٨ | | ٢ | ٢٧ | ١١ | ٥٥ | ٢٣٦٣ | ١٢ | ٦٢ | ١ | ٢٦ |
| فان واتو | ٤٨ | ٥٥ | ٨٥ | ٣ | ٠ | ٢ | ٨ | ٢٨٢ | ١٢ | ٨٠ | ٤ | ٤ |
| مصر | ١٧ | ٢٩٣٩٧ | ١٤ | ٢ | ٣٢ | ٦ | ٤٥ | ١٩٠٣١ | ٤٣ | ٤٦ | ١ | ١٠ |
| سرى لانكا | ٢٣ | ٩٤٨٠ | ٢٨ | ٣ | ٠ | ١ | ٦٩ | ٣٠٦٢ | ٤٥ | ٢٧ | ٣ | ٢٤ |
| كيريباتي | ١١ | ١٠ | ٨٨ | ٢ | ٠ | ٠ | ١١ | _ | | | | _ |
| بوتان | ٣٥ | ٥٩٠ | ٨ | ٠ | ١ | ٢١ | ٦٩ | ٧٩ | ٣٧ | ٥٩ | ٣ | ١ |
| نيجيريا | ٥٥ | ١١٤٠٠٠ | ٢ | ٦ | ٨٩ | ٠ | ٣ | ٢٤١٤ | ٦٩ | ٢٧ | ٢ | ٤ |
| موريتانيا | ٥٨ | ٢٥٠٠ | ٢ | ٠ | ٥ | ٠ | | _ | | | | _ |
| بنجلاديش | ٢٣ | ٢٠١١٣ | – | – | | _ | _ | ١٤١٩ | ١٩ | ٦ | ٥ | ٧٠ |
| هايتي | ١٣ | ٨٢٠ | – | – | | _ | | ١٩٣ | | ٨٤ | | ١٦ |
| افغانستان | – | ٣٥٠ | ٣٩ | ١٣ | | ٠ | ١٤ | ٣٠٧٧ | ٧ | ٢ | ١٧ | ٧٤ |
| بورندي | ٩ | ١٣٠ | ٧٤ | ٥ | ٠ | ٨ | ١٣ | ٢٠ | ١٢ | ١٣ | ٢١ | ٥٤ |

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ، 2013

جدول رقم (٣٣ ) هيكل الواردات للسلع والخدمات في عينة الدول المختارة

| اسم الدولة أو الاقليم | نسبة الوارداـ | حجم السلعية بالملـ | هيكل الواردات السلعية % من الصادرات (درجة التركيز السلعة للصادرات) | | | | | واردات الخدمات مليون | %من إجمالي واردات الخدمات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | غذائ ية | زراعي | قود | خامات ومعا | مصنعه | | قل | فر | تأمين | خرى اتصالات |
| شيلي | 34 | 79278 | | | 3 | 2 | 68 | 15961 | 8 | 3 | 4 | 25 |
| أورجوا ي | 3 | 11614 | | | 7 | 1 | 61 | 1952 | 3 | 4 | | 20 |
| البرازيل | 14 | 233270 | | | 8 | 3 | 73 | 77751 | 8 | 9 | | 49 |
| ماليزيا | 75 | 196615 | | | 4 | 5 | 69 | 38307 | 5 | 8 | | 37 |
| المكسيك | 34 | 380477 | | | | 3 | 78 | 25410 | 6 | 3 | 7 | 3 |
| جنوب أفريقيا | 31 | 122670 | | | 3 | 2 | 62 | 19267 | 3 | 7 | | 26 |
| فيتنام | 77 | 113792 | | | 2 | 4 | 71 | 11859 | | | | - |
| سيشل | 98 | 800 | | | | - | - | 419 | 7 | | 5 | 39 |
| الجايرين | 31 | 3900 | | | | - | - | - | | | | - |
| كوستار يكا | 42 | 17072 | | | 2 | 2 | 76 | 1690 | 6 | 4 | 0 | 20 |
| أذربيجان | 26 | 10300 | 5 | | | 2 | 80 | 8330 | 3 | 4 | | 51 |
| الجزائر | 28 | 46801 | 1 | | | 2 | 71 | 12042 | 9 | | | 69 |
| الأردن | 74 | 20691 | 6 | | 9 | 3 | 49 | 4357 | 7 | 7 | | 7 |
| مقدونيا | 76 | 6511 | 3 | | 1 | 11 | 54 | 1005 | 8 | 1 | | 45 |
| ألبانيا | 49 | 4881 | 7 | | 0 | 3 | 59 | 1861 | 8 | 9 | | 8 |
| فان واتو | 51 | 295 | 5 | | 8 | 1 | 52 | 143 | 1 | 4 | | 15 |
| مصر | 26 | 69813 | 2 | | 9 | 5 | 51 | 13129 | 9 | 7 | 2 | 22 |
| سرى لانكا | 36 | 16087 | 2 | | 2 | 1 | 63 | 3973 | 0 | 3 | | 11 |
| كيبرياتي | 106 | 100 | 4 | | 6 | 2 | 47 | - | | | | - |
| بوتان | 53 | 1020 | 1 | | 5 | 8 | 63 | 108 | | 2 | | 41 |
| نيجيريا | 23 | 51000 | 1 | | 0 | 1 | 54 | 22472 | 6 | 9 | | 30 |
| موريتانيا | 94 | 2800 | 4 | | 8 | 0 | 57 | - | | | | - |
| بنجلادي ش | 32 | 34132 | | | | - | - | 4981 | 5 | | | 6 |
| هايتي | 48 | 2800 | | | | - | - | 733 | 5 | | | 7 |
| افغانست ان | 39 | 6200 | 4 | | 5 | 0 | 14 | 1288 | 1 | 0 | | 43 |
| بورندي | 37 | 780 | 5 | | 9 | 2 | 42 | 189 | 7 | 6 | | 14 |

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، 2013.

وفي إطار تحليل بيانات ومؤشرات هيكل الصادرات والواردات للدول المختارة، وبوجه التحديد لأعلى سبعة دول (الاقتصاديات الصاعدة ) واقل سبعة دول ( نامية) ، وإلى دول أخرى بشكل منفرد يتضح التالي:

**١-الصادرات**

جدول رقم (٣٤) تحليل مقارن لبيانات هيكل الصادرات في عينة الدول المختارة

| | الاقتصاديات الصاعدة | النامية |
|---|---|---|
| (١) نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي | %٤٣ | %٣٢ |
| (٢) متوسط حجم الصادرات السلعية | ١٦١٤٦٧ | ١٩٧٨٦ |
| (٣) نسبة الصادرات من المنتجات الغذائية إلى إجمالي الصادرات | %٢٣ | %٢٩ |
| (٤) نسبة صادرات المنتجات الزراعية إلى إجمالي الصادرات | %٣,٦ | %٤,٢ |
| (٥) نسبة صادرات السلع المصنعة إلى إجمالي الصادرات | %٤٥ | %٢٠ |
| (٦) متوسط حجم الصادرات من الخدمات | ١٨٤٧٣ | ١٢٠٠٠ |

المصدر : بيانات الجدول رقم ٣٢

أن حالة الصادرات التي عليها الدول النامية بمستوى متدنى مقارنة بالدول الصاعدة التي تشكل ٩ اضعاف الصادرات السلعية للدول النامية، ١٥ ضعف صادرات الخدمات. والبيانات توضح اعتماد الدول النامية على انتاج السلع الأولية كمصدر لتوليد الدخل فأغلب صادرات الدول النامية من سلعة واحدة أو سلعتين ، وبما يتجاوز نسبة ٨٠% من صادراتها ويتضح ذلك من صادرات دولة نيجيريا ، ٨٩% من مجموع صادراتها من الوقود، وكذلك الجزائر واذربيجان ٩٧%، ٩٣% على التوالي، على خلاف مقارنة ذلك بالتوازن النسبي من تنوع الصادرات في البرازيل وماليزيا وجنوب أفريقيا ، وهذا التركيز السلعي للصادرات في الدول النامية يعكس ضعف الهياكل الانتاجية والتبعية الاقتصادية..

**٢- الواردات:**

جدول رقم (٣٥) تحليل مقارن لبيانات هيكل الواردات في عينة الدول المختارة

| | الاقتصاديات الصاعدة | النامية |
|---|---|---|
| (١) نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي | %٤٢ | %٤٦ |
| (٢) متوسط حجم الواردات السلعية | ١٦٢٥٨٤ | ١٤٠١٤ |
| (٣) نسبة الواردات الغذائية. | %٧,٢٩ | %١٩ |
| (٤) واردات الخدمات | ٢٧٠٨٧ | ٤٩٦١ |

المصدر : بياتات جدول رقم ٣٣

ان ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي ( الميل المتوسط للاستيراد ) في الدول النامية يدلل

على مدى اعتمادها على دول العالم الخارجي، وتبعية الناتج المحلي للناتج العالمي، من ناحية أخرى شكلت نسبة واردات السلع الغذائية ارتفاعًا في دول مثل الجزائر فان واتو، مصر، كير بياتي ، نيجيريا ، وبورندي بوضع يؤكد على انخفاض الكفاءة الانتاجية في قطاع الزراعة عمومًا ، واثر ذلك من تبعية غذائية للعالم الخارجي وارتباط ذلك بمشكله ارتفاع معدلات انتشار نقص التغذية تصل في دولة بوروندي الى نسبة ٧٤% ، وتعاني الدول النامية من فجوة غذائية بخلاف الدول الصاعدة لديها فائض في الميزان التجاري الغذائي.

جدول (٣٦) الدول الاعلى اعتمادا على الواردات الغذائية في دول العينة المختارة

| نامية | صادرات غذائية | واردات غذائية | صاعدة | صادرات غذائية | واردات غذائية |
|---|---|---|---|---|---|
| نيجيريا | ٢% | ٣١% | أورجواي | ٦٦% | ٩% |
| ألبانيا | ٥% | ١٧% | البرازيل | ٣٢% | ٥% |
| مصر | ١٤% | ٢٢% | ماليزيا | ١٣% | ٩% |
| الجزائر | ٠% | ٢١% | | | |

المصدر : بيانات جدول رقم ٣٣

والحالة الغذائية اكثر عرضه لتغيرات الاسعار العالمية والتذبذب الانتاجي للسلع العالمية واستهلاك قدر كبير من العملة.

٣-ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي للدول النامية والبالغ ٦٥ % يعطي دلالة على مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي واعتماد النشاط الاقتصادي على الظروف السائدة في الاقتصاد العالمي ، وتكون الدول اكثر عرضه لتأثيرات التذبذب في الاقتصاد العالمي ومدى المشكلة يتضح بشكل أكبر عند مقارنة ذلك مع اقتصاديات الدول الصاعدة ٤٩% ، أو بمقارنة دول مثل نيجيريا ٦٢% مقابل دولة البرازيل كدولة صاعدة ٢١% .

**ثانيًا: التكنولوجيا:**

جدول رقم (٣٧) مؤشرات التكنولوجيا في دول العينة المختارة

| اسم الدولة أو الاقليم | انفاق على البحث العلمي مليار دولار | صادرات تكنولوجيا م | واردات تكنولوجيا مليا | رسوم استخدام حق الملكية |
|---|---|---|---|---|
| شيلي | 0.42 | 0.51 | 7.1 | 0.85 |
| أورجواي | 0.4 | - | - | 33.57 |
| البرازيل | 1.16 | 8.41 | 8.8 | 3.67 |
| ماليزيا | 1.07 | 61.13 | 25.2 | 1.53 |
| المكسيك | 0.46 | 40.8 | 17.4 | 1.14 |
| جنوب أفريقيا | 0.78 | 1.9 | 18.2 | 0.08 |
| فيتنام | - | 4 | - | - |
| سيشل | - | - | - | - |
| الجابون | 0.64 | - | - | - |
| كوستاريكا | 0.48 | 2.5 | 18.2 | 0.08 |
| أذربيجان | 0.22 | 0.008 | 3.5 | - |
| الجزائر | - | 0.002 | 3.4 | 6.14 |
| الأردن | - | 0.12 | 3.1 | - |
| مقدونيا | - | 0.12 | 3.7 | 0.031 |
| ألبانيا | - | 0.006 | 3.6 | 0.023 |
| فان واتو | - | - | - | 0.001 |
| مصر | 0.34 | 0.1 | 3.5 | 0.34 |
| سرى لانكا | 0.16 | 0.07 | 3.5 | - |
| كيربياتي | - | - | - | - |
| بوتان | - | - | 3.9 | 0.25 |
| نيجيريا | - | - | 1.4 | - |
| موريتانيا | - | - | - | - |
| بنجلاديش | - | - | - | 10.84 |
| هايتي | - | - | - | - |
| افغانستان | - | - | - | 0.015 |
| بورندي | 0.12 | - | - | 0.001 |

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي ، ٢٠١٣

ومن بيانات الجدول رقم(٣٧) يوجد تفاوت في الانفاق على البحث العلمي في الدول النامية مقارنة باقتصاديات الدول الصاعدة ، وتزداد الفجوة اتساعاً عند المقارنة باقتصاديات الدول المتقدمة.

والمستقر عليه في مفهوم التكنولوجيا بانها جهد منظم لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العملية الانتاجية بالمعنى الواسع بهدف التوصل إلى اساليب حديثة تكون أجدى للمجتمع.

وعليه فإن المفترض أن استيراد التكنولوجيا الحديثة يؤدي بالفعل لاستخدام نتائج البحث العلمي للإسراع بخطوات التصنيع ، ولكن البيانات تعكس وصفاً آخر في التفاوت بين واردات التقنية أو رسوم استخدام حق الملكية وبين ما تستطيع الدول النامية تحقيقه من الصادرات التقنية " شبه منعدمه " مع تدنى صادرات التصنيع ، وفي قراءة لوضع لبعض اقتصاديات الدول الصاعدة بالدول المختارة

جدول رقم (٣٨) تحليل مقارن للدول الاعلى صادرات التكنولوجيا بعينه الدول المختارة

| | صادرات التكنولوجيا<br>مليار دولار | واردات التكنولوجيا<br>مليار دولار |
|---|---|---|
| البرازيل | 8.41 | 8.8 |
| ماليزيا | 61.13 | 25.2 |
| المكسيك | 40.8 | 17.4 |

المصدر : بيانات جدول رقم ٣٧

التقنية التي تصدر إلى الدول النامية كمنتج تكنولوجي وليس نقلاً [١١٧]كأفكار عملية ، ولكن النهج اختلف لدى الدول الصاعدة مثل ماليزيا فقد تمكنت من نقل تكنولوجيا الصناعات الثقيلة وتوطين هذه الصناعات ، فأنشئت مصنع مشترك بين شركتي "مستوبيشي" اليابانية والماليزية "ها يكون" لإنتاج أول سيارة ماليزية عام ١٩٨٥" بروتون ساجا" محققه في ذلك نجاح نقل التكنولوجيا والمهارات[١١٨]، واستوعبت البرازيل تقنيات الإيثانول[١١٩] . كبديل موفر للطاقة وصناعة السيارات المتوافقة مع استهلاك الايثانول وبلغ انتاجها في عام ٢٠٠٨ إلى ٥ ملايين سيارة .

---

(117) د. عبد الهادي عبد الصمد ، التكنولوجيا والبيئة والادارة الرشيدة، رؤية اسلامية ، مجلة التعاون الصناعي ، ١٩٨٧ ، ص٥٣ .

(118) نوال عبد المنعم بيومي ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(119) مركز الجزيرة للدراسات ، البرازيل القوة الصاعدة ، ٢٠١٠ ، ص ٧٣.

فتحقق بناء القاعدة الانتاجية الصحيحة باستخدام التقنيات الحديثة يتطلب آليات نقل التقنيات كأفكار علمية يمكن تطويعها لصالح الدول النامية ، وليس في إطار ما تفرضه آليات هيكل مستوردات منتجات التقنية من آليات الشريك الاجنبي والشركات متعدية الجنسيات ، وسلاسل القيمة العالمية وسعيهم الدائم إلى تصدير التقنية كمنتج بارتفاع مستمر لأسعار السلع الرأسمالية ، والشروط المجحفة لمنع افشاء المعلومات، وان ادراك دول الاقتصاديات الصاعدة لأهمية ذلك منذ مفاوضات انشاء منظمة التجارة العالمية كالبرازيل والهند كان له انعكاسات ايجابية على مجهوداتهم في التنمية . وبذلك يظل المظهر السائد للعلاقة هي السيطرة شبه التامة من الدول المتقدمة ، وخاصة سيطرة التقنيات الحديثة للمعلومات وتطويع هذه القوى لصالح الشركات العالميه الكبرى.

## ثالثا الجوانب التمويلية

جدول رقم (٣٩) مؤشرا ت الجوانب التمويلية في عينة الدول المختارة

| اسم الدولة أو الاقليم | الاستثمار الاجنبي المباشر مليار$ | حافظة أسهم رأس المال اجنبي مليار$ | رصيد الدين الاجنبي مليار$ | رصيد الحسابات الجارية | العائدات %من الناتج المحلي بدون المنح | دخل ثانوي قطاعات اخرى | المصروفات% من الناتج بدون انفاق عسكري | انفاق عسكري %من الانفاق الحكومي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شيلي | ٣٠,٣٢ | ٥,٢٢ | - | ٩,٥ | ٢٢,٧ | ١,٦٣ | ٢٠ | ١٠,٨ |
| اوروجواي | ٢,٩ | - | - | ٢,٦٣ | ٣١ | ٠,٠٢ | ٣٠ | ٦,٥ |
| البرازيل | ٧٦,١١ | ٥,٦ | ٤٤٠,٤٨ | ٥٤,٢٥ | ٢٥ | ١,٤١ | ٢٦,٣ | ٥,٧ |
| ماليزيا | ٩,٧ | - | ١٠٣,٩٥ | ١٨,٦٤ | ٢٥ | - | ٢١,٦ | ٧,١ |
| المكسيك | ١٥,٤٥ | ١٠,٠٤ | ٣٥٤,٩ | ١٤,١٨ | ٢٢,١ | ٠,٢١ | - | - |
| جنوب افريقيا | ٤,٤٦ | -٠,٦٨ | ١٣٧,٥ | ٢٤,٠٧ | ٢٩ | ١,٠٦ | ٣٣,٢ | ٣,٤ |
| فيتنام | ٨,٣٧ | ١,٨٨ | ٥٩,١٣ | ٩,٠٦ | - | - | - | - |
| سيشل | ٠,٠١ | - | ٢,٠٢ | ٠,٠٢ | ٣٤,٤ | ٠,٠٠٣ | ٢٦,١ | ٣,١ |
| الجابون | ٠,٧ | - | ٢,٨٧ | - | - | - | - | - |
| كوستاريكا | ٢,٦ | - | ١٤,٤٦ | ٢,٣٨ | ٢٤,٣ | ٠,٢٨ | ٢٦,٤ | - |
| اذربيجان | ٥,٣ | ٠,٠٠٤ | ٩,٧ | ١٤,٩٨ | ١٣,١ | ١,٩٧ | ١٥ | ٤١ |
| الجزائر | ١,٦ | - | ٥,٦٤ | ١٢,٢٥ | ٤٠,٦ | ١,٩٢ | ٢٩,٧ | ١٤,٦ |
| الاردن | ١,٥ | ٠,٠٥٣ | ١٨,٦ | ٥,٥٩ | ٢١,٥ | ٠,٦٣ | ٢٩,٥ | ١٥,٩ |
| مقدونيا | ٠,٢٨ | -٠,٠٠٦ | ٦,٦٨ | ٠,٣ | - | ٠,٠٦ | - | - |
| ألبانيا | ١,٢٧ | ٠,٠١٣ | ٦,٩٣ | ١,٣١ | - | ٠,١٨ | - | - |
| فان واتو | ٠,٠٤ | - | ٠,٣٧ | ٠,٠٥ | - | ٠,٠٢ | - | - |
| مصر | ٢,٨ | -٠,٩٨ | ٤٠ | ٦,٩٧ | ٢١,٩ | ٠,٣٠ | ٢٩,٥ | ٦,٤ |
| سريلانكا | ٠,٩ | ٠,٣٠٥ | ٢٥,٣٨ | ٤ | ١٤,٣ | ٠,٦٥ | ١٧,٨ | ١٦,٢ |
| كيريباتي | ٠,٢٦ | - | - | - | - | - | - | - |
| بوتان | ٠,٠١ | - | ١,٤٦ | -٠,٣٥ | - | ٠,٠٤ | - | - |
| نيجيريا | ٧,١ | ١٠ | ١٠,٠٨ | ٢٠,٣٣٥ | - | ٠,٣٢ | - | - |
| موريتانيا | ١,٢ | - | ٣,٣٥ | - | - | - | - | - |
| بنجلاديش | ١,١٨ | ٠,٠٩١ | ٦٢,١٣ | ٢,٦٥ | ٣٢ | ٠,٢٨ | ١١,٣ | ١٢,٧ |
| هايتي | ٠,١٨ | - | ١,١٥ | ٠,٣٥ | - | ٠,٢٣ | - | - |
| افغانستان | ٠,٠٩ | ٠,٠٠٢ | ٢,٧ | ٧,٢٩ | ٣١,٧ | ٠,١٧ | ٥٩ | - |
| بوروندي | ٠,٠٠١ | - | ٠,٦٦ | ٠,٢٦ | - | - | - | - |

المصدر : مؤشرات التنميه العالميه ، البنك الدولي ، ٢٠١٣

جدول رقم (٤٠) تابع جدول مؤشرات الجوانب التمويلية

| اسم الدولة أو الاقليم | صافي المساعدات الانمائية مليار $ | صافي المساعدات % من الناتج المحلي | نصيب الفرد من المعونات | استخدام انتمان صندوق النقد الدولي مليار $ | استخدام انتمان البنك الدولي مليار $ | التكوين الرأسمالي | معدلات الادخار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شيلي | ٠,١٦ | ٠,١ | ٩ | - | ٢,٦٢ | ٢٥ | ٢١ |
| اوروجواي | ٠,٠٢ | ٠ | ٤ | - | - | ٢١ | ١٥ |
| البرازيل | ٠,٨٣ | ٠ | ٤ | ٤,٤٤ | ١١,٤٤ | ١٨ | ١٥ |
| ماليزيا | ٠,٠٣ | ٠ | ١ | ٢,٠٧ | - | ٢٦ | ٣٢ |
| المكسيك | ٠,٩٦ | ٠,١ | ٨ | ٤,٣٨ | ١٤,٧ | ٢٣ | ٢٢ |
| جنوب افريقيا | ١,٠٤ | ٠,٤ | ٢٨ | ٢,٧٤ | ١,٠٨ | ١٩ | ١٣ |
| فيتنام | ٣,٦ | ٣,١ | ٤١ | ٠,٤٨ | ١٠ | ٢٧ | ٣٢ |
| سيشل | ٠,٠٢ | ٢,١ | ٢٣٩ | ٠,٠٥ | ٠,٠٢ | | |
| الجابون | ٠,٠٧ | ٠,٤ | ٤٣ | ٠,٢٣ | ٠,٠٣ | ٣١ | |
| كوستاريكا | ٠,٠٤ | ٠,١ | ٨ | ٠,٢٤ | ٠,٥٦ | ٢١ | ١٦ |
| اذربيجان | ٠,٢٩ | ٠,٥ | ٣٢ | ٠,٢٥ | ١,٦٤ | ٢٢ | ٤٢ |
| الجزائر | ٠,٢٠ | ٠,١ | ٥ | ١,٤٨ | ٠,٠١ | ٣٧ | ٤٧ |
| الاردن | ٠,٩٨ | ٣,٤ | ١٥٨ | ٠,٦٤ | ١,١٢ | ٢٧ | ٨ |
| مقدونيا | ٠,١٩ | ١,٩ | ٩٢ | ٠,٤ | ٠,٧٠ | ٢٩ | ٢٦ |
| ألبانيا | ٠,٣٥ | ٢,٧ | ١١١ | ٠,١١ | ٠,٩٣ | ٢٥ | ١٤ |
| فان واتو | ٠,٠٩ | ١١,٩ | ٣٧٧ | ٠,٠٣ | ٠,٠١ | ٢٧ | ١٩ |
| مصر | ٠,٤١ | ٠,٢ | ٥ | ١,٣٨ | ٤,٣٤ | ١٦ | ١٣ |
| سريلانكا | ٠,٦١ | ١ | ٢٩ | ٣,١٢ | ٢,٧٥ | ٣٠ | ٢٤ |
| كيريباتي | ٠,٠٦ | ٢٧ | ٦٤١ | - | ٠ | | |
| بوتان | ٠,١٤ | ٨,٣ | ١٩٧ | ٠,٠١ | ٠,١٧ | ٥٦ | ٤٥ |
| نيجيريا | ١,٧٨ | ٠,٨ | ١١ | ٢,٥٧ | ٤,٦٧ | ٨ | ٤١ |
| موريتانيا | ٠,٣٨ | ٩,٣ | ١٠٣ | ٠,٢٦ | ٠,٨٣ | ٣٧ | |
| بنجلاديش | ١,٥ | ١,٢ | ١٠١ | ١,٢١ | ١١,١٦ | ٢٧ | ٤٠ |
| هايتي | ١,٧١ | ٢٣,٢ | ١٧١ | ٠,١٧ | ٠ | ٢٩ | ٢٦ |
| افغانستان | ٦,٧١ | ٣٧,٢ | ٢٣١ | ٠,٣٩ | ٠,٤٢ | ١٧ | |
| بوروندي | ٠,٥٨ | ٢٤,٨ | ٦١ | ٠,٢٥ | ٠,١٧ | ٢٦ | ١٨ |

المصدر : مؤشرات التنمية العالمية ، البنك الدولي . ٢٠١٣ .

ان الامتداد الطبيعي لاختلالات قطاع التجارة الخارجية ، وتدهور شروط التبادل التجاري هو اختلال الحسابات الجارية للدول النامية وبالتالي ندرة رؤوس الاموال وحدوث فجوة العجز المالي ، وعدم القدرة على تمويل متطلبات التنمية ، وافساح المجال الى الدخول في مأزق الدين الاجنبي ، وآثار تسهيلات القروض في السبعينيات والثمانينيات لاتزال تبعاتها قائمة في تحمل خدمة الدين وضعف القدرات على تعبئه المدخرات المحلية والازمات المتتالية ، وتمهيد السبل امام الاعتماد على المصادر الخارجية .

وتعكس المؤشرات بجدول (٢٥) مشكلة ارصدة الدين الاجنبي والتي تمثل ٢٢% من الناتج المحلي في الدول الصاعدة ، ونسبة ١٥% في الدول النامية ، بالاضافة الى ضعف ارصدة الحسابات الجارية للدول النامية .

جدول(٤١) انعكاسات الاعتماد على التمويل الاجنبي في التكوين الرأسمالي في عينة الدول المختارة

| | كل الدول | الاقتصاديات الصاعدة | الاقتصاديات النامية |
|---|---|---|---|
| ١-معامل الارتباط الخطي بين الاستثمار الاجنبي والتكوين الرأسمالي | -٠,٢٦ | -٠,٤٨ | -٠,٥٩ |
| ٢-معامل الارتباط الخطي بين المعونات الاجنبية والتكوين الراسمالي | ٠,٣٠ | ٠,٢٦ | -٠,٠٦ |
| ٣- معامل الارتباط الخطي بين الادخار والتكوين الرأسمالي | ٠,٤٠ | ٠,٩٠ | ٠,٢٤ |

المصدر : البيانات والمؤشرات بجدول رقم ٣٩ ، ٤٠

العلاقة العكسية بين الاستثمار الاجنبي والتكوين الرأسمالي تؤكد على عدم جدوى هذه الاستثمارات في جهود التنمية ، ودلالة هذا التأثير السلبي واضح بشكل اكبر لدى الدول النامية ، بالاضافة الى ضعف تأثير المعونات الاجنبية على التكوين الراسمالي بشكل عام والاثر السلبي

على اقتصاديات الدول النامية بما يدعم صحة الرؤى عن أهمية الاستثمارات الوطنية وتعبئة المدخرات المحلية [١٢٠] . وتغطى نسبة مساهمة المدخرات المحلية دلالاتها في اقتصاديات الدول الصاعدة ارتباط موجب قوي ٩٠% والدول النامية ارتباط ضعيف بمقدار ٢٤% . والدليل بالتجربة الماليزية فقد كان معدلات الادخار فيها من اعلى المعدلات في العالم وتكفي لتمويل ٩٥% من اجمالي نفقات الاستثمار وكانت اقوى الدول في مواجهة الازمة المالية عام ١٩٩٧ في دول جنوب شرق آسيا ولم تلجأ الى المؤسسات المالية وتمكنت من العلاج بأسلوب وطني ذاتي بنسبة ١٠٠% [١٢١] .

على الجانب الاخر فإن مستوى تمويل المؤسسات الدولية فالارتباط العكسي بين استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي والتكوين الرأسمالي ٧٢% ، للدول الصاعدة ، ٦٨% ، للدول النامية يكشف ضعف التأثيرات الايجابية للمؤسسات الدولية في المجهودات التنموية ، والناتج عن القيود المفروضة والتي تضعف من القدرات التنافسية وخفض حصيلة الصادرات ، وحفض الانفاق الحكومي والآثار المباشرة على الطبقات الفقيرة بإلغاء الدعم ، وتشجيع الاستثمارات الاجنبية والتسيهيلات التي تتعارض مع الارادة الوطنية .

جدول رقم (٤٢) مدى تأثيرات مستوى المساعدات الدولية في عينة الدول المختارة

| | **كل الدول** | **الاقتصاديات الصاعدة** | **الاقتصادياتت النامية** |
|---|---|---|---|
| ١-متوسط نصيب الفرد من المساعدات | ١٠٠ | ١٣,٥٧ | ١١٢ |
| ٢-معامل الارتباط الخطي بين نصيب الفرد من المساعدات وخط الفقر الوطني | -٠,٣٦ | -٠,٠٤ | -٠,٦٨ |
| ٣-معامل الارتباط الخطي بين نصيب الفرد من المساعدات وخط الفقر الدولي | -٠,١٤ | ٠,٩٢ | ٠,٢٣ |

المصدر : البيانات والمؤشرات بجدول رقم ٣٩ ، ٤٠

(١) يقول "سنجاي لال" ان الاستثمار الاجنبي لايمكن ان يحل محل التنمية الذاتية بل وجود القطاع الصناعي الأكاديمي التنافسي هو الذي يجذب الاستثمار الاجنبي عالي النوعية

[121]) نوال عبد المنعم بيومي ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

تعكس مؤشرات المساعدات الدولية وعدم اتساقها مع المجهودات والاهداف التنموية لإزالة مشكلات الفقر ، وبشكل خاص في الدول النامية .

اما على مستوى عائدات وتوجهات الانفاق للقطاع الحكومي فتشير بيانات جدول رقم (٢٤) عن فجوة تغطية العائدات للانفاق الحكومي في غالبية الدول مما يشير الى مشكلة سيطرة الدولة على توجيه وادارة الامكانيات المالية وتقليص دورها في المجهودات .

**نظرة عامة لنتائج مؤشرات التبعية**

١-جميع الدول المختارة بالعينة بلا استثناء كانت مستعمرات سابقة ، ونالت الغالبية الاستقلال على اعقاب الحركات التحررية في منتصف القرن الماضي ، بخلاف دول امريكا اللاتينية والتي استقلت من فترات سابقة.

٢- مازالت هناك دول تعاني من الابعاد الخلفية الاستعمارية ونفوذها الراسخ ، وتوجهات الهيمنة ، والصراعات الحدودية والازمات الداخلية ، نيجيريا ، بوتان ، افغانستان .

٣- تعاني العديد من الدول من النخب وجماعات المصالح وانتشار الفساد .

٤- اشتركت غالبية دول العينة في مظاهر التبعية :

أ- ضعف مستوى الصادرات وانخفاض الواردات ، واقتصار صادرات الدول النامية على صادرات السلع الاولية المحدودة ، وبالشكل الذي يمثل ضغط على ايرادات الدول .

ب- تعكس درجة التركيز السلعي للصادرات ضعف الهياكل الانتاجية ، وعدم القدرة استخدام الموارد وتعقد مشكلة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة .

ج- ارتفاع نسبة الميل المتوسط للاستيراد يوضح الاعتماد الكبير للدول النامية على العالم الخارجي .

د- ارتفاع نسبة واردات المواد الاولية ومن السلع الغذائية يعكس انخفاض القيمة المضافة ، وانخفاض الانتاجية الزراعية ، وبالتالي التبعية الغذائية ، والتعرض لتغيرات الاسعار العالمية ، ودخول افراد جدد الى حلقات الفقرنتيجه انخفاض دخولهم الحقيقة ، وفقد الدولة لقدر كبير من العمله . وهو واقع يفرض مساراً ضرورياً للدول النامية برفع انتاجية العامل ورفع القيمة المضافة للعامل وتغيير أنماط الملكية وتنويع الانتاج من السلع الاخرى .

ه- السلع الرأسمالية والتقنيات المقدمة من الشريك الاجنبي والشركات المتعدية الجنسية اسعارها مغالى فيها . وتعرقل فرص بناء الاساس التقني الذي يمهد لتطوير القطاعات المختلفة ، وتغييب لدور الشركات الوطنية في المشروعات ، فلا توجد اضافة حقيقية للاقتصاد وتكون الاستفادة من القوة الشرائية للدول النامية لصالح الخارج ،

كما ان سيطرة تقنية المعلومات بكاملها في حوزة الدول المتقدمة ، وأصبحت المعلومات موردًا اكثر حسمًا من المواد الاولية ، وتوافر المعلومات الاقتصادية تكون من نصيب الشركات العالمية . والملاحظ من البيانات محدودية واضحه لصادرات التكنولوجيا في جميع الدول وزيادة وارداتها بإستثناء الحاله النسبية التي عليها ماليزيا والمكسيك.

و- جميع الدول المختارة تعرضت للآثار السلبية لأزمات الاقتصاد العالمي ومشكلات العولمة وتوجهات الاقتصاد الرمزي ، والقيود المفروضة من المؤسسات الدولية ، فكانت ازمة المكسيك عام ١٩٩٥ ، والازمة الاسيوية ١٩٩٧ ، وتشكل الديون الخارجية صعوباتها لغالبية الدول ، المكسيك كانت قريبة من التوقف عن سدادها ، والبرازيل كانت اكبر ثالث دوله في العلم من حيث المديونية عام ١٩٩٧ وواجهت مشكلة هروب رأس المال وتراكم المديونية وهروب المدخرات المحلية . وعلى مستوي المساعدات الائتمانية المقدمة الى جميع الدول بالعينة محدودة باستثناء كيربياتي ، فان واتو ، سيشل ، افغانستان ، بوتان والامر ليس ببعيد عن الدوافع السياسية .

٥- اختلاف اساليب الدول في مواجهة مشكلات وازمات الاقتصاد العالمى :

أ-ماليزيا : اتخذت منهج يختلف عن دول الازمة السيوية في اعتمادهم على المؤسسات الدولية للخروج من الازمة ، فقد قامت بالعلاج بأسلوب وطني كامل واجراءات ناجزة من خلال حماية العملة الوطنية بتجميد الحسابات عليها خارج الدولة ومنع المضاربة على العملة الوطنية ، واعطاء فترة زمنية شهر لاعادتها داخل البلاد مع ترك الحرية للاستثمار داخل الدولة ، تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار ، منع اعاده السندات والاوراق المالية لبلد المنشأ لمدة سنة بإجراء يمنع تدفق رؤوس الموال قصيرة الاجل بكميات كبيرة خارج البلاد ، بنفس الوقت دعمت المشروعات المتضررة من الازمة ، وشجعت الاستثمارات الاجنبية بما يتفق مع توجهات التنمية ، وفي اقل من ثلاث سنوات استطاعت تجاوز المشكلة دون مساعدات من المؤسسات الدولية بالمشروطية ، وبالتالي تحقق استقرار سعر العملة الوطنية ، واستقرار سوق الاسهم ومواجهة الضغوط التضخمية ، وعودة العملة الوطنية في رسملة البنوك وشراء الديون المعدومة بدون قروض اجنبية وارتفاع الاحتياطي الاجنبي .

ب-المكسيك : على الرغم من فرص التصدير المتاحه في اطار منظمه التجاره بامريكا الشمالية NAFTA ، لكن اقتصادها مر بالعديد من الازمات بداية بالمديونية واحتمالات توقفها عن السداد مع مطلع الثمانينيات ، ودخولها باجراءات طويلة في برامج الهيكلة والاصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي حتى عام ١٩٩٤ وقامت بتحفيض عملتها المحلية ، والاسراع في عمليات الخصخصة وزيادة الاستثمارات الاجنبية حتى دخلت بأزمتها عام ١٩٩٥ ، واعتمدت في الخروج من الازمة بالدعم الخارجي من الولايات المتحدة الامريكية ، والمؤسسات الدولية .

ج- شيلي : اتخذت اجراء مميز عن الدول الاخرى لتجنب تداعيات الأزمة عام ١٩٩٧ ، حيث طالبت المستثمرين المتعاملين معها بالمحفظة الاستثمارية بإيداع ٣٠% من الاستثمارات في حساب بدون فوائد لمدة عام واحد وعدم امكانية السحب قبل الموعد ، وشكل هذا الاجراء خط دفاع من تدفقات الموال الساخنة .

د- البرازيل : توجه الاهتمام عن ضروره تغيير النظام الدولي السائد وعن مقاعد مجلس الامن ، والسعي نحو تكوين تكتلات دولية جديدة ، برؤية دولة تدرك مدى اهميتها على المستوى الدولي والاقليمي.

اتخذت سياسات الحماية والاشراف الحكومي على القطاع المالي والمصرفي ، فالوساطة المالية تقوم بها مؤسسات محلية وتخضع للرقابة الحكومية ، والاشراف على اكبر بنك تنميه في امريكا اللاتينية يقدم القروض الميسرة للشركات الكبرى ، وغالبية الاصول البنكية مملوكة من البنوك المحلية والحكومة ، بالاضافة الى سياسة الاقتراض بالعملة المحلية بدلا من الاجنبية والتحول من اكبر دولة تعاني من المديونية الى دولة مقرضة لصندوق النقد الدولي .محاربة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل من خلال اعانات مالية مشروطة لتحسين مستوى الاسر الفقيرة يستفيد منها ما يقارب ١٢مليون اسرة ، وتنميه الطبقة الوسطى ، بتطوير سوق الاقتراض الداخلى ، والاعتماد الكبير على السوق المحلي وتقويتة بدمج فئات جديدة من السكان في سوق العمل الرسمي والاستهلاك .

ه- فيتنام : جاء الاصلاح على النسق الصيني ، امساك الحزب الشيوعي بالسلطة السياسية ، وفتح الباب بتشجيع الاستثمارات الاجنبية ، ليشمل استقطاب واسع للاستثمارات بشكل خاص لليابان وكوريا ومنطقة الآسيان ، وتعزيز الانفتاح الاقتصادي بالدبلوماسي والاقليمي ، والعمل على تحقيق مستوى جديد من الاستقرار وخفض مستوى الفقر والانتباه الى مشكلة الامن الغذائي ، واتباع سياسة ترك ارادة المزارعين حتى اصبحت اكبر ثاني منتج للارز بعد ان كانت مستوردة

. و- جنوب افريقيا : استفادت من موقعها الجغرافي وسهولة المنافذ للتجارة ، وكونها نقطة هامه للشحن الدولي ، مع تأسيس بنية اساسية متكاملة وتسهيلات كبيرة لاستقبال الاستثمارات الاجنبية ، واسواق مالية متطورة ، التحول الى مستوى تقنيات رائدة في مجالات الطاقة والوقود والحديد والصلب والاتصلات ، وعلى الجانب البشري بتطوير الذات ونمو الشخصية من خلال السياسات التعليمية لتجاوز اختلاف الماضى .

وبشكل عام فإن المؤشرات توجه النظر بالتفاوت النسبي عن حالة التبعية بمظاهرها المختلفة ، من حيث التبعي الاقتصادية ، والتجارة الخارجية ، والاعتماد على السلع الاولية والغذائية من الخارج ، والوقوع تحت طائلة التبعية التقنية وسيطرة تكنولوجيا المعلومات من العالم الخارجي ، وعدم امكانية نقل التقنيات والاستفادة منها . وانعدام القدرات التنافسية ، وتحمل تبعات الازمات المالية العالمية ، والمديونيات ، وهيمنة قواعد الاستثمار والتمويل الاجنبي وشروط المؤسسات الدولية .

والعامل المشترك الذي دفع بالاقتصاديات الصاعدة وتحسن ادائها الاقتصادي ، هو الاعتماد على القدرات الذاتية وتقديم المصلحة الوطنية على ماتفرضة علاقات الاقتصاد الدولي .

# الخاتمة

الحالة المعاصرة للدول النامية وعدم قدرة العديد منها الوصول الى التنمية الحقيقية تستدعي النظر الى التبعية كامتداد تاريخي قائم ، واختزال الامر في تأصيل نظرية التبعية او التباين الايدلوجي بين المؤيدين لها ومنتقديها ، يغطي على حقيقتها كظاهره مركبة وراسخة في هيكل الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية .

لذلك اخذت الدراسة مسلكها في توصيف واقع الاقتصاد العالمي واستخلاص ماتعكسه حالة التبعية على مجهودات التنمية.

# أهم النتائج :

* تطورت الظاهرة من مآرب الخلفية التاريخية للاستعمار والمرتكز الاقتصادي وعلاقات التبادل التجاري الى وضع التبعية الاجبارية التى ابتلعت ارادة الاطراف داخل قلب المركز ، وتحولت الى وضع شرعي لتتغير مفاهيم القانون الدولي من كيانات الدول الى شرعية مفروضة بحكم مصالح الشركات متعددة الجنسيات ، وعولمه قوامها التبعية بادوات المؤسسات الدولية ، والضغوط المنهجية للهيمنة الدولية ، وأسست لظاهرة بمركز قانوني ، تعد مخالفته خروج عن الشرعية الدولية .

* تعقدت ابعاد التبعية بإدماج مظاهرها المستحدثة في هيكل الاقتصاد العالمي وتطوير آلياته لصالح الدول المتقدمة بمنهج العولمه ليكتمل التوصيف عند تلك المظاهر :

١- مشروطيه المؤسسات الدولية واكسابها درجة كبيرة من التحكم في اقتصاد الدول النامية واضعافها ، والتى لم تستطع تحقيق غالبية الاهداف التنموية بتناقض سياسات هذه المؤسسات .

٢- تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، وفتح الاسواق ، ودور الشركات متعدية الجنسيات ، وتوجهها الطبيعي الى معدلات الربحية والعائد، وهي غير معنية بالجهود التموية للدول النامية ، وادعاءات اصلاحها للاقتصاد يخالف واقع تطويع ارادة وموارد الدول النامية للمصالح والتوجهات الدولية بانواعها ، والتوازنات مع قوى المصالح الداخلية .

3- المساعدات الخارجية والجهات المانحة ، وباستثناء القليل الانساني منها ، لم تستطع المؤشرات وضع تفسيرات عن دوافع هذه المساعدات ، والانتقائية والاختلاط بالاهداف السياسية .

4- فكرة الحكومه الضعيفة (الدوله الرخوة ) ، وتغييب دورها الاجتماعي والاقتصادي ، يقلص من امكانيه مواجهة الدول النامية لازمات الاقتصاد العالمي ، ومواجهة اجراءات العولمة ضد كيان الدولة ، وأيدلوجية تصغير الكيانات الذي يجعل مجال العلاقات اكثر اتباعا للاقوى ، في ظل تناقضات ماهو مطلوب مع حقيقة ادارة الاقتصاد العالمي من توجهات الحكومات المركزية للدول الكبرى . وسلب حق حكومات الدول النامية في قيادة التنمية واسناد الدور الكامل للقطاع الخاص بهشاشة هياكله ، افسد جميع المجهودات ، وحقق الاتباع الكامل لتوجهات الاقتصاد العالمي .

٥- الشراكه العالمية من اجل التنمية والاهتمام بمجهودات ودور القطاع الخاص والاستثمارات المحلية والاجنبية ، وفق اجراءات الخصخصة ، والمطالبات بتعجيل تطبيقها دون فرصة وضع الضوابط والتشريعات ، وتدخل المؤسسات الدولية في تقييم اداء شركات القطاع العام ، واستبدال الملكية لجهات اجنبية وتدمير فرص العمل بها بادعاءات الهيكلة واستفادة جماعات المصالح والفساد الداخلية ، في وقت تمنع تشريعات الكثير من الدول المتقدمة فرص الملكية للاستثمارات الخارجية .

٦- فرض الانفتاح السريع باعتباره سبيل لنمو اقتصاد العالم ، وتقييم النمو على اساس الحواجز الغير جمركية ، وتجاهل الإندماج المرحلي مع الاقتصاد العالمي ، أضاع الفرص على الدول النامية في الاستثمار للموارد البشرية والمؤسسات والبنى التحتية ، وامكانية الاستفادة من العولمة باتباع استراتيجيات موجهة نحو التصدير.

٧- مطالبة الدول النامية باستراتيجيات موحدة للخروج من الفقر ومزيد من المساواة والحصول على خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية ، في ظل إغفال التباين الهيكلي بين الدول ، ومعوقات المؤسسات الدولية التي تمس طبقات الفقراء ، وتقليص الدور المعنية به الحكومات الوطنية .

٨- الاتفاقيات المحكمة المرتبطة بالتجارة في حقوق الملكية وتفعيلها لصالح الدول النامية ، وآليات الاستثمار الاجنبي بدحض البناء التقني ، واستمرار استنزاف العقول للدول النامية وسعت من فجواتها التقنية .

٩- اساليب إذكاء روح الخلافات السياسية ، وإبقاء الدول في حالة من العجز النفسي ، والتمزق السياسي والمجتمعي ، وخطط التقسيم ، فالدويلات المتناحرة اهم مظاهر التبعية المستحدثة .

* ان استراتيجية بقاء سيطرة المصالح والتناقض مع ادعاءات العطاء ، والتوجه الى اضعاف اكثر لارادة الدول النامية ، ودمجها المتسارع في احادية تخالف سنة الكون في التنوع ، افرزت ازمات على نهج الازمات التاريخية للرأسمالية ، واصابت ملايين الفقراء من العالم ، ولم يتعافى منها الامن تمسك بالارادة الوطنية والبناء الذاتي.

* حملت فلسفة العولمة والاندماج القسري بمنظومه الاقتصاد العالمي عوامل زوالها حيث :

١- قصور الاداء فيما يرتبط بالازمات الدولية ، واختلال اداء المؤسسات الدولية بالمعايير الانتقائية .

2- تلقائية النمو وتقييمه على اساس متوسطات التعرفة الجمركية والحواجز الغير جمركية وتقديمة على العنصر البشري باعتبارتحققه نتيجه للنمو .

٣- التفكك البنيوي للنظام وهشاشة آلياتة بتأسيسه القائم على إضعاف وتهميش كيانات الدول .

٤- مخاطر عدم الاستقرار في الاسواق العالمية ، وتقلبات الاسعار العالمية ، وقيادة العالم الى الازمه المالية والتي فرضت تحدياتها على الدول النامية وهي بعيدة عن مسبباتها .

٥- تنامي عدم المساواة بين الدول وفي ظل ثورة المعلومات ، خلق موجات من الهجرة غير الشرعية للدول المتقدمة ليزيد الوضع تعقيداً .

٦- اتساع القدرة على انتقال عنصر رأس المال وترابط نوعية من المصالح الخارجية مع نخب المصالح والفساد.

٧- عدم قناعة الدول النامية بالأيدلوجيات المغلفة للتقدم العالمي ، وفقدان الامل من تحقق كثير من الاهداف الانمائية للألفية برغم اقتراب سقفها الزمني .

٨- فساد فكرة العولمة التي تحرم العالم من عوائد التنوع الفكري والثراء الثقافي للشعوب ، ويؤكد ذلك مخالفة الدول المتقدمة لقواعدها .

٩- السقوط العملي لنظريه العولمة بنجاح التجارب التنمويه التى تعاملت مع منظومه الاقتصاد العالمي من منطق الارادة الوطنية وذاتية البناء كتجربة ماليزيا والبرازيل .

## أهم التوصيات :

وفي اطار ماتقدم فان استخلاص مرتكزات بناء التنمية الحقيقية في التالي :

**١-المرتكز الفكري**

تجاوز القصور في : توصيف خصائص الدول النامية في اضافة معيار عن مدى حرية قراراتها ومستوى التدخلات الاجنبية ، عدم ادراك أهمية المخزون الحضاري والانساني والقدرات البشرية للدول النامية ودوره في استيعاب قواعد وطموحات التنمية واستعادة البناء الذاتي .

**٢- مرتكز السيادة الوطنية**

أ- التخلص من اهم معوقات المسار الانمائي وهي روابط التبعية التقليدية والمستحدثة وأولوية المصالح الوطنية والرضا المستهدف للشعوب .

ب - قيام التنمية بمبادرات الدولة القوية (الدولة الانمائية ) :

١-عدم التخلي عن مظاهر السيادة الوطنية بالاندماج العالمي والذي يوسع من مظاهر السيادة العالمية للدول الاخرى .

٢ – حكومة نشطه وفاعل اساسي للتنمية ، وقيادة سياسية تلتزم بالمساواة والاستدامة .

٣- لديها هيكل مؤسسي قادر على خلق الاجماع والالتزام بالاستراتيجية الانمائية .

ج- استهداف العمل المؤسسي والمجتمعي ومشاركة الافراد ، وتحقيق المساواة وتأمين الخدمات العامة .

د- الرقابة الوطنية على الانشطة المحلية بالقضاء على الفساد ومجموعات المصالح وروابطها الخارجية ، رقابة الاستثمارات الاجنبية باتساق توجهاته مع السياسات المتفقة مع الوضع الانمائي ، وحق حصول الدولة بالقدر الكافي من الضرائب .

**٣- مرتكز التجارة الدولية**

الاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي وفق قواعد السيادة الوطنية ، وهيكلة علاقات التبادل التجاري بأسس الندية والفرص المتكافئة واستقلالية قرار تحديد حجم التجارة بمسعى تعديل الاتفاقيات المجحفة لاعادة التوازن ، واقامة قواعد التبادل التجاري والخبرات والمعارف الفنية على المستوى الافقي اقليميا وبين الدول النامية .

**٤- مرتكز التوجهات الاستراتيجية**

أ-أولوية المحور البشري .

ب- تطبيق السياسات الاقتصادية بالمثل وما يتعلق بالملكية الاجنبية ، والاستثمارات المحلية في القطاعات الاستراتيجية ، والالتزام بالتنمية والاصلاح على المدى الطويل

ج- الاستفادة من ادارة وتعظيم الميزة النسبية ، التوجيه الحقيقى للمدخرات المحلية وقواعد منافسة الاستثمار الاجنبي وعدم الاعتداد بالمساعدات ، دعم القطاع الانتاجي والمنافسين المحليين .ء- أولويات التحسن التقني والانتاجي ، وخلق فرص العمل .

**٤- المرتكز البشري :**

أ – مسار التنمية المستدامة القائم على تعزيز الاستثمار العام في قدرات الافراد وتنمية مهاراتهم .

ب- مسعى زيادة الدخل ومكافحة الفقر وخفض الديون ، وتوليد الايرادات وتكون الولوية لاستثمار الدولة في الامكانات البشرية ، بأولويات التعليم والصحة والتغذية وتحصين المجتمع بالحماية الاجتماعية والتمكين القانونى . والارتباط الايجابي بين نصيب الفرد والنفقات الحكومية .ج- التعليم عالي الجودة باعتباره اهم محور للتنمية البشرية ، والجانب الاصيل في عملية النمو ، وبه تستقيم جميع مقومات التنمية.

# الملاحق

## ملحق رقم (١)

### عرض عن مؤشرات الحجم والجوانب الهيكلية

١- تعداد السكان (اجمالى).

٢- الزيادة السكانية نسبة (سنويا).

٣- الكثافة السكانية.

٤- اجمالى الناتج المحلى.

٥- اجمالى الدخل القومى .

٦- نصيب الفرد من اجمالى الدخل القومى ، بالاسعار الجارية.

٧- الصادرات.

٨- الواردات .

٩- القيمة المضافة من الزراعة نسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

١٠- القيمة المضافة من الصناعة نسبة من الناتج المحلى الاجمالى .

١١- القوى العاملة .

١٢- البطالة .

١٣- معدل الامية.

١٤- مؤشر التنمية البشرية .

## ملحق رقم (٢)

## عرض عن مؤشرات الاداء

**اولاً: الصحة**

١- معدل وفيات الاطفال (لكل ١٠٠٠ مولود)

٢- معدل وفيات الامهات (لكل ١٠٠ الف مولود)

٣-معدل انتشار وسائل منع الحمل.

٤-معدل انتشار نقص التغذية

٥-معدل انتشار الامراض

٦-نسبة السكان المتوافر لهم الوصول الى مصادر المياه العذبة.

٧-نسبة السكان المتوافر لهم الحصول على مرافق الصرف الصحى المحسن.

٨-الاتفاق على الصحة (نسبة من الناتج المحلى الاجمالى) .

٩-نصيب الفرد من الاتفاق على الرعاية الصحية.

**ثانياً: التعليم**

١-معدل صافى الالتحاق بالتعليم الابتدائى (ذكور – اناث) .

٢١-لاطفال خارج التعليم (التسرب) لمن هم فى سن التعليم الابتدائى (ذكور – اناث) .

٣-الامية (نسبة عدم الالمام بالقراءة والكتابة لسن اكبر من ١٥ سنة) .

٤-الانفاق على التعليم – نسبة من الناتج المحلى الاجمالى .

٥-الانفاق على التعليم – نسبة من الانفاق الحكومى.

**ثالثاً : السكن والتنمية الحضرية**

١- سكان الحضر نسبة من اجمالى السكان

٢- سكان الريف نسبة من اجمالى السكان

٣- السكان فى اكبر مدينة سكنية – نسبة من سكان الحضر

٤-امكانية توصيل خدمات صرف صحى

٥- نسبة من سكان الحضر – نسبة من سكان الريف.

**رابعاً: الايدى العاملة والمشاركة فى التنمية**

١- الموارد البشرية – اجمالى القوة العاملة ١٥ عام فاكبر.

٢- معدل نمو القوى العاملة

٣- معدل مشاركة القوى العاملة اكبر من ١٥ عام اناث – ذكور

٤- البطالة – نسبة من قوة عمل الذكور – نسبة من قوة عمل الاناث

٥- معدل التوظيف لسن اكبر من ١٥ عام.

**خامساً: توزيع الدخل والثروة**

١- الدخل القومى الاجمالى.

٢- نصيب الفرد من الدخل القومى.

٣- نسبة السكان تحت خط الفقر الدولى.

٤- نسبة السكان تحت خط الفقر الوطنى.

٥- مؤشر جينى

٦- نصيب الفرد من المساعدات.

**سادساً: البيئة**

١- معدل نضوب الموارد الطبيعية

٢- الطاقة المتجددة نسبة من اجمالى الطاقة. .

٤- متوسط نصيب الفرد من انبعاثات ثانى اكسيد الكربون بالطن المترى .

٥- اضرار ناجمة عن التلوث المحلى

٦- استنزاف الغابات الصافية.

**سابعاً: المتغيرات الاقتصادية (الاداء الاقتصادى)**

١- الناتج المحلى الاجمالى.

٢- نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية.

٣- معدل النمو فى الناتج المحلى.

٤- معدل التضخم.

٥- هيكل الصادرات من السلع والخدمات.

٦- هيكل الواردات من السلع والخدمات.

٧- اجمالى الاحتياطيات نسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

٨- اجمالى الادخار نسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

٩- اجمالى تكوين راس المال نسبة من اجمالى الناتج المحلى.

١٠-النفقات الحكوميه العامه نسبه من الناتج المحلى الاجمالي.

١١- التدفقات المالية الوافدة الاستثمار الاجنبى المباشر

١٢- اجمالى رصيد الدين الخارجى

١٣- اجمالى خدمة الديون

## ملحق رقم (٣)

### مؤشرات قياس التبعية

١- نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى

٢- نسبة صادرات السلع الاولية

٣- درجة التركيز السلعى للصادرات

٤- نسبة الواردات الى الناتج المحلى

٥- نسبة الواردات من المواد الاولية والسلع الغذائية

٦- نسبة الواردات من الطاقة

٧- الاستثمار الاجنبى المباشر

٨- حافظة اسهم راس المال

٩- رصيد الدين الاجنبى

١٠- رصيد الحساب الجارى

١١- الائتمان المحلى المقدم الى القطاع الخاص.

١٢- العائدات مع استبعاد المنح نسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

١٣- دخل ثانوى لقطاعات اخرى.

١٤- المصروفات نسبة من اجمالى الناتج المحلى.

١٥- دين الحكومة المركزية نسبة من اجمالى الناتج المحلى.

١٦- صافى المساعدات الانمائية الرسمية المتلقاة بالدولار.

١٧- صافى المساعدات الانمائية نسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

١٨- نصيب الفرد من المعونات.

١٩- استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى.

٢٠- استخدام ائتمان البنك الدولى.

## ملحق رقم (٤)

### اختيار مفردات العينة بموجب جدول الارقام العشوائية

١- العينة الجزئية لافريقيا ، العمود السابع بالجدول ، بارقام ١٢ ، ٣٦ ، ٠٠ ، ٢٥ ، ٤٨ ، ٢٧ ، ٥٠ ، ٢٨.

٢- العينة الجزئية للامريكتين ، العمود الرابع بالجدول ، بارقام ٢١ ، ١١ ، ٣١ ، ٢٥ ، ٠٠ ، ٣٢.

٣- العينة الجزئية آسيا ، العمود الاول بالجدول ، بارقام ٢٤ ، ٣٠ ، ٠٣ ، ١٥ ، ٠٩ ، ٢١ ، ٠٧ ، ٠٨ ، ٣٩

استبعاد ارقام ٢٤ ، ٠٣ ، ٣٩ تدخل دولها ضمن الدول المتقدمة بتصنيف IMF ، WB وذلك لضمان التجانس وعدم التداخل لمفردات العينة.

٤- العينة الجزئية اوقيانوسيا ، الصف السابع بالجدول ، بارقام ١٥ ، ٠٦ ، ١٣ ، ٠٣ ، استبعاد رقمى ١٥ ، ١٣ البيانات التفصيلية بالمؤشرات ضئيلة.

١- العينة الجزئية الكومنولث ، الصف الاخير بالجدول ، بارقام ٠٢ ، ١٩ ، ١٦ ، ٠٠ ، ٠٧ ، ١٥ ، ٠٢ استبعاد ١٩ البيانات التفصيلية ضئيلة.

٦- مرفق ، صورة بيانات الدول والاقاليم ، تقرير الاونكتاد ، جدول ارقام العشوائية.

## 8.1.1 Nominal gross domestic product: Total and per capita of countries and geographical regions

| Region, country or territory | Total gross domestic product / Produit intérieur brut total (1) Millions of dollars / Millions de dollars | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1980 | 1990 | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 (e) |
| ***South-Eastern Asia*** | ***200 340*** | ***362 601*** | ***606 956*** | ***912 437*** | ***1 516 506*** | ***1 505 060*** | ***1 863 899*** | ***2 161 998*** |
| 16 Brunei Darussalam | 5 587 | 3 520 | 6 001 | 9 531 | 14 394 | 10 733 | 13 024 | 17 224 |
| 17 Cambodia | 712 | 1 698 | 3 667 | 6 293 | 10 352 | 10 402 | 11 272 | 12 869 |
| 18 Indonesia (...2002) | 79 636 | 125 866 | 165 337 | _ | _ | _ | _ | _ |
| 19 Indonesia | _ | _ | _ | 285 869 | 510 229 | 539 356 | 707 448 | 846 142 |
| 20 Lao People's Dem. Rep. | 321 | 866 | 1 653 | 2 739 | 5 285 | 5 585 | 6 496 | 7 863 |
| 21 Malaysia | 25 429 | 45 716 | 93 790 | 137 954 | 222 574 | 192 917 | 237 797 | 277 407 |
| 22 Myanmar | 5 905 | 5 172 | 7 275 | 11 931 | 25 859 | 32 805 | 42 027 | 53 950 |
| 23 Philippines | 35 954 | 49 095 | 81 026 | 103 072 | 174 195 | 168 335 | 199 591 | 224 771 |
| 24 Singapore | 12 046 | 38 835 | 94 308 | 125 429 | 189 384 | 183 332 | 222 699 | 254 499 |
| 25 Thailand | 32 354 | 85 361 | 122 725 | 176 352 | 272 578 | 263 711 | 318 850 | 345 610 |
| 26 Timor-Leste | _ | _ | _ | 350 | 562 | 704 | 794 | 997 |
| 27 Viet Nam | 2 396 | 6 472 | 31 173 | 52 917 | 91 094 | 97 180 | 103 902 | 120 667 |
| ***Western Asia*** | ***384 509*** | ***453 190*** | ***718 233*** | ***1 252 396*** | ***2 030 408*** | ***1 701 486*** | ***1 995 859*** | ***2 357 419*** |
| 28 Bahrain | 3 292 | 4 293 | 8 028 | 13 459 | 22 151 | 19 319 | 22 945 | 27 620 |
| 29 Iraq | 12 458 | 17 043 | 16 900 | 18 164 | 23 487 | 25 908 | 28 141 | 38 232 |
| 30 Jordan | 4 013 | 4 020 | 8 461 | 12 589 | 22 698 | 25 092 | 27 504 | 30 017 |
| 31 Kuwait | 28 691 | 18 471 | 37 718 | 80 798 | 147 380 | 105 902 | 124 331 | 166 837 |
| 32 Lebanon | 4 074 | 2 812 | 16 679 | 21 861 | 29 933 | 34 528 | 39 248 | 41 271 |
| 33 Occupied Palestinian territory | 1 074 | 1 936 | 4 195 | 4 634 | 6 247 | 6 764 | 7 349 | - |
| 34 Oman | 6 256 | 11 556 | 19 450 | 30 905 | 60 567 | 46 865 | 57 850 | 70 988 |
| 35 Qatar | 7 838 | 7 360 | 17 760 | 44 530 | 115 270 | 97 798 | 127 333 | 173 519 |
| 36 Saudi Arabia | 164 540 | 116 622 | 188 442 | 315 583 | 476 305 | 372 663 | 434 666 | 569 251 |
| 37 Syrian Arab Republic | 13 146 | 11 150 | 19 666 | 28 397 | 52 494 | 54 078 | 59 834 | 57 794 |
| 38 Turkey | 92 477 | 202 546 | 266 560 | 482 986 | 730 325 | 614 570 | 734 440 | 778 457 |
| 39 United Arab Emirates | 43 599 | 50 701 | 104 337 | 180 617 | 314 845 | 270 335 | 297 648 | 358 499 |
| 40 Yemen, Arab Republic | 2 446 | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ |
| 41 Yemen, Democratic | 606 | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ |
| 42 Yemen | _ | 4 680 | 10 039 | 17 872 | 28 707 | 27 663 | 34 569 | 37 584 |
| **Developing economies: Oceania** | **7 274** | **11 472** | **13 760** | **21 959** | **30 829** | **29 545** | **31 895** | **35 968** |
| 00 Cook Islands | 22 | 59 | 92 | 183 | 233 | 207 | 248 | - |
| 01 Fiji | 1 215 | 1 351 | 1 723 | 3 006 | 3 565 | 2 825 | 3 052 | 3 650 |
| 02 French Polynesia | 1 381 | 3 181 | 3 444 | 5 463 | 6 995 | 6 815 | 6 679 | - |
| 03 Kiribati | 35 | 41 | 67 | 106 | 136 | 124 | 146 | 172 |
| 04 Marshall Islands | _ | 79 | 108 | 139 | 166 | 163 | 166 | - |
| 05 Micronesia (Federated States of) | _ | 155 | 234 | 250 | 263 | 280 | 297 | - |
| 06 Nauru | 36 | 49 | 21 | 26 | 42 | 54 | 63 | - |
| 07 New Caledonia | 1 182 | 2 529 | 3 412 | 6 236 | 9 124 | 8 754 | 8 861 | - |
| 08 Pacific Islands (Trust Territory) | 116 | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ |
| 09 Palau | _ | 77 | 120 | 145 | 187 | 204 | 222 | - |
| 10 Papua New Guinea | 2 823 | 3 286 | 3 499 | 4 866 | 8 000 | 8 060 | 9 796 | 12 841 |
| 11 Samoa | 112 | 112 | 231 | 435 | 546 | 525 | 612 | 684 |
| 12 Solomon Islands | 144 | 208 | 338 | 429 | 608 | 598 | 642 | 819 |
| 13 Tonga | 79 | 162 | 189 | 259 | 341 | 320 | 369 | 436 |
| 14 Tuvalu | 4 | 10 | 12 | 22 | 30 | 27 | 31 | 35 |
| 15 Vanuatu | 125 | 173 | 272 | 393 | 593 | 590 | 710 | 795 |
| **Transition economies** | **1 012 216** | **650 055** | **397 600** | **1 097 739** | **2 341 669** | **1 787 094** | **2 116 578** | **2 590 339** |
| 00 Albania | 2 219 | 2 222 | 3 640 | 8 159 | 12 970 | 12 041 | 11 783 | 12 938 |
| 01 Armenia | _ | _ | 1 912 | 4 900 | 11 662 | 8 648 | 9 371 | 10 251 |
| 02 Azerbaijan | _ | _ | 5 273 | 13 246 | 48 851 | 44 292 | 51 797 | 63 424 |
| 03 Belarus | _ | _ | 10 418 | 30 210 | 60 752 | 49 271 | 54 713 | 54 629 |
| 04 Bosnia and Herzegovina | _ | _ | 5 553 | 10 909 | 18 512 | 17 050 | 16 837 | 18 312 |
| 05 Croatia | _ | _ | 21 518 | 44 821 | 69 911 | 63 435 | 60 852 | 63 951 |
| 06 Georgia | _ | _ | 3 058 | 6 411 | 12 795 | 10 767 | 11 665 | 14 400 |
| 07 Kazakhstan | _ | _ | 18 292 | 57 124 | 133 442 | 115 309 | 146 908 | 184 766 |
| 08 Kyrgyzstan | _ | _ | 1 370 | 2 460 | 5 140 | 4 690 | 4 616 | 5 699 |
| 09 Montenegro | _ | _ | _ | _ | 4 520 | 4 141 | 4 111 | 4 565 |
| 10 Republic of Moldova | _ | _ | 1 288 | 2 988 | 6 055 | 5 439 | 5 809 | 6 997 |
| 11 Russian Federation | _ | _ | 259 446 | 764 016 | 1 660 848 | 1 221 989 | 1 479 823 | 1 841 119 |
| 12 Serbia and Montenegro | _ | _ | 11 431 | 31 223 | _ | _ | _ | _ |
| 13 Serbia | _ | _ | _ | _ | 53 402 | 45 583 | 43 304 | 50 796 |
| 14 SFR of Yugoslavia | 69 959 | 79 502 | _ | _ | _ | _ | _ | _ |
| 15 Tajikistan | _ | _ | 861 | 2 312 | 5 161 | 4 979 | 5 613 | 6 524 |
| 16 TFYR of Macedonia | _ | _ | 3 587 | 5 987 | 9 834 | 9 314 | 9 138 | 10 240 |
| 17 Turkmenistan | _ | _ | 4 932 | 12 436 | 19 098 | 19 947 | 23 130 | 29 306 |
| 18 Ukraine | _ | _ | 31 262 | 86 142 | 179 992 | 117 227 | 137 936 | 167 082 |
| 19 USSR | 940 038 | 768 331 | | | | | | |

## ملحق VII

## الأرقـــام العشـــوائية

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 51772 | 74640 | 42331 | 29044 | 46621 | 62898 | 93582 | 04186 | 19640 | 87056 |
| 24033 | 23491 | 83587 | 06568 | 21960 | 21387 | 76105 | 10863 | 97453 | 90581 |
| 45939 | 60173 | 52078 | 25424 | 11645 | 55870 | 56974 | 37428 | 93507 | 94271 |
| 30586 | 02133 | 75797 | 45406 | 31041 | 86707 | 12973 | 17169 | 88116 | 42187 |
| 03585 | 79353 | 81938 | 82322 | 96799 | 85659 | 36081 | 50884 | 14070 | 74950 |
| 64937 | 03355 | 95863 | 20790 | 65304 | 55189 | 00745 | 65253 | 11822 | 15804 |
| 15630 | 64759 | 51135 | 98527 | 62586 | 41889 | 25439 | 88036 | 24034 | 67283 |
| 09448 | 56301 | 57683 | 30277 | 94623 | 85418 | 68829 | 06652 | 41982 | 49159 |
| 61631 | 91157 | 77331 | 60710 | 52290 | 16835 | 48653 | 71590 | 16159 | 14676 |
| 91097 | 17480 | 29414 | 06829 | 87843 | 28195 | 27279 | 47152 | 35683 | 47280 |
| 50532 | 25496 | 95652 | 42457 | 73547 | 76552 | 50020 | 24819 | 52984 | 76168 |
| 07136 | 40876 | 79971 | 54195 | 25708 | 51817 | 36732 | 72484 | 94923 | 75936 |
| 27989 | 64728 | 10744 | 08396 | 56242 | 90985 | 28868 | 99431 | 50995 | 20507 |
| 85184 | 73949 | 36601 | 46253 | 00477 | 25234 | 09908 | 36574 | 72139 | 70185 |
| 54398 | 21154 | 97810 | 36764 | 32869 | 11785 | 55261 | 59009 | 38714 | 38723 |
| 65544 | 34371 | 09591 | 07839 | 58892 | 92843 | 72828 | 91341 | 84821 | 63886 |
| 08263 | 65952 | 85762 | 64236 | 39238 | 18776 | 84303 | 99217 | 46149 | 03229 |
| 39817 | 67906 | 48236 | 16057 | 81812 | 15815 | 63700 | 85915 | 19219 | 45943 |
| 62257 | 04077 | 79443 | 95203 | 02479 | 30763 | 92486 | 54083 | 23631 | 05825 |
| 53298 | 90276 | 62545 | 21944 | 16530 | 03878 | 07516 | 95715 | 02526 | 33537 |

آسيا العمود الاول

24 سنغافورة
30 الإمارات
03 صربيا تايوان
15 سري لانكا
09 بوتان
21 ماليزيا
07 افغانستان
27 فيتنام
08 بنغلادش

ملحق VII

## الأرقـــام العشـــوائية

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 51772 | 74640 | 42331 | 29044 | 46621 | 62898 | 93582 | 04186 | 19640 | 87056 |
| 24033 | 23491 | 83587 | 06568 | 21960 | 21387 | 76105 | 10863 | 97453 | 90581 |
| 45939 | 60173 | 52078 | 25424 | 11645 | 55870 | 56974 | 37428 | 93507 | 94271 |
| 30586 | 02133 | 75797 | 45406 | 31041 | 86707 | 12973 | 17169 | 88116 | 42187 |
| 03585 | 79353 | 81938 | 82322 | 96799 | 85659 | 36081 | 50884 | 14070 | 74950 |
| 64937 | 03355 | 95863 | 20790 | 65304 | 55189 | 00745 | 65253 | 11822 | 15804 |
| 15630 | 64759 | 51135 | 98527 | 62586 | 41889 | 25439 | 88036 | 24034 | 67283 |
| 09448 | 56301 | 57683 | 30277 | 94623 | 85418 | 68829 | 06652 | 41982 | 49159 |
| 21631 | 91157 | 77331 | 60710 | 52290 | 16835 | 48653 | 71590 | 16159 | 14676 |
| 91097 | 17480 | 29414 | 06829 | 87843 | 28195 | 27279 | 47152 | 35683 | 47280 |
| 50532 | 25496 | 95652 | 42457 | 73547 | 76552 | 50020 | 24819 | 52984 | 76168 |
| 07136 | 40876 | 79971 | 54195 | 25708 | 51817 | 36732 | 72484 | 94923 | 75936 |
| 27989 | 64728 | 10744 | 08396 | 56242 | 90985 | 28868 | 99431 | 50995 | 20507 |
| 85184 | 73949 | 36601 | 46253 | 00477 | 25234 | 09908 | 36574 | 72139 | 70185 |
| 54398 | 21154 | 97810 | 36764 | 32869 | 11785 | 55261 | 59009 | 38714 | 38723 |
| 65544 | 34371 | 09591 | 07839 | 58892 | 92843 | 72828 | 91341 | 84821 | 63886 |
| 08263 | 65952 | 85762 | 64236 | 39238 | 18776 | 84303 | 99247 | 46149 | 03229 |
| 39817 | 67906 | 48236 | 16057 | 81812 | 15815 | 63700 | 85915 | 19219 | 45943 |
| 62257 | 04077 | 79443 | 95203 | 02479 | 30763 | 92486 | 54083 | 23631 | 05825 |
| 53298 | 90276 | 62545 | 21944 | 16530 | 03878 | 07516 | 95715 | 02526 | 33537 |

ملحق VII

## الأرقـــام العشـــوائية

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 51772 | 74640 | 42331 | 29044 | 46621 | 62898 | 93582 | 04136 | 19640 | 87056 |
| 24033 | 23491 | 83587 | 06568 | 21960 | 21387 | 76105 | 10863 | 97453 | 90581 |
| 45939 | 60173 | 52078 | 25424 | 11645 | 55870 | 56974 | 37428 | 93507 | 94271 |
| 30586 | 02133 | 75797 | 45406 | 31041 | 86707 | 12973 | 17169 | 88116 | 42187 |
| 03585 | 79353 | 81938 | 82322 | 96799 | 85659 | 36081 | 50884 | 14070 | 74950 |
| 64937 | 03355 | 95863 | 20790 | 65304 | 55189 | 00745 | 65253 | 11822 | 15804 |
| 15630 | 64759 | 51135 | 98527 | 62586 | 41889 | 25439 | 88036 | 24034 | 67283 |
| 09448 | 56301 | 57683 | 30277 | 94623 | 85418 | 68829 | 06652 | 41982 | 49159 |
| 21631 | 91157 | 77331 | 60710 | 52290 | 16835 | 48653 | 71590 | 16159 | 14676 |
| 91097 | 17480 | 29414 | 06829 | 87843 | 28195 | 27279 | 47152 | 35683 | 47280 |
| 50532 | 25496 | 95652 | 42457 | 73547 | 76552 | 50020 | 24819 | 52984 | 76168 |
| 07136 | 40876 | 79971 | 54195 | 25708 | 51817 | 36732 | 72484 | 94923 | 75936 |
| 27989 | 64728 | 10744 | 08396 | 56242 | 90985 | 28868 | 99431 | 50995 | 20507 |
| 85184 | 73949 | 36601 | 46253 | 00477 | 25234 | 09908 | 36574 | 72139 | 70185 |
| 54398 | 21154 | 97810 | 36764 | 32869 | 11785 | 55261 | 59009 | 38714 | 38723 |
| 65544 | 34371 | 09591 | 07839 | 58892 | 92843 | 72828 | 91341 | 84821 | 63886 |
| 08263 | 65952 | 85762 | 64236 | 39238 | 18776 | 84303 | 99247 | 46149 | 03229 |
| 39817 | 67906 | 48236 | 16057 | 81812 | 15815 | 63700 | 85915 | 19219 | 45943 |
| 62257 | 04077 | 79443 | 95203 | 02479 | 30763 | 92486 | 54083 | 23631 | 05825 |
| 53298 | 90276 | 62545 | 21944 | 16530 | 03878 | 07516 | 95715 | 02526 | 33537 |

أمريكا (العمود الثاني)
كوستاريكا 21
هايتي 11
البرازيل 31
الكسيك 25
انغويلا 00
بيليز 32
أورغواي 39
أوربا 02
سانتلوسيا 16

## 8.1.1 Nominal gross domestic product: Total and per capita of countries and geographical regions

| Region, country or territory | Total gross domestic product / Produit intérieur brut total (1) Millions of dollars / Millions de dollars | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1980 | 1990 | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 (e) |
| **World** | **11 883 110** | **22 233 768** | **32 286 779** | **45 744 751** | **61 232 771** | **57 960 080** | **63 063 973** | **69 711 938** |
| DEVELOPING ECONOMIES | 2 568 673 | 3 891 832 | 7 026 938 | 10 846 202 | 17 577 186 | 17 311 604 | 20 530 256 | 23 812 034 |
| TRANSITION ECONOMIES | 1 012 216 | 850 055 | 397 600 | 1 097 739 | 2 341 669 | 1 787 094 | 2 116 578 | 2 590 339 |
| DEVELOPED ECONOMIES | 8 302 221 | 17 491 881 | 24 862 242 | 33 800 810 | 41 313 916 | 38 861 382 | 40 417 139 | 43 309 565 |
| **Developing economies: Africa** | **434 164** | **495 104** | **599 818** | **1 006 833** | **1 570 188** | **1 484 880** | **1 710 100** | **1 874 224** |
| ***Eastern Africa*** | ***51 361*** | ***65 109*** | ***70 573*** | ***99 048*** | ***159 841*** | ***161 193*** | ***169 453*** | ***189 351*** |
| 00 Burundi | 1 332 | 1 608 | 995 | 1 117 | 1 312 | 1 321 | 1 481 | 1 721 |
| 01 Comoros | 124 | 244 | 202 | 387 | 530 | 535 | 541 | 608 |
| 02 Djibouti | 301 | 457 | 557 | 709 | 983 | 1 049 | 1 140 | 1 252 |
| 03 Eritrea | _ | _ | 706 | 1 098 | 1 380 | 1 873 | 2 254 | 2 778 |
| 04 Ethiopia (...1991) | 5 889 | 11 658 | _ | _ | _ | _ | _ | _ |
| 05 Ethiopia | _ | _ | 8 111 | 12 286 | 25 866 | 28 476 | 26 928 | 30 649 |
| 06 Kenya | 9 165 | 11 035 | 12 604 | 18 739 | 30 519 | 30 580 | 32 483 | 34 378 |
| 07 Madagascar | 3 265 | 3 080 | 3 878 | 5 039 | 9 413 | 8 552 | 8 739 | 9 905 |
| 08 Malawi | 1 705 | 2 414 | 2 402 | 2 755 | 4 220 | 4 897 | 5 325 | 5 545 |
| 09 Mauritius | 1 160 | 2 619 | 4 663 | 6 489 | 9 641 | 8 865 | 9 729 | 11 295 |
| 10 Mozambique | 4 826 | 2 969 | 4 310 | 6 579 | 9 891 | 9 674 | 9 533 | 12 919 |
| 11 Rwanda | 1 401 | 2 574 | 1 772 | 2 581 | 4 712 | 5 262 | 5 655 | 6 412 |
| 12 Seychelles | 183 | 459 | 769 | 928 | 921 | 788 | 991 | 1 047 |
| 13 Somalia | 571 | 994 | 2 052 | 2 316 | 2 600 | 2 012 | 1 071 | - |
| 14 Uganda | 3 097 | 4 039 | 6 341 | 10 040 | 16 377 | 16 843 | 17 015 | 17 457 |
| 15 United Republic of Tanzania | 7 310 | 5 480 | 10 424 | 14 492 | 21 340 | 22 034 | 23 163 | 24 218 |
| 16 Zambia | 3 885 | 3 742 | 3 239 | 7 271 | 14 641 | 12 805 | 16 201 | 19 225 |
| 17 Zimbabwe | 7 148 | 11 738 | 7 549 | 6 223 | 5 495 | 5 626 | 7 204 | 8 875 |
| ***Middle Africa*** | ***33 209*** | ***43 365*** | ***35 949*** | ***84 482*** | ***172 622*** | ***152 642*** | ***171 061*** | ***210 974*** |
| 18 Angola | 5 390 | 10 297 | 9 133 | 30 629 | 84 179 | 75 493 | 82 470 | 104 331 |
| 19 Cameroon | 8 869 | 11 846 | 9 287 | 16 588 | 23 322 | 23 381 | 23 649 | 26 612 |
| 20 Central African Republic | 1 112 | 1 441 | 914 | 1 350 | 1 983 | 1 981 | 1 984 | 2 192 |
| 21 Chad | 919 | 1 542 | 1 385 | 5 873 | 8 354 | 6 895 | 8 166 | 8 929 |
| 22 Congo | 1 706 | 2 799 | 3 220 | 6 087 | 10 176 | 8 196 | 10 775 | 12 944 |
| 23 Dem. Rep. of the Congo | 9 837 | 9 350 | 5 268 | 7 166 | 11 933 | 11 147 | 13 230 | 15 797 |
| 24 Equatorial Guinea | 54 | 133 | 1 177 | 7 206 | 15 668 | 9 968 | 11 803 | 16 067 |
| 25 Gabon | 5 240 | 5 838 | 5 487 | 9 459 | 16 825 | 15 382 | 18 771 | 23 839 |
| 26 Sao Tome and Principe | 82 | 120 | 77 | 123 | 182 | 198 | 212 | 262 |
| ***Northern Africa*** | ***137 693*** | ***184 003*** | ***260 537*** | ***370 125*** | ***616 140*** | ***585 386*** | ***661 140*** | ***685 520*** |
| 27 Algeria | 42 348 | 61 891 | 54 790 | 103 234 | 171 392 | 137 892 | 158 650 | 193 161 |
| 28 Egypt | 20 120 | 35 940 | 95 688 | 94 461 | 164 844 | 187 978 | 215 272 | 231 922 |
| 29 Libya | 38 186 | 31 088 | 38 471 | 45 451 | 81 376 | 58 762 | 71 945 | 34 906 |
| 30 Morocco (2) | 21 030 | 28 855 | 37 022 | 59 524 | 88 879 | 91 374 | 91 542 | 100 087 |
| 31 Sudan (...2011) | 6 365 | 12 645 | 13 092 | 35 183 | 64 833 | 65 852 | 79 480 | - |
| 32 Tunisia | 9 645 | 13 584 | 21 473 | 32 272 | 44 815 | 43 528 | 44 252 | 45 964 |
| ***Southern Africa*** | ***85 188*** | ***120 006*** | ***144 726*** | ***268 519*** | ***302 330*** | ***308 292*** | ***396 319*** | ***445 663*** |
| 33 Botswana | 1 047 | 3 715 | 5 633 | 10 256 | 13 473 | 11 474 | 14 857 | 17 572 |
| 34 Lesotho | 351 | 545 | 771 | 1 355 | 1 601 | 1 720 | 2 129 | 2 433 |
| 35 Namibia | 2 532 | 2 679 | 3 909 | 7 261 | 8 958 | 9 183 | 11 701 | 12 997 |
| 36 South Africa | 80 544 | 112 014 | 132 878 | 247 052 | 275 279 | 282 754 | 363 704 | 408 439 |
| 37 Swaziland | 714 | 1 053 | 1 536 | 2 596 | 3 020 | 3 161 | 3 927 | 4 222 |
| ***Western Africa*** | ***126 713*** | ***82 620*** | ***88 033*** | ***184 660*** | ***319 255*** | ***277 367*** | ***312 127*** | ***342 716*** |
| 38 Benin | 1 374 | 1 845 | 2 359 | 4 358 | 6 634 | 6 585 | 6 558 | 7 300 |
| 39 Burkina Faso | 1 933 | 3 133 | 2 633 | 5 463 | 8 398 | 8 358 | 8 559 | 9 881 |
| 40 Cape Verde | 142 | 308 | 539 | 972 | 1 531 | 1 549 | 1 609 | 1 844 |
| 41 Côte d'Ivoire | 10 176 | 11 893 | 10 682 | 16 354 | 23 281 | 23 043 | 22 780 | 23 926 |
| 42 Gambia | 504 | 707 | 783 | 630 | 985 | 907 | 1 001 | 1 022 |
| 43 Ghana | 5 205 | 9 983 | 7 985 | 17 198 | 28 528 | 25 978 | 32 520 | 39 620 |
| 44 Guinea | 1 486 | 2 920 | 3 192 | 2 937 | 3 778 | 4 441 | 4 267 | 4 935 |
| 45 Guinea-Bissau | 513 | 608 | 371 | 573 | 848 | 862 | 817 | 947 |
| 46 Liberia | 765 | 487 | 528 | 578 | 751 | 832 | 873 | 1 044 |
| 47 Mali | 1 423 | 2 510 | 2 655 | 5 486 | 8 738 | 8 964 | 9 204 | 10 351 |
| 48 Mauritania | 1 496 | 1 622 | 1 294 | 2 184 | 3 704 | 3 083 | 3 913 | 4 470 |
| 49 Niger | 2 697 | 2 638 | 1 727 | 3 369 | 5 403 | 5 319 | 5 549 | 6 171 |
| 50 Nigeria | 93 181 | 35 026 | 46 386 | 112 248 | 208 065 | 169 408 | 196 410 | 210 736 |
| 51 Senegal | 3 254 | 6 205 | 4 680 | 8 708 | 13 287 | 12 756 | 12 841 | 14 428 |
| 52 Sierra Leone | 1 433 | 946 | 926 | 1 491 | 2 156 | 2 118 | 2 064 | 2 359 |
| 53 Togo | 1 131 | 1 789 | 1 294 | 2 110 | 3 168 | 3 162 | 3 162 | 3 682 |

For sources and notes, see end of table.

## ملحق VII

## الأرقـــام العشـــوائية

العمود الرابع

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 51772 | 74640 | 42331 | 29044 | 46621 |
| 24033 | 23491 | 83587 | 06568 | 21960 |
| 45939 | 60173 | 52078 | 25424 | 11645 |
| 30586 | 02133 | 75797 | 45406 | 31041 |
| 03585 | 79353 | 81938 | 82322 | 96799 |
| 64937 | 03355 | 95863 | 20790 | 65304 |
| 15630 | 64759 | 51135 | 98527 | 62586 |
| 09448 | 56301 | 57683 | 30277 | 94623 |
| 21631 | 91157 | 77331 | 60710 | 52290 |
| 91097 | 17480 | 29414 | 06829 | 87843 |
| 50532 | 25496 | 95652 | 42457 | 73547 |
| 07136 | 40876 | 79971 | 54195 | 25708 |
| 27989 | 64728 | 10744 | 08396 | 56242 |
| 85184 | 73949 | 36601 | 46253 | 00477 |
| 54398 | 21154 | 97810 | 36764 | 32869 |
| 65544 | 34371 | 09591 | 07839 | 58892 |
| 08263 | 65952 | 85762 | 64236 | 39238 |
| 39817 | 67906 | 48236 | 16057 | 81812 |
| 62257 | 04077 | 79443 | 95203 | 02479 |
| 53298 | 90276 | 62545 | 21944 | 16530 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 62898 | 93582 | 04186 | 19640 | 87056 |
| 21387 | 76105 | 10863 | 97453 | 90581 |
| 55870 | 56974 | 37428 | 93507 | 94271 |
| 86707 | 12973 | 17169 | 88116 | 42187 |
| 85659 | 36081 | 50884 | 14070 | 74950 |
| 55189 | 00745 | 65253 | 11822 | 15804 |
| 41889 | 25439 | 88036 | 24034 | 67283 |
| 85418 | 68829 | 06652 | 41982 | 49159 |
| 16835 | 48653 | 71590 | 16159 | 14676 |
| 28195 | 27279 | 47152 | 35683 | 47280 |
| 76552 | 50020 | 24819 | 52984 | 76168 |
| 51817 | 36732 | 72484 | 94923 | 75936 |
| 90985 | 28868 | 99431 | 50995 | 20507 |
| 25234 | 09908 | 36574 | 72139 | 70185 |
| 11785 | 55261 | 59009 | 38714 | 38723 |
| 92843 | 72828 | 91341 | 84821 | 63886 |
| 18776 | 84303 | 99247 | 46149 | 03229 |
| 15815 | 63700 | 85915 | 19219 | 45943 |
| 30763 | 92486 | 54083 | 23631 | 05825 |
| 03878 | 07516 | 95715 | 02526 | 33537 |

مكرر

12
جنوب افريقيا 36 سرعة الدخل
يوغندى 00 تخلخل الدم
اليابون 25 مصدره السمك
موريتانيا 48
الجزائر 27
نيجيريا 50 مصدره السمك

## 8.1.1 Nominal gross domestic product: Total and per capita of countries and geographical regions

| Region, country or territory | Total gross domestic product / Produit intérieur brut total (1) Millions of dollars / Millions de dollars | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1980 | 1990 | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 (e) |
| **Developed economies: America** | **3 053 740** | **6 372 838** | **10 697 508** | **13 790 763** | **15 825 486** | **15 305 169** | **16 131 380** | **16 867 707** |
| Bermuda | 919 | 1 997 | 3 518 | 4 846 | 6 068 | 5 715 | 6 015 | - |
| Canada | 268 889 | 582 735 | 724 914 | 1 133 757 | 1 502 678 | 1 337 577 | 1 577 040 | 1 738 953 |
| Greenland | 476 | 1 019 | 1 068 | 1 703 | 2 228 | 2 016 | 2 022 | - |
| United States | 2 783 456 | 5 787 087 | 9 968 008 | 12 650 457 | 14 314 511 | 13 959 861 | 14 546 302 | 15 120 717 |
| **Developed economies: Asia** | **1 094 711** | **3 115 802** | **4 792 343** | **4 686 159** | **5 081 498** | **5 227 848** | **5 676 318** | **6 075 554** |
| Israel | 23 714 | 57 763 | 124 894 | 133 968 | 201 660 | 194 865 | 217 445 | 243 371 |
| Japan | 1 070 997 | 3 058 038 | 4 667 448 | 4 552 191 | 4 879 838 | 5 032 983 | 5 458 873 | 5 832 184 |
| **Developed economies: Europe** | **3 955 605** | **7 631 255** | **8 907 997** | **14 446 064** | **19 223 608** | **17 209 065** | **17 196 091** | **18 684 170** |
| Andorra | 546 | 1 259 | 1 387 | 3 179 | 4 127 | 3 731 | 3 491 | - |
| Austria | 81 464 | 164 851 | 192 071 | 304 984 | 414 174 | 381 775 | 379 047 | 417 751 |
| Belgium | 125 368 | 202 958 | 232 673 | 377 253 | 507 020 | 472 878 | 469 347 | 511 681 |
| Bulgaria | 10 778 | 20 726 | 12 904 | 28 894 | 51 824 | 48 569 | 47 702 | 53 502 |
| Cyprus | 2 230 | 5 777 | 9 174 | 16 902 | 25 132 | 23 413 | 22 957 | 24 695 |
| Czechoslovakia | 47 822 | 52 522 | _ | _ | _ | _ | _ | _ |
| Czech Republic | _ | _ | 58 803 | 130 066 | 225 427 | 196 151 | 197 674 | 215 690 |
| Denmark | 69 709 | 135 839 | 160 082 | 257 676 | 341 467 | 308 925 | 309 866 | 329 860 |
| Estonia | _ | _ | 5 680 | 13 903 | 23 854 | 19 235 | 18 958 | 22 342 |
| Finland | 52 984 | 138 852 | 121 715 | 195 626 | 271 947 | 240 701 | 238 731 | 265 286 |
| France | 691 723 | 1 246 615 | 1 328 990 | 2 140 835 | 2 838 376 | 2 630 063 | 2 565 273 | 2 775 142 |
| Germany, Federal Republic of (4) | 919 651 | _ | _ | _ | _ | _ | _ | _ |
| Germany | _ | 1 714 447 | 1 886 400 | 2 766 254 | 3 623 688 | 3 298 634 | 3 280 334 | 3 572 727 |
| Greece | 54 702 | 94 203 | 127 088 | 240 076 | 341 188 | 321 795 | 301 065 | 298 378 |
| Hungary | 25 009 | 36 500 | 46 386 | 110 322 | 154 234 | 126 632 | 128 629 | 139 898 |
| Iceland | 3 331 | 6 373 | 8 697 | 16 286 | 16 851 | 12 113 | 12 574 | 14 023 |
| Ireland | 21 435 | 48 167 | 97 525 | 203 280 | 263 654 | 223 098 | 206 600 | 220 256 |
| Italy | 459 811 | 1 133 465 | 1 097 343 | 1 777 694 | 2 296 498 | 2 111 157 | 2 051 290 | 2 189 887 |
| Latvia | _ | _ | 7 776 | 15 938 | 33 453 | 25 854 | 24 014 | 28 261 |
| Lithuania | _ | _ | 11 501 | 26 100 | 47 552 | 37 002 | 36 478 | 42 736 |
| Luxembourg | 5 969 | 12 670 | 20 270 | 37 659 | 57 768 | 51 945 | 53 330 | 59 611 |
| Malta | 1 250 | 2 547 | 3 957 | 5 981 | 8 554 | 8 099 | 8 163 | 8 933 |
| Netherlands | 180 777 | 294 869 | 385 074 | 638 471 | 870 812 | 793 430 | 779 310 | 836 176 |
| Norway | 63 714 | 117 624 | 168 288 | 302 013 | 445 193 | 370 671 | 413 056 | 479 701 |
| Poland | 57 828 | 64 550 | 171 276 | 303 912 | 529 391 | 430 546 | 469 393 | 514 128 |
| Portugal | 32 421 | 77 584 | 117 014 | 191 176 | 251 925 | 234 199 | 228 859 | 237 715 |
| Romania | 36 432 | 40 550 | 37 305 | 99 173 | 204 339 | 164 344 | 161 629 | 186 619 |
| San Marino | 229 | 565 | 774 | 1 375 | 1 844 | 1 531 | 1 487 | 1 540 |
| Slovakia | _ | _ | 20 403 | 47 895 | 94 395 | 87 374 | 87 263 | 96 165 |
| Slovenia | _ | _ | 19 982 | 35 718 | 54 608 | 49 053 | 46 906 | 50 014 |
| Spain | 225 984 | 520 938 | 580 673 | 1 130 170 | 1 593 913 | 1 464 088 | 1 407 322 | 1 497 279 |
| Sweden | 132 136 | 244 545 | 247 259 | 370 580 | 486 159 | 403 613 | 458 725 | 532 042 |
| Switzerland | 110 387 | 239 641 | 252 396 | 376 135 | 508 289 | 497 058 | 533 065 | 639 504 |
| United Kingdom | 541 917 | 1 012 617 | 1 477 132 | 2 280 538 | 2 635 954 | 2 171 385 | 2 253 552 | 2 419 136 |
| **Developed economies: Oceania** | **198 165** | **371 986** | **464 394** | **877 824** | **1 183 323** | **1 119 300** | **1 413 351** | **1 682 134** |
| Australia | 175 082 | 327 559 | 411 009 | 764 765 | 1 052 897 | 1 001 935 | 1 271 945 | 1 521 812 |
| New Zealand | 23 082 | 44 426 | 53 385 | 113 058 | 130 426 | 117 365 | 141 406 | 160 322 |

Source:
UNCTAD secretariat calculations, based on UN DESA Statistics Division, *National Accounts Main Aggregates Database*

Notes:
(1) GDP by expenditure, in current prices and current exchange rates.
(2) Including Western Sahara.
(3) Data refer to Panama from 1970 to 1980.
(4) Data refer to Germany from 1970 to 1989.

# المراجع


١ – د. ابراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٢ - د. احمد محمد رفعت ، مدخل لدراسة المشكلات السياسية والدولية ، جامعة بني سويف ، ٢٠١٢ .

٣ - د. احمد محمد سلامه ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، جامعة الازهر، ٢٠٠٤ .

٤ - اسامة المجدوب ، الجات ومصر والبلدان العربية ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٦ .

٥ - د. اسكندر مصطفى النجار ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة الكويت ، ١٩٧٣ .

٦ - الفا شيانج ، تعريب د. نعمة الله نجيب ابراهيم ، الطرق الاساسية في الاقتصاد الرياضي ، دار المريخ ، الرياض، ١٩٩٥ .

٧ - بنت .هانس ، كريم تشاشبي ، ترجمة حسن قنديل ، انظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية بمصر، ١٩٨٨ .

٨ - د. جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، دار الهلال ، ١٩٨٣ .

٩ - د. حسين عمر ، الجات والخصخصة الكيانات الاقتصادية الكبرى ، ٢٠٠١ .

١٠- د. خالد الزواوي ، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل ، مجموعة النيل العربية . ٢٠٠٤ .

١١- د. خلاف عبد الجابر خلاف ، الاتفاقات الاقتصادية الدولية تطورها المعاصر، جامعة بني سويف ، ٢٠٠٧.

١٢- د.خلاف عبد الجابر خلاف ، الاجراءات الحمائية والتمييزية التي تواجهها صادرات الدول العربية الى السوق الصناعية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ .

١٣- د. خلاف عبد الجابر خلاف ، مدخل للدراسات الاقتصادية والاسلامية ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، ,٢٠٠٤

١٤- د. دينا راضي ، د. أميره سلطان ، د.كريم مصطفى ، التنمية الاقتصادية ، جامعة عين شمس ، ,٢٠١١

١٥- د. رفعت العوضي ، الاقتصاد الاسلامي ، مصادره الفقهية ، جامعة أم القرى ، ١٩٨٦ .

١٦- د. رمزي ذكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، عالم المعرفة ، العدد١١٨ ، ١٩٩٣ .

١٧- د. سامر مظهر قنطقجي ، الازمة المالية العالمية وحلول الاقتصاد الاسلامي لها ، دار السيد ، الرياض ، ٢٠٠٩ .

١٨- د. سعد طه علام ، التنمية والدولة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ .

١٩- د. سعد طه علام . دراسات في الاقتصاد والتنمية ، معهد التخطيط القومي ، دار طيبه للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣ .

٢٠- صلاح الدين حسن السيسي ، غسيل الموال ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٤ .

٢١- د. عبد الباسط وفا ، التنمية الاقتصادية مقارنة بالفكر الاسلامي ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٠ .

٢٢- د. عبد الباسط وفا ، فن اعداد البحوث والرسائل العلمية ، جامعة حلوان ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨ .

٢٣ – د. عبد الرحمن عبد الله الحميدي ، د. عبد الرحمن عبد المحسن الخلف ، النقود والبنوك والاسواق المالية ، دار الخريجي للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٩٧ .

٢٤- د. عبد الرحمن يسري ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية .

٢٥ – د. عبد الرحمن يسري ، تطور الفكر الاقتصادي ، جامعة الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ .

٢٦ – د.عبد الله الصنيع ، قراءات في الجغرافيا الاجتماعية التطبيقية ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكه ، ١٤٠٧.

٢٧- د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ، اكاديمية السادات ، الدار الجامعي ، ٢٠٠٧ .

٢٨ – د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن نصر، الاقتصاد الكلي النظرية المتوسطة ، جامعة الملك سعود ، دار الخريجي للنشر ، الرياض ، ١٩٩٧,

٢٩ – د. عبد المحمود محمد عبد الرحمن نصر ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، جامعة الملك سعود ، ١٩٩٩ .

٣٠ – د. عبد النافع الزرري ، د. غازي فرج ، الاسواق المالية ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٠ .

٣١ – د. عبد الوهاب الامين ، التنمية الاقتصادية ، المشكلات والسياسات المقترحة اشارة للبلدان العربية ، جامعة عمان ، دار حافظ ، ٢٠٠٠ .

٣٢ – د. عبير فرحات ، د. اميرة سلطان ، التنمية الاقتصادية ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ .

٣٣- عبد سعيد عبد اسماعيل ، ارقام وحقائق العولمة والعالم الاسلامي ، دار الاندلس ، جدة ، ٢٠٠١ .

٣٤ – د.عدنان محمد عوض ، د. محمد صبحي ابو صالح ، مقدمه في الأحصاء ، جامعه اليرموك ، ١٩٨٣ .

٣٥ – د. عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية ، عالم المعرفة ، العدد ٧٨ ، ١٩٨٤ .

٣٦- د. علي عبد القادر علي ، من الي التبعية صندوق النقد الدولي والاقتصاد السوداني ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٣٧ – د. عيسى ابراهيم ، مشكلات اقتصادية وسياسية ، رؤية جغرافية معاصرة ، جامعة الاسكندرية وبيروت ٢٠٠٩ .

٣٨ – د. غازي صالح محمد الطائي ، الاقتصاد الدولي ، جامعة الموصل ، ١٩٩٩ .

٣٩ – د.فايز ابراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٩٤ .

٤٠ – د. فرج عبد العزيز عزت ، اقتصاديات الصناعة والطاقة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ .

٤١ – فرجبياني . بي موريس ، كينيث إم . موريس ، دليل المال والاستثمار ، مؤسسة ستاندرد اند بور ، مكتبة جرير ، ٢٠٠٩ .

٤٢ – د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، العدد ١٤٧ ، ١٩٩٢ .

٤٣ - كلية التجارة ، مركز التعليم المفتوح ، جامعة عين شمس ، نظم اقتصادية مقارنة ، ٢٠٠٢ ،

٤٤ – د. محمد ذكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ .

٤٥- د. محمد ذكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ .

٤٦ – د . محمد صالح القريشي ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، جامعة مؤتة ، اثراء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ .

٤٧ – د. محمد صبحي ابو صالح ، د. عدنان محمد عوض ، مقدمة في الاحصاء مبادئ وتحليل باستخدام SPSS ، ٢٠٠٤ .

٤٨ – د. محمد فاروق النبهان ، ابحاث في الاقتصاد الاسلامي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٤٩ – د. محمد فتح الخطيب ، د. احمد يوسف ، دروس في المشكلات الدولية المعاصرة . المعهد العالي للدراسات الاسلامية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٥٠ - د. محمود خيري عيسى ، د. بطرس بطرس غالي ، المدخل الي علم السياسة ، جامعه القاهرة ، ١٩٩١ .

٥١ – د. محيي محمد مسعد ، بحوث في الاقتصاد العربي وأهم تحديات القرن الحادي العشرين ، المكتب العربي الحديث ، ٢٠٠١ .

٥٢ – د. مختار محمد متولي ، النظرية الاقتصادية مدخل رياضي ، جامعة الملك سعود ، ١٩٩٣ .

٥٣ – موراي ر . شبيجل ، الاحصاء ، سلسلة ملخصات شوم ، ٢٠٠١ .

٥٤ – د. ميشيل تودارو ، تعريب د. محمود حسن حسني ، دزمحمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ ، الرياض ، ٢٠٠٩ .

٥٥ – نادية حسن محمد عقل ، نظرية التوزيع في الاقتصاد الاسلامي دراسة تاصيلية – تطبيقية ، دار النفائس ، ٢٠١١ .

٥٦- د. نادية جبر عبد الله ، الفقر وطرق قياسه ، جامعة المنيا ، ٢٠٠٤ .

٥٧- نوال غبد المنعم بيومي ، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الاسلامي ، مكتبة الشروق ، ٢٠١١ .

٥٨ – د. وديع احمد فاضل كابلي ، اقتصاديات مابعد الطفرة ، دار الصفا ، مكه ،١٩٨٨ .

٥٩ – د.وليد عبد الناصر ، اليسار والعولمة ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، ٢٠٠٣ .

٦٠ – د.يوسف كمال ، الاسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ، ١٩٨٦ .

٦١ – د . يمن الحماقي ، د. وائل فوزي ، الاقتصاد الدولي ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٣ .

**ابحاث ورسائل علمية :**

١ – د. ابراهيم العيسوي ، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وامكانية تطبيقه في زمن العولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية .

٢- د. عبد الله بن حسن الحسني ، دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية ، باسلوب البناء والتشغيل ثم العادة ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى .

٣- د. أحمد بن سعد الخطابي الحربي ، التمويل الاجنبي وموقف الاسلام منه ، جامعة أم القري .

٤-د.عبد الله بن جاسم الجابري ، الفساد الاقتصادي انواعه اسبابه آثارة وعلاجه في الاقتصاد الاسلامي ، جامعة ام القرى .

٥- د. عبد الناصر جندلي ، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية ، جامعة باتنه ، الجزائر .

٦- د. عطية بن عبد الحليم صقر ، الفجوة التقنية وآثارها الاقتصادية في الدول الاسلامية ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى .

٧- د. محمد نبيل غنايم ، غسيل الموال ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة .

٨- مركزالجزيرة للدراسات ، البرازيل القوة الصاعدة في امريكا اللاتينية .

٩- مركز الجزيرة للدراسات ، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود .

## المراجع الاجنبية

1 – Anthony Cluniens- Ross , David Forsyth , Development Economics , University of Strathclyde , Glasgow , 2009 .

2 – Alan Griffths & Staurt Wall , Applied Economics , Prentice HALL .

3– Ken Heather , Economics , University of Portsmouth , 2004 .

4 – Lipsey & Chrystal , Economics , Oxford , 2004 .

5 – Robin Bade , Micheal Porkin , Foundation of Macroeconomics , University of Western Ontario , 2011 .

**المواقع الالكترونية**

1 – www . bis . orgin recruitment , 2013 .

2 – www . Economics , gmu ,edu .

3 – www . IMF .org, in publication

4 – www . MDG s , UN.

5 – www. UNCTAD , investment report.

6 – www . UNCTAD , org statistics .

7 – www . UNDO net

8 – www . UNESCO . org education .

9 – www . UN org

10 – www . un . org / millennium goals

11 – www . World Bank .

12 – www . WTO . org

13 – www – w- tb . com

14 – www . americanarabic . net/ archives .

15 – www . visual news . column five media